



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : تدقيق و مراقبة التسيير

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم

تحت إشراف الأستاذ :

خالدي علي

مقدمة من طرف الطالبة :

طيب بن عبدالرحمان مريم

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن عامر مصطفى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	خالدي علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	جلولي سهام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2021/2022

## الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى الحبيب الغالي وسندي في هذه الحياة، إلى الذي سلحتني بإرشاداته ولم يبخل علي بشيء طيلة حياته، إلى الـذي شاخ لشبابي إلى أعلى ما املك في هذه الحياة أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من رفعتني بدعواتها ودعمها في كل خطوة من خطوات حياتي، إلى من غمرتني بحبها وحنانها، إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربنتني على حب العلم، إلى من كانت رمزا للعطاء، إلى أعلى ما في هذا الوجود أُمِّي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى أخي وأختي الأعزاء ، والأقارب والأحباء، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم يسعهم قلبي أهديكم ثمرة عملي المتواضع

إلى كل مواطن عاش من أجل ولأجل الجزائر

إلى كل باحث وطالب علم أهدي ثمرة جهدي

مريم

## شكر وعرّفان

نحمد الله عزوجل الذي رزقنا م|ن العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاج للوصول إليه.

أما بعد أتقدم بجزيل الشكر والثناء والتقدير والعرّفان بالجميل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر:

الأستاذ " خالدي علي " وأسأل الله أن يجازيه على خير الذي لم يبخل علينا بمساعدته وتوجيهاته، كما أشكر أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين ساعدونا بما قدموه لنا من معلومات قيمة ونصائح مفيدة.

أشكر السيدة المشرفة "هاجر" بمؤسسة ميناء مستغانم التي دعمتني وقدمت لي جميع المعلومات القيمة التي ساعدتني في إنجاز هذا العمل جزاه الله خيرا

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعوة صادقة.

جزاكم الله عني كل خير

مريم

## قائمة محتويات

الصفحة	العنوان
01-04	مقدمة عامة
06-33	الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي
06	مقدمة الفصل
07	المبحث الأول : ماهية التحليل المالي
07	المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي
09	المطلب الثاني أهداف التحليل المالي
10	المطلب الثالث : أهمية التحليل المالي
11	المبحث الثاني: أطراف التحليل المالي ومجالاته ومنهجيته
11	المطلب الأول : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
13	المطلب الثاني : مجالات ومنهجية التحليل المالي
15	المطلب الثالث :مصادر التحليل المالي
16	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي
16	المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي
21	المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
26	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
33	خاتمة الفصل
35-59	الفصل الثاني: مدخل إلى مؤسسة الإقتصادية
35	مقدمة الفصل
36	المبحث الأول : ماهية المؤسسة الإقتصادية
36	المطلب الأول :مفهوم المؤسسة الإقتصادية
37	المطلب الثاني : نشأة و تطور المؤسسة الاقتصادية
43	المبحث الثاني : تصنيف المؤسسة الاقتصادية وأهم وظائفها ومدى أهميتها
43	المطلب الأول: تصنيف المؤسسة الاقتصادية
46	المطلب الثاني : وظائف المؤسسة الإقتصادية وأهم الموارد المستخدمة بها
48	المطلب الثالث : أهمية المؤسسة الاقتصادية إن وجود المؤسسات الاقتصادية داخل المجتمع
50	المبحث الثالث : القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية والهيكل التنظيمي لها ومحيطها
50	المطلب الأول : القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية
53	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
56	المطلب الثالث : محيط المؤسسة الاقتصادية
59	خاتمة الفصل

61-83	الفصل الثالث: إتخاذ القرارات المالية
61	مقدمة الفصل
62	المبحث الأول: عموميات حول إتخاذ القرارات
62	المطلب الأول: ماهية إتخاذ القرار
63	المطلب الثاني: أهداف و خصائص القرارات المالية
64	المطلب الثالث: مراحل إتخاذ القرار
68	المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية
68	المطلب الأول: القرارات الاستثمارية
73	المطلب الثاني: قرارات التمويل
78	المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح
80	المبحث الثالث : دور التحليل المالي في إتخاذ القرار
80	المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في إتخاذ القرار
80	المطلب الثاني: دور النسب المالية في إتخاذ القرار
82	المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال في إتخاذ القرار
83	خاتمة الفصل
85-	الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم
85	مقدمة الفصل
86	المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة ميناء مستغانم
86	المطلب الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم
87	المطلب الثاني: دور مؤسسة ميناء مستغانم وأهدافها
87	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم وأهم مصالحها
90	المطلب الرابع: مديرية المالية و المحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم
93	المبحث الثاني : التحليل المالي لمؤسسة ميناء مستغانم
93	المطلب الأول : عرض القوائم المالية واعداد ميزانية مختصرة وحساب النتائج
98	المطلب الثاني : التحليل المالي لمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي
100	المطلب الثالث : التحليل المالي لمؤسسة ميناء مستغانم باستعمال النسب المالية
104	المبحث الثالث: القرارات المالية التي يمكن إتخاذها بناء على نتائج التحليل المالي للمؤسسة
104	المطلب الأول: ملخص نتائج التحليل المالي
104	المطلب الثاني : القرارات المالية التي يمكن إتخاذها
105	خاتمة الفصل
107	الخاتمة العامة
113	قائمة المراجع

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
56	الهيكل التنظيمي	01
65	مراحل عملية اتخاذ القرار	02
72	مراحل تقييم الاقتراح بالاستثمار وأساليب التقييم	03
74	مصادر التمويل	04
88	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.	05
91	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة	06

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
18	ميزانية مالية مختصرة	01
94	الميزانية المالية لميناء مستغانم 2020-2019 جانب اصول	02
95	الميزانية المالية لميناء مستغانم 2020-2019 جانب خصوم	03
96	المزانية الوظيفية المختصرة لسنة المالي 2019	04
96	المزانية الوظيفية المختصرة لسنة المالي 2020	05
97	حساب النتائج لسنة المالي 2020 2019	06
98	رأس المال العامل لسنة المالية : 2020-2019	07
99	حساب النتائج رأس المال العامل للسنوات 2020-2019	08
100	الخزينة الصافية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2019	09
101	نسب السيولة خلال 2020-2019	10
102	نسب النشاط خلال سنوات 2020-2019	11
103	نسب التحويل خلال السنوات 2020 2019	12

# مقدمة عامة



لقد أثرت الازمة المالية الكبرى التي ظهرت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي على تطور تقنيات التسيير المختلفة في المؤسسة الاقتصادية ، حيث فرضت عليها تحديات كبيرة ترتبط ببقائها واستمرارها ، نموها وازدهارها . ومنها فرض عليها التفكير لإيجاد الطرق والحلول الكافية و التقنيات اللازمة لاتخاذ قراراتها. ومن بين هذه التقنيات نجد التحليل المالي حيث يعتبر ضرورة قصوى التخطيط المالي السليم. والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات. حيث أصبح إلزاما للمدير المالي معرفة جميع المراكز المالية للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، إذ أنه يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات . لهذا فإن التحليل المالي يساعد في إعداد الخطط السنوية اللازمة. وتصحيح الانحرافات عند حدوثها، واكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، وكذلك يعتبر أداة فعالة في عملية الفحص والتدقيق وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المالية الصائبة.

تعتبر عملية اتخاذ القرارات المالية أساس العملية الإدارية، لكنها لا تخلو من التعقيدات التي تصاحب عملية اتخاذ القرارات. في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية ، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته الخاصة حيث أن النجاح و التقدم يجب ان لا تكون وليد الحظ أو الصدفة. هذا يعني عدم اتخاذ قرار مالي الا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل القوائم المالية الختامية ، حتى يستطيع للمدير المالي إكتشاف نقاط القوة و استغلالها أحسن استغلال، وتحديد مناطق الضعف لاتخاذ الإجراءات و القرارات الصحيحة اللازمة.

الإشكالية المطروحة :

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة إشكالية البحث في شكل التساؤل رئيسي

كيف يقوم التحليل المالي بإتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

◆ فرضية البحث:

يقوم التحليل المالي بإتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ،استنادا على نتائج القوائم المالية لها، والتعرف على وضعية المالية لها بدقة من أجل اتخاذ قرارات المالية الصائبة في الوقت المناسب سعيا إلى تحسن الوضع المالي للمؤسسة.

❖ أهداف البحث :

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي :

- ابراز اهمية التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
- ابراز المؤسسة الاقتصادية وأهميتها وقوائمها المالية.
- التعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
- يلعب التحليل المالي دورا مهما في اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب من اجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

❖ منهج وأدوات البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين منهجين :

- المنهج الوصفي : تم اعتماده في الجانب النظري حيث يعرض جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف المفاهيم التحليل المالي والمؤسسة اقتصادية.
  - منهج دراسة حالة: قد تم اعتماده في الجانب التطبيقي وهذا من أجل إسقاط ما تم طرحه في الجانب النظري عن طريق تحليل المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة.
- أما في ما يخص أدوات البحث فقد تم اعتماد على مختلف الكتب المتعلقة لموضوع الدراسة ، فضلا الاعتماد على بعد الدراسات السابقة بالاضافة الى الوثائق الرسمية وقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة .

❖ أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة والتي تتجلى في النقاط التالية:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية:
- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة:
- التحليل المالي أداة مهمة وفعالة في اتخاذ القرارات المالية.
- كيفية استعمال متخذي القرارات النتائج الصادرة عن التحليل المالي لإعطاء دقة في القرارات المالية المتخذة.

### ❖ الدراسات السابقة :

نظرا للدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي وأثره على اتخاذ القرارات. سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى الدراسات السابقة التي تمكننا من الحصول على مختلف المصادر.

- دراسة مويحي إلياس (مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة بسكرة ، 2015) عالج مويحي إلياس في رسالته المعنوية «دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية» حيث عالج في هذه الدراسة مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ قراراتها. و قد هدفت هذه المذكرة إلى تعرف على التحليل المالي، مع استخدام المعلومات الناتجة عن القوائم المالية في تقييم أداء المالي للمؤسسة واتخاذ قرارات.

- دراسة حليس مريم ، حراتي مريم( مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في جامعة جيجل ، 2016 ) عالجت حليس مريم وحراتي مريم في رسالتها المعنوية« دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية» حيث تعالج في هذه الدراسة إبراز أهمية التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الاقتصادية ، والتعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في اتخاذ القرارات .

- دراسة حداد عبد الله ، بن عمر حمزة( مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير جامعة البويرة، 2018) عالج حداد عبد الله و بن عمر حمزة في رسالته المعنوية «دور التحليل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية» حيث عالج في هذه الدراسة الدور الذي يقوم به التحليل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه ومدى تطبيقها للتحليل المالي.

### ❖ أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على مجموعة من المبررات نذكر منها ما يلي:

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة ه طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره المحرك أو العجلة التي تقودها؛
- وانفتاح الاقتصاد الوطني؛
- محاولة التعمق أكثر في هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها التحليل المالي داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع التي لها علاقة بمجال تخصصنا.

## ❖ خطة البحث :

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين قسم نظري والآخر تطبيقي.

اشتمل القسم النظري للدراسة على 3 فصول حيث كان الفصل الأول بعنوان مدخل الى التحليل المالي، التي تضمن المبحث الأول ماهية التحليل المالي، وفي المبحث الثاني التطرق الى مختلف أدوات التحليل المالي.

أما الفصل الثاني فقد كان عنوانه مدخل الى مؤسسة اقتصادي حيث تضمن 3 مباحث، المبحث الأول يضم ماهية المؤسسة الاقتصادية و المبحث الثاني يضم تصنيفات المؤسسة الاقتصادية وأهم وظائفها ومدى أهميتها، أما المبحث الثالث وقد كان القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية والهيكل التنظيمي ومحيطها.

والفصل الثالث كان تحت عنوان اتخاذ القرارات المالية حيث تضمن 3 بحوث . المبحث الأول يمثل عموميات حول اتخاذ قرارات من المالية ، ويمثل المبحث الثاني أنواع القرارات المالية. أما المبحث الثالث دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصصته للدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم ، حيث أما الفصل الرابع والخير .

حيث عالجت في المبحث الأول تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم ، بينما عالجت في المبحث الثاني الطريقة التي يتم بها التحليل الحالي المتاحة في مؤسسة ميناء، مستغانم . و في الأخير في المبحث الثالث عالجت القرارات المالية التي اتخذتها جراء التحليل المالي للمؤسسة وبناء على نتائج المتحصلة خلال سنة 2019- 2020 .

تنتهي الدراسة بخاتمة قدمت من خلالها حوصلة لأهم الأفكار التي تضمنها البحث و الإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة من خلال اختيار فرضيات البحث .

# الفصل الأول

مدخل إلى التحليل المالي

## مقدمة الفصل

يعتبر التحليل المالي أداة الرسم التخطيطي المالي السليم ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة ما وأن مجاله مراك غيرها من المجالات المعرفة بمراحل متعددة شملت كل جوانب هي من حيث المفهوم الهدف و الأدوات.

فلم يعد التحليل المالي قادر على دراسة القوائم وتحليلها وإنما يركز على دراسة كم هائل ومتنوعة من المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة وخارجها بالإضافة إلى المعلومات المالية التي تساعد على الحصول واستخلاص الأجوبة الموضوعية.

لعرض مختلف جوانب بها بصورة أعمق وأكثر تفصيلا سنحاول من خلال هذا الفصل أعطي نظرة شاملة عن التحليل المالي وكذلك تقسيمها إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول : ماهية التحليل المالي
- المبحث الثاني : أطراف التحليل المالي مجالاتها ومنهجيته
- المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

## المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

أن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف عن الإمكانيات المالية للمؤسسة أو صاحب المشروع ، لا ريب أن وسيلة في ذلك هي استعمال تقنيات التسيير والمتمثلة في أساليب التحليل المالي واستخدام أدوات التحليل المالي، ينتج عنه اكتشاف نواحي القوة والضعف في المركز المالي وذلك لإبراز الأهمية النسبية لمختلف عناصر البيانات وإظهار السياسة المالية وإيجاد العلاقة المناسبة بين هذه العناصر التي توضح مركز المؤسسة.

## المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من المواضيع الإدارية المالية وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومنه سوف نتطرق إلى :

## الفرع الأول : تعريف التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة بالنسبة للإدارة الحديثة ،فهو أداة أساسية للاتصال في المؤسسة بين محيطها الداخلي والخارجي، حيث لا يقتصر على المستوى المالي بل يتعدى إلى المستوى الإنتاجية والتجاري، فهو يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف والسياسات المالية التي تعمل في إطارها.

التحليل المالي عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف أيضا أن مرحلة الدراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردود دية وتوازن المالي و تمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية، أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام به تقديرات والتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة على أساسها يتم واقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.<sup>1</sup>

التحليل المالي هو الضمان المستمرة لي الأموال اللازمة وضروريه للمؤسسة , ولا تجهيزها العقلانيه و استقلالها المالي بتقديم الأموال في الوقت الملائم ربية وبأقل تكلفة وبدون المساس باستقلالية المالية للمؤسسة وما يحيط بها أو إمكانية عملها الصناعي والتجاري<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ،دار المستقبل للنشر، 2000 ، ص 79.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون ،تقنية مراقبة التسيير (التحليل المالي)، الطبعة الأولى المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 12

التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموعة الأساليب والطرق الرياضية و الاحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشف المالية من أجل تقديم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وأتوقع ما سيكون عليه في المستقبل.<sup>1</sup>

مما سبق نقول أن التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأساس تهتم به استخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة باستعمال مجموعة من الطرق الرياضية و الاحصائية والفنية, من أجل التعرف على أداء المنشأة في الماضي وتقييم أداؤها الحالي و التنبؤ بادائها في المستقبل. لاكتشاف نقاط القوة والضعف وذلك من أجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الملائمة لإنقاذ الوضع وتحسين العمل والحصول على نتائج جيدة في السنوات المقبلة.

### الفرع الثاني : لمحة تاريخية عن التحليل المالي

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استعملت استعملته البنوك والمؤسسات المصرفية وذلك لمعرفة القدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا على الوثائق المحاسبية كما كان لي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا هاما في تطور تقنيات التحليل المالية كما هو عليه اليوم.

كانت نشأة التحليل المالي من عدة عوامل:<sup>2</sup>

1. الثورة الصناعية: الداء التطور الصناعي الكبير في أوروبا إلى احتياج رأسمال ضخمة وذلك للمساهمة في إنشاء المصانع وترزي وتجهيزها والانتقال من المؤسسات الصغيرة الفردية إلى شركات المساهمة كل هذا ساعده على ظهور التحليل المالي وتطورها ولا نقص خبرة المساهمين و الانتماء والائتمان على أموالهم وضمن حصولهم على الأرباح ظهرت الحاجة إلى معرفة الوضع المالي للمؤسساتهم وتفسير نتائجها.
2. التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات في القوائم المالية: نجحت شركة المساهمة مرهون بطاقة المساهمين بمداه وهذا مية مية دبي الحكومة إلى وضع تشريعات خاصة بكيفية عرض البيانات و القوائم المالية وإصدار صورة واضحة للمساهمين عن الوضع المالي لشركتهم بشكل دقيق.
3. الأسواق المالية: المستثمرون في السوق المالية هي أكثر عرضة للمخاطر فهم بحاجة إلى تقارير واضحة حول الوضع المالي للمؤسسات التي يستثمرون فيها أموالهم حيث نجد مجموعة عمليات البورصات

<sup>1</sup> الحيالي وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص 21

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل مرجع سبق ذكره ص 179 179



التي تكونت في فرنسا سنة 1967 وكانت من بين أهداف هذه الأخيرة تأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركة.

4. الائتمان: حاجة المؤسسة الأموال على المدى القصير يدفع بها إلى تقييم وضعها المالي الحصول على هذه الأموال في شكل قرض.

5. الأزمة الاقتصادية : 1929:1933 كان لها أثر إيجابي في تطور وسائل وتقنيات اتسير وتطور تقنيات التحليل وسائل التمويل كما ساعده في خلق نظر جديدة التحليل المالي الذي تحول من دورة واحدة إلى عدة دورات أقلها ثلاثة دورات ففي سنة 1933 السست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمانة والصراف و ساهمت بنشر التقديرات الزمنية للمؤسسة وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب وتحول التحليل المالي من الوضع الساكن الفترة أو السنة إلى الوضع الديناميكي دراسة الحالة المالية لعدة سنوات مع المقارنة بين نتائجها الاستنتاج المسار السليم الذي يحميها من الإفلاس .

### المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله فهناك الطرف الداخلي الذي يعتبر أساسي وضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمار والطرف الخارجي في المؤسسة المصرفية و المساهمين ويمكن تلخيص الأهداف في ما يلي<sup>1</sup>:

#### الفرع الأول : الأهداف الداخلية

نستطيع استعمال التحليل المالي داخليا في عمليات التسيير

- أعطي حكم على التسيير المالي عن الفترة الخاضعة للتحليل.
- الاطلاع على مدى صلاحية ونجاح عادي السياسات المالية الإنتاجية التموينية و توزيعية للفترة الخاضعة للتحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها جراً المديون نية
- الحكم على مدى تطبيق توازنات المالية ومردوديتها
- اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار التمويل وتوزيع الأرباح
- استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس التقديرات المستقبلية والاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 11\_12.

## الفرع الثاني: الأهداف الخارجية

- تقويم النتائج المالية بواسطة تحديد المبالغ والوعي الضريبي الحقيقي.
  - تقييم الوضعية المالية ومدى قدرة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
  - اتخاذ القرارات في ما يخص عقد القروض عند لوجو المؤسسة إلى البنوك .
  - مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع والإداري احسبها.
- ومن هنا نستخلص أن التحليل المالي يهدف إلى إعادة تقييم شامل لي الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق دراسة المحاور التالية:

- دراسة التوازن المالي عن طريق مقابلة الاستثمارات بمصادر تمويلها
- دراسة السيولة وإمكانية المؤسسة من مواجهة الالتزامات وذلك عن طريق الخزينة
- دراسة ال مردودية ويتم ذلك عن طريق معرفة هذا النشاط يحقق الأرباح وبالتالي تعزيز التمويل الذاتي ومكونات النتيجة

## المطلب الثالث : أهمية التحليل المالي

لا شك أن أهمية التحليل المالي من أهمية الدراسات الاقتصادية والإدارية و المحاسبية في السنوات الاخيرة حيث أنها تؤثر على المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشآت الجغرافيا بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم وظهور جيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس الداء إلى ضرورة وجود أداة رقابة فعالة هي التحليل المالي وبصوره عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالاتي<sup>1</sup>:

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمني للمنشآت سيما إذا استخدمها بفعالية في المنشآت
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية للإقامة المشاريع وتقييم الأداء
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل الوحدات المستقبلية .
- التحليل المالي أداة من أدوات لاتخاذ القرارات المصيرية سيئة مما يخص القرارات. الاندماج و التوسع والتحديث والتجديد.
- تستخدمها الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح ومدى قدرة العملاء على الوفاء بالالتزامات هم المترتبة على التسهيلات.
- يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- كما يمكن القول بأن أهمية التحليل المالي تزداد كلما كان التوجه من عدمه للدخول من الأساليب التقليدية إلى أساليب العلمية والرياضية الأكثر تقدما.

<sup>1</sup> الحياي وليد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المبحث الثاني: أطراف التحليل المالي وما جاء ليته ومنهجيته

لا شك بأن أي مشروع يا ندوية إدارة وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متى انتهى وفقا مستوى المصالح التي تربطهم ببعض لذلك خصص من هذا المبحث للأطراف المستفيدة من التحليل مجالاتها ومنهجية التحليل المالي وكذلك مصادر التحليل المالي.

### المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

الاستعمالات الواسعة التحليل المالي جعلت من هو مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الاهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقها وحتى نفهم استعملت التحليل المالي بدقة وجب علينا تحديد الجهة التي تقدم إليها نتائج الدراسة هل تختلف من طرف عرض البيانات و محتوياتها وفقا للتفاوت الأفراد التي الذين تقدم إليهم بن أن على ذلك يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي إلى<sup>1</sup>:

### الفرع الأول: الأطراف المستفيدة من داخل المؤسسة

#### 1. إدارة المؤسسة:

يستعمل التحليل المالي من قبل المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة لتحقيق الغايات التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة
- مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المشابهة بالحج والنشاط
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات
- تشخيص المشكلات الحالية
- التخطيط للمستقبل

#### 2. العاملون:

من المفيد معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها والتأكد من سلامة إدارة الأموال كما يهتم العاملون بسياسة الأجور و توزيع الأرباح ومعرفة المرضية ومحاولة الاطلاع على دراسة الوضع المستقبلي للمؤسسة للتأكد من استمرارهم في وظائفهم.

<sup>1</sup> رضوان وليد عمار، أساسيات في إدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 1997، 41-42

## الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من خارج المؤسسة

## 1. المساهمين أو الشركاء :

يهتم المساهمة بصفة أساسية في العائد على المال المستثمر والمردود دية الأموال المستثمرة و المخاطر التي تنطوي عليها عملية الاستثمار في المؤسسة لذلك في المساهمين حلي يبحث ما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها بالنسبة للمساهمة المرتقب فهو يحاول معرفة هل من الأفضل له أن يشتري أسهم المؤسسة أم لا فكل من المساهمين الحاليين المرتقب يهتم بالماضي المؤسسة وأسلوب ومعالجتها للمواقف الحرجة التي واجهتها والبحث بعد ذلك عن النمو المتوقع في المدى القصير أو الطويل الطويل.

## 2. الدائنون :

قد يكون الدانوب ممكن او المؤسسة المالية ويهتم هؤلاء بالتأكد من إمكانية المؤسسة الوفاء بالغرض والفوائد عندما يحين أجل الاستحقاق و الاختلاف وجهات النظر الدينونة باختلاف مدة الدين في حالة الديون قصيرة الأجل يهتم الدائم بفائدة الدين من أجلي استحقاقه اكثر من الفوائد ، قد يركز المحللين على سيولة الخزينة

في حالة دون طويل غالبا ما يوجه إلى شراء الأصول الثابتة لدى يهتم المحلل المالي بتحديد رأس المال العامل ودراسة اسلوب تسديدة في الماضي ويركز على الأقساط والفوائد.

## 3. الموردون :

العميل من الناحية العملية مدين للموارد يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية لعميله ويتم ذلك بدراسة وتحليل مليونية العاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المليونية على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض معه أداء هذا التعامل كذلك التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها المنافسون لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها هولهم.

## 4. الجهات الخارجية الأخرى

1.4. مصلحة الضرائب: ما يهم هو تحديد الضريبة بشكل صحيح وذلك لوجود اختلاف بين النتيجة

المحاسبية و النتيجة الخاضعة للضريبة

2.4. دوائر التخطيط و الإحصاء: تهتم بي التحليل المالي وذلك لنشر المعلومات الاحصائية بشكل دوري.

3.4. إدارة الأبحاث: كلا المعاهد والجامعات من أجل دراسة وتحليل الاقتصاد الوطني بشكل عام.

## المطلب الثاني : مجالات ومنهجية التحليل المالي

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية ويستند إلى مجموعة من الخطوات التي بواسطتها يستطيع المحلل المالي الوصول إلى نتائج معينة.

## الفرع الأول: مجالات التحليل المالي

إن مجال التحليل المالي هو المؤسسة باعتبارها اندماج عنده عوامل اقتصادية بهدف إنتاج وتبادل السلع والخدمات مع الاقتصاديين وتحقيق الربح من ذلك و عملية إنتاج السلع والخدمات تطلب تحويلها خلال فترة الاستغلال حتى تحصل على المنتج النهائي وينتج عن هذه العملية تدفقات مادية أو حقيقية وهي تلك التدفقات المتمثلة في حركات السلع والخدمات و تدفقات مالية أو نقدية و تتمثل في حركة النقود المبالغ المالية الشيكات والسندات المالية.

تكون تدفقات المالية داخلية وخارجية في الأولى تسمى الإيرادات و الثانية المدفوعات و عادة ما تكون التدفق قات المالية الداخلية أكبر حجما من التدفق قات المالية الخارجية الأخرى لأن المؤسسة لا يمكن أن تنازل عن السلع والخدمات المنتجة إلى بالإضافة هامش الربح على سعر التكلفة هذا الأخير يعطي فائض مالي يسمى بي تدفق المالي .

بعبارة أخرى يمكن التدفق يمثل التدفق النقدي فائض الإيرادات على المدفوعات المتعلقة بنشاط المؤسسة في مخططات الاملاك و الأرباح الصافية اما مصادر التحويل الخارجية فهي البنوك والمؤسسات المالية ويمكن وما يمكن ملاحظته حول تدفقات النقدية الخارجية أنها تتضمن بعض المخاطر أهمها تكلفة رأس المال لهذه التكلفة أهمية بالغة في اتخاذ قرارات سليمة وكما أن هذه التكلفة أثر على القيمة من الأرباح الموزع التي تحد من استخدام مصادر التحويل الداخلي وكذا فرض بعض القيود على المؤسسة مما يؤدي إلى تدخل في تسيير المؤسسة<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي لي التحليل وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل ثم اختيار أدوات التحليل المالي المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل المالي الوصول إلى نتائج معينة تتعلق

<sup>1</sup> علي محمد حسين، الادارة المالية، دار المعارف، مصر، 1976 ص 160 162

بموضوع التحليل تساعده في وضع تصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتاحة حقيقة بصفة عامة، ان خطوات التحليل المالي هي<sup>1</sup>:

1. تحديد الهدف من عملية التحليل المالي: يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع او المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعنى والوفاء ويوفر على نفسه الجهد والعناية والتكليف غير اللازمة فمثلا إذا تقدمى أحد العملاء بطلب قرض من البنك التجاري ويصبح الهدف الأساسي لي المحلل المالي لدى البنك ومعرفة مدى قدرته المالية لهذا العمل على سداد القرض في الوقت المحدد.
  2. تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي: حتى تحقق عملية التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية للسنة الواحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العمل
  3. تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه: اما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل ويمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية كما يمكن الحصول عليه على المعلومات الشخصية عن العمل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها
- اختيار أسلوب أو أداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة
  - استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل اتخاذ قرارات المناسبة
  - اختيار المعيار المناسب من المعايير التحليل المالي لاستخدامها في قياس النتائج
  - تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس
  - دراسة وتحليل أسباب الانحراف
  - وضع التوصيات الذي ما في التقرير الذي يعده من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.

<sup>1</sup>الحيالي وليد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

## المطلب الثالث: مصادر التحليل المالي

يحصل المحل المالي على المعلومات اللازمة لتحليل المالي من نوعين من المصادر الأساسية يتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل وكذا حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة.

يمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات في ما يلي<sup>1</sup>:

## الفرع الأول : مصادر المعلومات الداخلية

- البيانات المحاسبية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية المالية قائمة الدخل قائمة التدفقات النقدية و الإضافات المرفقة بتلك البيانات.
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض الأداء إدارية مثل التوقعات و التنبؤات المالية.

## الفرع الثاني: مصادر المعلومات الخارجية

- المعلومات المالية الصادرة عن الأسواق المالية وهيئة البورصة ومكاتب الوساطة.
- الصحف والمجلات والنشرت الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
- المكاتب الاستشارية.

<sup>1</sup> Pierre conso, la gestion financière de l'entreprise, édition noir , paris , 1999,p 136 .

## المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

إن موضوع التحليل تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول وما عليها من الديون لتحديد ذمتها المالية من خلاله يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهات واكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة وما يشترط أن يكون لديها ميزانية واضحة ودقيقة بحيث يمكن من خلالها تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب والمؤشرات المالية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

## المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي

أن المادة الأولى التي يعالجها المحلل المالي ويستقر ومنها ملاحظته واستنتاجه والمعلومات هي<sup>1</sup>:

- الوثائق المحاسبية للمؤسسة وخاصة القوائم المالية العامة مثلا الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج إلى جانب جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة الذي يعتبر جد مهم للقيام بتحليل ديناميكي وكذا الملحق ومحتوياتها.
- طرق التحليل المقترحة من جهات مختصة ( خبراء ، محاسب ، مجموعات بنوك).
- مؤشرات وعناصر عن الوضعية الاقتصادية و الجوانب القانونية للنشاط : نسبة الفائدة الأموال، الجوانب القانونية، المرتبطة بالمؤسسة ونشاطها.

## الفرع الأول: الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية من أهم الوثائق التي تعتمد عليها الشركات لتحليل الوضعية المالية فمن خلالها يتم حساب النسب المالية تترتب فيها عناصر الأصول والخصوم وفقا لمبدأ السيولة و الاستحقاق ونقوم هذا العنصر بالقيمة الصافية بالقيمة الحقيقية لها وليس في القيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

## - عناصر الميزانية المالية:

حتى يتمكنوا فهم الصورة الكاملة للميزانية يجب على المستخدم القوائم المالية تفهم العناصر التي تتكون منها والعلاقة التي تربط بين تلك العناصر وأهم عناصر الميزانية هي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون مرجع سبق ذكره ص 71

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، بتاريخ 25 مارس 2009 ، ص 81 88.



1.1. في جانب الأصول نجد

الأصول هي موارد يراقبه كيان معين بسبب أحداث وقعت وترتقي منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية وتنقسم إلى نوعين:

1. الأصول غير الجارية: هي أصول مخصص الاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاطات المنشأة مثلا التطبيقات العينية الأراضي البناءات .... الخ ، والمعنوية براءة الاختراع برمجيات المعلومات والتطبيقات المالية من الحسابات الدائمة على إيجار التمويل و سندات المساهمة أو تتم وحيازتها لي غاية التوظيف على المدى البعيد أو التي إنجازها في غضون الأشهر 12 التي تلي تاريخ إيقاف السنة المالية.

2. الأصول الجارية: هي أصول يرتقب الكائن إمكانية إنجاز أو بيعها أو استهلاكية في إطار دائرة الاستغلال العادي او تتم وحيازتها اساسا للغاية إجراء المعاملات او لمدة قصيرة يرتقب إنجازها في غضون الأشهر 12

التي تلي تاريخ اقفال السنة المالية أو تتم تمثل أموال الخزينة التي لا يخدمون استعمالها من القيود كل زباين أموال الخزينة الموجودة في الصندوق أو الودائع عند الاطلاع ضرائب والرسوم المخزون من المواد الأولية والمنتجات التامة..... الخ .

2.1. في جانب الخصوم نجد

أن الخصوم وهو التزام الراهن للكيان المرتب على أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على أنقاضها بالنسبة لي الكائن خروج مواردها تتمثل تتمثل المنافع الاقتصادية وينقسم إلى :

1. رؤوس الأموال الخاصة: هي التي تكون قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تميز رأس المال الصادر ( في حالة شركات ) والاحتياطات النتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

2. الخصوم غير الجارية: تشمل جميع عناصر الخصوم التي تمثل الخصوم الجارية القروض والديون المالية والمؤونات.....الخ

3. الخصوم الجارية: هي خصوم الموردين الضرائب .....الخ وتحدد حاسب:

- ينتظر كيان انقضاءها في إطار دائرة استغلاله العادي
- يجب أن يتم تسويتها في غضون الأشهر 12 التي تلي تاريخ الأقفال.

### الفرع الثاني : الميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ الاستحقاقية الخصوم السيولة الأصول مع المراجعة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكنها من الملاحظة السريعة التطورات التي تطرأ على عناصرها في الفترات المتتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الوظيفة الميزانية<sup>1</sup>:

المربع: يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول والخصوم ا وكلا الجانبين يمثلان على نفس المربع

#### جدول رقم (01) : جدول ميزانية مالية مختصرة

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما تم ذكره.

### الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أساسا من أجل فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية والنتيجة عمومن عن الفرق بين الإيرادات والمصاريف التي تغطي رؤية واضحة حول أسعار العمليات المباعرة والوضعية التنافسية للمؤسسة<sup>2</sup>.

#### 1. تعريف جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للاعبى والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب السحب ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ،ص 40

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 24

المعلومات المقدمة في جدول حسابات النتائج هي:

- تحليل لاعب حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع السيارة الرئيسية التالية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال.
  - منتجات الأنشطة العادية
  - المنتجات المالية والأعباء المالية
  - أعباء المستخدمين
  - الضرائب والرسوم التسديدات المتمثلة .
  - المخصصات للاهتمام و الخسائر القيم التي تخص التثبيت المعنوية.
  - نتيجة الأنشطة العادية .
  - العناصر الغير عادية ( منتجات وأعباء ).
  - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .
  - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركة المساهمة.
2. أشكال جدول حسب نتائج :

جدول حسب نتائج شكلين هما:

1.2. جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

من خلاله يتم دراسة النتائج حسب طبيعة الأعمال ويتم اعدادها من خلال حساب الهامش الإجمالي و القيمة المضافة.

2.2. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يتم من خلالها دراسة الأعمال الإنتاج ويتم من خلالها فهم العناصر غير العادية للإنتاج ثم النتيجة العادية قبل التوزيع ومن ثم ما تحصل على النتيجة الصافية للأنشطة العادية بعد طرح الأعداد غير العادية والمنتجات الغير عادية.

الفرع الرابع: جدول تدفقات الخزينة

1. تعريف جدول تدفقات الخزينة:

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.<sup>1</sup>

2. المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة

يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها:<sup>2</sup>

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل
- تدفقات أموال الآتية من فوائد وحساس الأسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من السنة المالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار والتمويلية.

3. الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئة مالية وجامعات ومعاهد المختصة و محللين وغيرها لكن المشروع الجزائي حدد طريقة عرض جدول تدفقات الخزينة هي الطريقة المباشرة.

الفرع الخامس: جدول تغير الأموال الخاصة

1. تعريف جدول تغير الأموال الخاصة

تمثل هذه القائمة ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع المتمثلة برأس ماله ومسحوباته الشخصية و الإضافات لرأس المال وصافي الربح والخسارة المتحققة في قائمة الدخل.<sup>3</sup>

يشكل تغير الأموال الخاصة بتحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكائن خلال السنة المالية.

2. المعلومات الواجب توفرها في جدول تغير الأموال الخاصة

<sup>1</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسب المالية و معاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، صفحة 277 .

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، دليل المحاسبة إلى تطبيق التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 189.

<sup>3</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 280.

المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية
  - تغييرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
  - المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة
  - عمليات الرسملة (زيادة، تخفيض، تسديد)
  - توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية
3. الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة

لقد وضع المشرع الجزائري نماذج القوائم المالية يجب التقيد بها بما انه جدول تغيرات الأموال الخاصة قائمة مجانية فإنه يوجد لها شكل قانوني.

#### المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بصيغة الميزانية المالية ابدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

#### الفرع الأول : رأس المال العامل

1. تعريف رأس المال العامل : هو جزء من الرؤوس الأموال التي التي تصلح لتمويل احتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال ، ولد حقي قصير العادلي نشاط المؤسسة على رؤوس الأموال أنتم أول الأصول الثابتة والأصول المتداولة<sup>1</sup>.

ويمكن حساب رأس المال العامل من الجهتين للميزانية:

1.1. من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

2.1. من أسفل الميزانية : يعرف على انه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كما يلي:

<sup>1</sup> شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2012، ص 192 .

رأس المال العامل = أصول متداولة - د.ق.أ

2. أنواع رأس المال العامل: يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي<sup>1</sup>:

2.1. رأس المال العامل الدائم او الصافي: يحسب وفقا للقوانين التالية:

أموال دائمة - أصول ثابتة

أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

أموال خاصة - ديون طويلة الأجل

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر ثلاثة فرضيات:

رأس المال العامل معدوم أي أصول متداولة = ديون قصيرة الأجل :

يكون رأس المال العامل معدوم عندما يحدث التساوي بين الأموال الدائمة الأصول الثابتة من جهة وبين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل من جهة أخرى، وهذا يعني أن المؤسسة في حالة التوازن المالي أدنى لكن الحالة غير كافية يعني تجنب عدم القدرة على تسديد لأن رأس المال العامل الدائم عندما يكون معلوما قد يؤدي بالمؤسسة إلى العجز على الوفاء بالالتزامات عندهم الحالة الطارئة الكساد مثلا.

رأس المال العامل سالب أي أصول متداولة > ديون قصيرة الأجل :

وهذا يعني أن الأموال الدائمة عاجزة عن تغطية الأصول تبدأ مما يؤدي إلى تمويل هذه الأخيرة من الدولة قصيرة الأجل وهذا خطر على المؤسسة لأنها سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي وخاصة بالنسبة لي المقدرة على الدفع والاستدامة ما في هذه الحالة المؤسسة المطالبة بتسديد القروض قصيرة لا تتجاوز السنة المالية وبالطبع فإن الأصول الثابتة الممولة بهذه القروض فيه يستحيل تحويلها في الحالة العادية إلا في الحالات الاستثنائية والمتمثلة في تغيير النشاط أو التصفية أو الإفلاس أو تنازل عن الاستثمارات.

رأس المال العامل الموجب أي أصول متداولة < ديون قصيرة الأجل :

يكون رأس المال العامل دائما موجب عندما تكون كل الأصول غير الجارية مغطاة في الأموال الدائمة منجها والأصول الجارية اكبر من ديون قصيرة الأجل من جهة أخرى وهذه الوضعية يمكن وصفها بأنها ملائمة في التعديل بالنسبة لي مقدار المؤسسة على تسديد لكنها يمكن أن تواجه في أي وقت دفع ديونها أن رأس المال

<sup>1</sup> حمزة حمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص 235.

العامل ايجابي هو مؤشر إيجابي بالنسبة لي القدرة على التسديد غير أنه لا ينبغي أن يكون الحجم كبير معنى ذلك انه في هذه الحالة الديون طويلة الأجل تمويل جزء كبير من الأصول المتداولة وهذا غير مقبول وبالتالي يشكل خطرا على المدى البعيد بسبب ما تتطلبه الديون طويلة الأجل من فوائد كبيرة.

2.2. رأس المال العامل الإيجابي: يحسب كما يلي<sup>1</sup>:

مجموع الأصول المتداولة = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ويحدث لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

3.2. رأس المال العامل الخاص: يحسب كما يلي :

رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة.

الأموال الخاصة - القيم الثابتة .

أصول متداولة - مجموع الأصول.

إذا كان رأس المال العامل الخاص > صفر يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

4.2. رأس المال العامل الأجنبي : وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية :

ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

رأس المال العامل إجمالي - رأس المال العامل الخاص .

مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي > صفر هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الدولة الديون لتمويل احتياجاتها الخاصة في المدى القصير.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرفي الموارد الدورية كما يمكن القول بأن الاحتياجات رأس المال العامل له في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ<sup>1</sup>.

دورة الاستغلال تنتج الاحتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة ( قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة في سرعة دوران ديون قصيرة الأجل باستثناء التطبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عنده وقت استحقاقها ما عدا التسبيقات ويحسب احتياج رأس المال العامل كالتالي :

$$\text{BFR} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم غير جاهزة} - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{تسبيقات})$$

- 1- الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل = صفر: أي معدومة يدل على أن الموارد متساوية مع الاحتياجات.
- 2- الحالة الثانية : احتياجات رأس المال العامل < صفر: أي موجب يدل على أن الدورة تحتاج موارد حيث انه احتياجاتها أكبر من مواردها ونجدها غالبا في المؤسسات الصناعية.
- 3- الحالة الثالثة : احتياجات رأس المال العامل > صفر: أي سالب يدل على أن الموارد الدورة أكبر من احتياجاتها مما يدل على أن هذه الأخيرة لا تحتاج إلى موارد والفرق بينهما تمول بها الخزينة.

### الفرع الثالث : الخزينة الصافية TN

هي الأموال جاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلك المؤسسة الموجودة في صندوقها الخاص او المصرف أي مراكز الصكوك البريدية التي تستطيع أن تكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الاموال التي تحصل عليها في اجل قصيرة او متوسطة<sup>2</sup>.

تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها .

1- تتمثل عناصر أصول الخزينة في ما يلي:

- 1-1- سندات الخزينة : يتم شراؤها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عنده حلول الأجل يسد البنك قيمة السندات مع فائدتها.

<sup>1</sup> شو عيب شونوف، مرجع سبق ذكره، ص 204 205.

<sup>2</sup> اسماعيل عرجا جي ، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001، ص 148.



2-1- خصم الأوراق التجارية : وهي طريقة لتمويل الخزينة المؤسسة في الأموال عن طريق اتصالها البنكية أو البنك المتعامل معه زينائها لخصم الأوراق وتحصل مقابل ذلك على عمولة .

3-1- الحسابات الجارية: هي مجموعة الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحسابات الجارية البريدية وحساب البنك.

4-1- الصندوق: الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

وخالصة لما سبق نقول انه أصول الخزينة تمثل تتمثل في القيام الجاهزة.

2- تتمثل عناصر خزينة الخصوم في ما يلي : كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي :

1-2- السلفية المصرفية

2-2- السحب على المكشوف : هو نوع من القروض النتائج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لي وقت طويل

تحسب الخزينة الصافية TN وفق المعادلات التالية<sup>1</sup> :

خزينة صافية TN = مجموع الأصول - الخصوم

خزينة صافية TN = رأس المال العامل الدائم - احتياج رأس المال العامل الدائم

خزينة صافية TN = القيام الجاهزة - تسبيقات بنكية

حيث تتمثل الحالات الممكنة للخزينة في :

رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل = الخزينة > صفر:

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها تبي تولتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية هي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل = الخزينة > صفر:

لمؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجلها وهذا يطرح مشكلة متى ما تنام في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة اما تطلب حقوقها الموجودة لدى الغير أو الاقتراض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسات إلى بيع بعض المواد الأولية.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنية البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص 148

رأس المال العامل احتياج = رأس المال العامل = الخزينة = صفر :

أي الخزينة المطلوب أن الوصول إلى هذه الحالة يتم باستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفقا للإمكانيات المتاحة عن طريقة تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل ويتم التأثير على رأس المال العامل بال اتخاذ الإجراءات التالية :

- تخفيض الموارد الدائمة في تسديد بعض الديون طويلة الأجل
- العمل على رفع القيمة بتبسم بشراء الاستثمارات الإضافية.
- يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية:
- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزون نات او تقديم التسهيلات
- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين
- إذا كان رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة .

### المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير النتائج و السياسة المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك اهم وسيلة لتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج النسب المالية عدة أدوار نذكر منها<sup>1</sup>:

- أداة لقياس فعالية المؤسسة فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيام الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها تعطي تفسيرات للنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي والإستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمال العقلانيا و موضوعيا.
- تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة.
- تساهم في متابعة تطور وتسير داخل المؤسسة لعدة سنوات.
- تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة ونتائجها المقدمة.

<sup>1</sup> زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الرابعة، داروائل للنشر، الأردن، 1997، صفحة 149.

هناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختبار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتهي إليه وهناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية وهي :

### الفرع الأول: نسب الهيكلية

تصنف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها بعد تعبيراً عن أهمية كل عنصر من العناصر الميزانية وتمثل في<sup>1</sup> :

- 1- نسبة هيكلية الأصول: يعبر عن هذه النسبة على شكل نسبة مئوية من خلال عناصر الميزانية :
  - نسبة قيم الاستغلال ) = إجمالي قيمة الاستغلال / مجموع الأصول 100 (
  - نسبة القيام الجاهزة وغير الجاهزة ) = القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة (مجموع الأصول 100 ]
- تسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح وإمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلية حتى تصبح تتماشى مع الهيكل المثلى .

2- نسبة هيكلية الخصوم: استخراج من خلال النسب التالية :

- نسبة هيكلية الأموال الخاصة) = الأموال الخاصة/مجموع الخصوم (100
- نسبة هيكلية ديون طويلة الأجل) = دون طويلة الأجل /مجموع الخصوم(100
- نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل) = ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم(100

### الفرع الثاني : نسبة السيولة

تستخدم نسبة السيولة كأداة لتقييم المركز الانتمائي لمؤسسة حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل حيث يمثل تحليل السيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها المالي كما يستخدم تحليل السيولة أداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بما في موجوداتها المتداولة وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل السياسة المالية<sup>2</sup>.

لقياس ذلك نقوم بحساب النسب التالية:

<sup>1</sup> محمود المبروك أبو زيد . التحليل المالي ( شركات والأسواق ) ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، بدون سنة ، ص 143

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 104 .

1. نسبة سيولة الأصول : بالمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة الأصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$A = (\text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول})$$

إذا كانت  $A > 0.5$  يعني أنه قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيق هذه الأرباح (المؤسسة التجارية) .

إذا كانت  $0.5 > A$  يعني أنه قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية يعني ذلك الاستثمارات مرتفعة خاصة عندهم أحداثها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية (المؤسسة صناعية).

2. نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل قصيرة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$B = (\text{الأصول المتداولة} / \text{ديون قصيرة الأجل})$$

إذا كانت  $B < 1$  معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

إذا كانت  $B > 1$  المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

3. نسبة السيولة المختصرة : توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزونها تحسب كما يلي:

$$0.3 > (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم الغير جاهزة}) / \text{ديون قصيرة الأجل} > 0.5$$

يتبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ما عدا قيم الاستغلال.

4. نسبة السيولة الآنية: تعبر هذه النسبة عن السيولة المؤسسة أكثر من نسبة نسبة السيولة المختصرة يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$0.25 > (\text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}) > 0.33$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية ديون قصيرة الأجل بسهولة التي تتوفر لديها

### الفرع الثالث : نسبة التمويل

تعد هذه النسبة مؤشر لقياس مدى اعتماد المؤسسة على اموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام ومن أهم هذه الأسباب<sup>1</sup>:

1- نسبة التمويل الدائم: يقصد بهذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الأموال الدائمة الأصول تبدأ انطلاقاً من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والاستعمال تباثة .

حيث ينبغي على المحللين الماليين أن يحقق على الأقل التساوي بين هذين العنصرين وانطلاقاً من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والاستخدامات التي دائماً يجب أن تكون النسب اكبر او تساوي الواحد.

$$k = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة})$$

- إذا كانت النسبة > 1 : في هذه الحالة المؤسسة قد اقدمت تمويل الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل وهذه أصعب وأخطر وضعية تصل إليها المؤسسة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.
- إذا كانت النسبة : 1 = هذا يدل على أن المؤسسة تستعمل الأموال الدائمة لتمويل الأصول ثابتة لكن في حالة ما إذا واجهت صعوبة في تصريف البضاعة أو المخزون أي احد زبائنها يقوم بتغيير عملية الدفع في الأوقات المحددة فبتالي ديون قصيرة الأجل تكون غير مسوية للأصول المتداولة فتصبح المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها ولذا فهي في وضعية غير سليمة.
- إذا كانت النسبة: > 1 في هذه الحالة نجد أنه إذا كانت النسبة أكبر بكثير من الواحد هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على القروض طويلة الأجل أي أنه تمويل كلها الأصول المتداولة تتم عن طريق الأموال الدائمة وهذا يترتب عنه الفوائد الضخمة التي تتعرض لها المؤسسة.
- أما إذا كانت النسبة أكبر والتقريب من الواحد هذا يعني أنها تحقق مبدأ التوازن في التمويل حيث أنها من جهة تحافظ على عدم الوقوع في القصر لتصريف البضائع ومن جهة أخرى لا يكون الاعتماد على الديون طويلة الأجل.

2- نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي:

<sup>1</sup> محمود المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 146.

$$I = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة})$$

إذا كان  $I=1$  هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم أي أن أصول تباينة تغطي بالأموال الخاصة أما الديون طويلة الأجل الموجودة فإنها تغطي الأصول المتداولة.

إذا كان  $I < 1$  المؤسسة تمول قيامها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى .

تعتبر هذه النسبة على مدة تغطية المؤسسة أصولها ثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

3- نسبة القدرة على السداد: يقصد بهذه النسبة مدى اعتماد هذه المؤسسة على الديون الخارجية في تمويل أصولها لأن هذه النسبة تهم بالأخص المقربين الذين يهمهم مصير أموالهم فكل ما كانت منخفضة كان الائتمان والضمان أكثر من الديون الغير وبالتالي الحرس أكثر للحصول على ديون أخرى في طلبها و يستحسن أن تكون هذه النسبة أصغر من 0.5 ك نسبة نموذجية وتعتبر بالعلاقة التالية :

$$L = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول})$$

نسبة الاستقلالية المالية :

هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بالديون ، تدعي أيضا بالذاتية المالية تستعمل أيضا من طرف البنوك وهذا لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي وفي حالة طلب قرض فإن البنك يأخذ القرار على أساس هذه النسبة والتي يجب أن تكون محصورة بين ( 1 و 2 )

$$M = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) < 1$$

- إذا كانت النسبة  $= 2$  معناه الأموال الخاصة هي ضعف الدولة مما يسمح لها بتسديد ديونها.
- إذا كانت النسبة  $= 1$  معناه أن المؤسسة مشبعة بديون ولا تستطيع الحصول على قروض جديدة وأن المؤسسة في وضعية حرجة.

الفرع الرابع : نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها ويمكن عرضها كما يلي<sup>1</sup> :

1. المردودية الاقتصادية :

وهي المردود دية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها وتحسب بالعلاقة مثالية :

$$E = \text{(النتيجة الصافية / مجموع الأصول)}$$

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

2. المردودية المالية :

تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:

$$N = \text{(النتيجة الصافية / الأموال الخاصة)}$$

3. المردودية التجارية :

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$v = \text{(النتيجة الصافية / رقم الأعمال)}$$

تستعملها المؤسسة عادة لمعرفة كفاءتها في القطاع الذي تنتمي إليه وذلك بالمقارنة هذه النسب مع نسب بعض المؤسسات المنافسة في نفس القطاع وهي تبينه إمكانية تحقيق المؤسسين الأرباح وكذا مراقبة المنافسة حيث كلما كانت النسبة مرتفعة كانت المردود دية أحسن لصالح المؤسسة.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

## الفرع الخامس: نسب الدوران

تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقيق أعلى ربح ، وتوجد عدة نسب دوران نلخصها في ما يلي<sup>1</sup>:

1- مدة دوران المخزون:

(مخزون المواد الأولية/ مخ 1 - مخ 2 + مشتريات المواد الأولية) 360

تسمع هذه النسب بقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون اي المدة التي يستغرقها يتحول من شكل المخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل او إلى متاحات في حالة البيع الفوري.

2- مدة دوران العملاء :

(موردون + اوراق الدفع / مشتريات الفصل الأخير) 360 > 90 يوم

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الادارة في تحصيل ديونها ومن مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن ، حتى تستطيع أن تحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن ، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسة التحصيل في المؤسسة غير فعالة. وأن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن وهذا ما يزيد من احتمالية حصول الديون المعدومة.

3- مدة الدورة الموردون:

(موردين + أوراق الدفع / للمشتريات الفصل الأخير) 360 < 90

تعكس هذه النسبة فترة سداد المؤسسة لديونها بهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن الفترة التحصيل لضمان وجود سيولة . تسمح للمؤسسة بسداد لها في الوقت المناسب ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء اطالة فترة التسديد أكثر من اللازم .

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سبق ذكره، ص. 152.



## الخاتمة الفصل :

ومن خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل من كيفية ظهور التحليل المالي مفهومه و الفائدة منه ومميزات معلوماتية و الجهات المستفيدة منه و أنواعها و خطواتها ومعاييرها ومحدداتها استنتجنا إن التحليل المالي يلعب دورا هاما وبارزا في التسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب اتباعها وتقييم أداء المؤسسات وضعها المالي من أجل اتخاذ القرارات اللازمة، كما له استعمالات و مجالات كثيرة كالتخطيط وتحليل الائتمان ..... الخ . كون أن التحليل المالي له فائدة وأهمية كبيرة يجب أن تتوفر في المحل المالي بعض الشروط و المميزات كأن يكون له إمكانية عالية تمكنه من القيام بوظائفه مهامه على أكمل وجه مع مراعاة الخطوات الضرورية لعملية التحليل المالي .

أيضا يجب أن تتصف بالبيانات ومعلومات التحليل المالي ببعض الخصائص كالوضوح، ويشمل، الملائمة، القابلية للفهم والقابلية. لإجراء المقارنة، هناك أطراف كثيرة مستفيدة من التحليل المالي ومهتم به الموردون والمساهمين و المقرضون والبنوك، بالرغم من أن التحليل المالي أهمية كبيرة ومنها إلى أنه يعاني من بعض المحددة والنقائص . حيث انه لا يعطي صورة واضحة وشاملة عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

بالإضافة إلى أن المدة التي تعطيها التقارير المالية لا تعكس بشكل جيد ودقيق الوضع المالي للمؤسسة

يتم اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها بعدها القيام بعملية التحليل للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة على أساسه يقوم المسيرين باتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للقرارات المطبقة سابقا وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

مدخل إلى مؤسسة

الإقتصادية

## مقدمة الفصل

تعد المؤسسة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع لكون العملية الإنتاجية بداخلها أو نشاطها بشكل عام و ما يتضمنه. ونظرا للتدخلات و التعقيدات الموجودة في المؤسسة الاقتصادية فإن التطرق إلى إدارتها يتطلب الدقة و تجنب المعالجة العامة لهاذا الموضوع ، خاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية و الإجتماعية عبر العصور مما أدى إلى إعادة النظر في طرق و كفاءات التنظيم الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي (المؤسسة).

تبعاً لذلك فالمؤسسة اتخذت أشكالاً و أنماطاً أخرى ، كما أن دورها يشمل مجالاً واسعاً نذكر منها تطور دورها إلى الناحية السياسية (شركات متعددة الجنسيات) ثم إلى الناحية العسكرية و العلمية (أبحاث داخل مخابر المؤسسة) ، و عليه سنتعرض إلى عدد من النقاط المتعلقة بتعريف المؤسسة الاقتصادية ، أهدافها الهيكل التنظيمي ووظائفها ومحيطها.....إلخ .

حيث قسمت هذا الفصل إلى 3 مباحث :

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية .

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية وأهم وظائفها ومدى أهميتها .

مبحث الثالث: القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية وهيكل تنظيمي لها ومحيطها.

## المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة.

## المطلب الأول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية

لقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول تعريف المؤسسة ، بحيث لكل منها يرتكز على جانب من جوانبها كالهيكل أو العناصر المكونة لها وطبيعة نشاطها وسوف نوضح هذا في جملة من التعاريف<sup>1</sup>.  
التعريف الأول : يرى الدكتور عمر صخري المؤسس على أنها : المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين ، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيرادات الكلية والنتيجة من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها ، وتكاليف الإنتاج "

التعريف الثاني :تعرف المؤسسة على أنها : " المؤسسة لها صيغة اعتبارية مستقلة وتحمل اسما مستقلا ولها مميزاتا المستقلة ونظامها الخاص بها، ولها حسابها المصرفي كما لها خطتها الخاصة بها وهذا الكيان القانوني الضروري والهام لتحديد حقوق وواجبات المؤسسة وإتجاه الدولة ومعرفة النجاحات ..  
التعريف الثالث :في هذا التعريف : يمكن اعتبار المؤسسة عميل اقتصادي يقوم بنشاط إقتصادي ذات طابع صناعي أو تجاري أو خدماتي و بالتالي هيكل عضوي متكامل مكون من مجموعة عناصر مادية و بشرية (مستخدمين و مصالح و وحدات أقسام ) تتربط مع بعضها البعض بشكل متكامل لتشكيل هيكل إقتصادي ومنه فإن المؤسسة نظام متكامل مشكل من مجموعة العناصر ذات التأثير المتبادل<sup>2</sup>.

التعريف الرابع : في هذا التعريف يرى الدكتور ناصر داودي عدوان المؤسسة على أنها : " المؤسسة الاقتصادية هي إندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع الأعوان الإقتصاديين الآخرين وهذا في اطار قانوني و مالي و إجتماعي تختلف نسبيا و مكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة و حجم و نوع النشاط الذي تقوم بهو يتم إندماج لعوامل الإنتاج بواسطة التدفقات النقدية الحقيقية (سلع و خدمات) و أخرى عينية وكل منها يرتبط إرتباطا وثيقا بالأفراد حيث تتمثل الأولى في الوسائل و الموارد المستعملة في التسيير و المراقبة<sup>3</sup>

التعريف الخامس :يعرف فرانسو بيير على أنها "شكل إنتاج بواسطة وضمن نفس الذمة تدمج أسعار مختلف عناصر الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة بهدف بيع سلعة أو خدمة في

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص08

<sup>2</sup> صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1982 ، ص 58

<sup>3</sup> أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص15

السوق من أجل الحصول على نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار " ويعرفها أيضا " هي منظمة تجمع اشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال والقدرات من أجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفتها" التعريف السادس : هذا التعريف ل د.إسماعيل عربايجي يعرفها كما يلي :

" المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا ، هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق ، وهي منظمة ومجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والماديو اللازمة للإنتاج الاقتصادي "

التعريف السابع : مفهوم المؤسسة الاشتراكية في التشريع الجزائري : "هي تنظيم إداري يتولى إدارة ملكية الدولة الموضوعة تحت حيازته الفعلية طبقا للأغراض المخصصة لها في المخطط الوطني وفقا لمعايير محددة في التشريع"، يمكن هنا أن نحتفظ بالتعريف التالي للمؤسسة الاقتصادية :

" المؤسسة هي كل تنظيم إقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان إقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه هذا التنظيم وتبعاً لحجم ونوع نشاطه"

رغم كل هذه التعاريف التي تطرقنا لها يكون من الصعب تحديد وإعطاء مفهوم أو تعريف وحيد للمؤسسة وذلك لأن المؤسسة الاقتصادية شهدت تطور في طريقة تنظيمها وفي أشكالها القانونية وكذلك تشعب وإتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية واختلاف الاتجاهات الاقتصادية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : نشأة وتطور المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية المختلفة التي نراها في الواقع لم تظهر بأشكالها الحالية من أول مرة بل كان ذلك لعدة تغيرات و تطورات متواصلة و متوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية و الاجتماعية و الحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار و تحضير حاجاته و نظرا لما للمؤسسة من أهمية و دور في النشاط الإقتصادي للمجتمعات فإنه يجدر بنا الإطلاع على تطوراتها ضمن المجتمع إبتداء من الإنتاج الأسري البسيط لغاية ظهور التكتلات و الشركات المتعددة الجنسيات<sup>2</sup>.

1- الإنتاج الأسري البسيط : لقد إعتبر الإنسان زراعة الأرض و تربية المواشي من أهم النشاطات و أهم موارد حياته و ذلك لتلبية حاجاته الأساسية و المتمثلة في المأكل و الملبس و المشرب و قد إستعمل بعض الأدوات البسيطة و التي يقوم بنحتها و تحضيرها كبار الأسر، وكان هذا النشاط يتم داخل الأسرو في الحقول أو المدن ، كما أن التجارة لم تعرف آنذاك ، حيث كانت المنتجات اليدوية تصنع

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 17

<sup>2</sup> عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 09 ، مارس 2006 ، ص43

وفق طلبات معينة من أفراد المجتمعات و عادة تتم المبادلة بالمقايضة بين الأسر التي تصنع وفق طلبات المجتمع .

وأهم الحرف اليدوية التي كانت سائدة في تلك الأزمنة النجارة، الحدادة، الدباغة، وصناعة المنتجات الجلدية كالعقال والسروج ، وكذلك الغزل والنسيج وصناعة السلاسل<sup>1</sup>.

2- ظهور الوحدات الحرفية : بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة في تكوين تجمعات حضرية وارتفاع الطلب نوعا ما على المنتجات الحرفية من ملابس وأدوات إنتاج و لوازم مختلفة بالإضافة إلى ظهور ولأول مرة عمال بدون عمل أو بأعمال مستقلة في منازلهم كل هذا أدى إلى تكوين محلات أو ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل إنتاج أشياء معينة تحت إشراف كبيرهم أو أقدمهم في الحرفة علي شكل أسري يغيب فيه الإستغلال أو القسوة وهكذا فقد وجدت عدة ورشات حرفية للتاجرين، النحاسين، الحدادين...إلخ

3- النظام المنزلي للحرف : أدى ظهور طبقة التجار والرأسماليين إلى إستعمالهم عدة طرق من أجل الحصول على المنتجات و بيعها في ظروف مرضية ومن الطرق المستعملة إضافة الى التعامل على المجموعات الحرفية ، الاتصال بالأسر في المنازل و تمويلهم بالمواد من أجل إنتاجهم لسلعة معينة و غالبا كانت عملية الإنتاج المنزلية مرحلة من مراحل إنتاج السلعة و قد وجد التجار سوق العمل خاصة في الأسر الريفية التي كانت على إستعداد لزيادة دخلها بواسطة إحتراف حرفة أخرى إلى جانب الزراعة ، يمكنها من تغطية حاجاتها المتزايدة و هكذا أصبح هناك ولأول مرة عمال حرفيون في المنازل لا يملكون سوى قوة عملهم و ممولون من طرف تجار وأصحاب رؤوس أموال و كل منها مرتبط بالآخر إرتباطا نفعيا.

4- ظهور المانيفا كتورة : **Manufacture** إن تراكم التغيرات التي شهدتها طرق الإنتاج الحرفي نظرا لتطور الأذواق و المستوى الحضاري من جهة و ارتفاع عدد السكان من جهة أخرى و كذلك ظهور الإكتشافات الجغرافية ، أدت إلى إثراء طبقة التجار الرأسماليين الذين امتلكوا أدوات إنتاج يدوية فعملوا على إيجارها إلى أشخاص وأسر داخل المنازل من أجل القيام بإنتاج طلباتهم التي كانوا يطالبون بتنفيذها في أوقات و بمواصفات مناسبة و في وقت لاحق إستطاع هؤلاء التجار أن يقومو بجمع عدد من الحرفيين تحجت سقف واحد من أجل أن يتمكنوا من مراقبتهم بشكل أكبر وأن يستعملوا وسائل إنتاجهم بشكل أثار إستغلالا وهكذا ظهرت المصانع في شكلها الأول **Manufacture** و التي تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم و تخضع لتنظيم يختلف عن تنظيم الوحدات الحرفية السابقة إذ أصبح فيها صاحب المحل و الأدوات هو المشرف.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 18

على عملية الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها وقد كانت المانيفاكاتورة تعبر عن منحرج حاسم في تاريخ المؤسسة الاقتصادية حيث تعتبر شكل الإنتاج اليدوي الذي تولدت عنه المؤسسة الرأسمالية عيما بعد.

5- المؤسسة الصناعية الآلية : بعد أن توفرت الأسباب من إكتشاف عملية موجهة نحو الإنتاج الصناعي و إتساع السوق أكثر فأكثر، و لعب الجهاز المصرفي دورا هاما في التطور الإقتصادي ،ظهرت المؤسسات الآلية الأولى التي كانت فيها وسائل العمل الآلية بعد أن كانت في المانيفاكاتورة يدوية، وحسب تعريفات بعض الإقتصاديين فإن الآلة أنذاك لم تكن سوى جهاز مكون من مجموعة من الأجزاء كانت ذات شكل يدوي و عند آخرين فإن الأدوات في الحرف كانت تستعمل طاقة محركه يدوية في حين أن الآلة هي أداة تستعمل طاقة محركه حيوانيا أو مائيا أو من الريح ..... إلخ. ويرجع الإقتصاديين ظهور أول الورشات أو المؤسسات الرأسمالية إلى بداية القرن الثامن عشر أي بظهور الثورة الصناعية التي كانمن بين نتائجها ظهور المؤسسات الكبرى المشغلة لعدد كبير من العمال و كذا بروز تقسيم العمل و تجدر الإشارة أن ظهور الورشات الأكثر تطورا كان في إنجلترا على يد "أركورخ" في ميدان النسيج<sup>1</sup>.

6- التكتلات و الشركات متعددة الجنسيات :

مع التطور الذي شهده الإقتصاد الرأسمالي كانت هناك ضرورة للمؤسسات لإتباع عدة إستراتيجيات تتكثل فيما بينها (التكتل الإقتصادي) وكذا الخول إلى الأسواق الخارجية ليس في صورة موزعة للسلع و الخدمات فقط بل أيضا كمنتج في أكثر من بلد خارجي و هي ما يدعى الشركات متعددة الجنسيات . وهذا إستعرضنا في هذا المطلب نشأة و تطور المؤسسة بدءا بالنشاط الذي كان يقوم به الإنسان البدائي وصولا الى الشركات الحالية و التي يكون فيها طابع التكتل في صادر هذه الشركات و ذلك للوصول الى الأسواق الخارجية و بالتالي الدخول في الأسواق العالمية . ومن خلال هذه المراحل يتضح لنا أن المؤسسة الاقتصادية لم تظهر بشكل واحد بل ظهرت بأنواع مختلفة كل منها ذا أهمية واسعة . المطلب الثالث : خصائص المؤسسة الاقتصادية و أهدافها.

#### الفرع الأول : خصائص المؤسسة الاقتصادية

إن الخصائص و المقومات التي نتكلم عنها هنا هي تلك التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية أينما كانت سواء في بلد متقدمصناعيا أو في طريق التنمية ، غير أن المؤسسة العادية لها صفة ذاتية يمكن الإستعانة بها للتعرف على مكانتها (نقاط قوتها و ضعفها) ، وهذه الصفات أو الخصائص هي التي تمكنها أول من التطور أو الخصائص هي التي تمكنها أول من التطور أو الإندثار و من أهم الخصائص ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> سعاد نانف برونوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل لنشر، عمان، الأردن ، 2005 ، ص 226

<sup>2</sup> إبراهيم بختي، دور الإنترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 05

## 1- خاصية الهيكل المنظورة والملائمة :

يعبر الهيكل أساسا عن تكوين الوضعية للمؤسسة ، كيفية تنظيمه مستويات المسؤولية و إتخاذ القرارات فيما كلما كانت الهيكل واضحة معبرة جدا عن العلاقات و التبادلات بين الأقسام و الوظائف من جهة و مرنة لتأخذ التغيرات المرتبطة بالمحيط و الإستراتيجية من جهة أخرى ، كلما كانت أكثر ملائمة ومساعدة على تحقيق الأهداف و بالتالي الأداة الجيدة أو الأحسن و عليه فإن الهيكل الكلاسيكي و منه التنظيم التقليدي لا يلائمان المؤسسو الحديثة إطلاقا في السنوات الأخيرة نجد المؤسسات في الدول الصناعية بما فيها الكثير من المؤسسات اليابانية التي تبذل جهودا جبارة في إعادة تنظيم هيكلها و نشاطها و إذا وجدت حاليا مؤسسات إقتصادية لا تولى إهتماما لذلك فإن حظوظها في البقاء و الملائمة مع قوى السوق المتضاربة و المستجدات الكثيرة و السريعة في عصرنا الحاضر قليلة جدا ، ماذا إذن في حالة نوع المؤسسات الجزائرية ؟

## 2- خاصية التقرب من المستهلك :

مما لا شك فيه وجود المصانع و المؤسسات الاقتصادية مرتبط بوجود المستهلك الفعلي أو المتوقع و بإعتبار المستقبل ينصح أن تقوم تلك الهياكل الاقتصادية بالتوجه نحو السوق أو الإستهلاك ، فتكاثر الإنتاج من جهة و كذلك الإختلافات بين المستهلكين من جهة أخرى تفرض على المؤسسة الحديثة الإقتراب أكثر من السوق أو المستهلك بمعنى هذا انه على المؤسسة المساهمة في الحياة الإقتصادية بتقديم دراسات قصد التعرف على الإحتياجات و الرغبات من النواحي الكمية و النوعية و الجودة كي تنتج ما يمكن بيعه عوض بيع ما تنتجه<sup>1</sup>.

## 3- خاصية اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات :

إن مميزات المؤسسة في البلدان المتقدمة ذات تكنولوجيا عالية تنطوي مثل هذه التكنولوجيات على كل الوسائل التقنية و الآلية الحديثة و التي ترتبط بكيفية أو بأخري بالمعلومات ، ن خاصيتها هي أنها تمكنت من الحصول و جمع البيانات و معالجتها و تحويلها إلى معلومات موثوق فيها ، لتخزينها و إرسالها عند الطلب دون تأخير بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية .

## 4- خاصية الإعتماد على الإبداع و التجدد : المقصود بالإبداع هنا التكنولوجي المرتبط بالمنتجات و طرق

الإنتاج إذ أنه المصدر الأساسي للقوة التنافسية، أما التجديد فهو تعبير إيجابي من شأنه أن يساعد على تحسين التسيير و الأداء و يدخل ضمن هذا التجديد في طرق تسيير الأفكار و التنظيم و بالنسبة للإبداع خاصة فمزاوته يمكن أن يكون إما صفة رسمية أو عكس ذلك مهما كانت الطريقة للاتصال و الإرتباط مع هيكل التعليم العالي و البحث العلمي و التكنولوجي أصبحا أمرين ضروريين في هذا

<sup>1</sup> علي الشرفاوي، المشتريات وإدارة المخازن، الدار الجامعية ، بيروت، 1995 ، ص20



العصر وما تعاني منه إقتصاديات دول العالم النامي في هذا الصدد إنما هو عدم وجود أو ضعف العلاقات بين الهياكل كلها ومما سبق و من مختلف التعاريف السابقة الذكر يمكن أن نستخلص أهم الخصائص التي تتصف بها المؤسسة وهي كالتالي<sup>1</sup>:

- إن المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث إمتلاكها للحقوق والصلاحيات و من حيث واجباتها ومسؤولياتها
- قدرتها على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف و ظروف مواتية .
- التحديد الواضح والجلي للأهداف و الأساليب التي تزاول نشاطها في حدودها
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها و ذلك بضمان وفرة المواد الأولية وكذا الموارد المالية عن طريق الإعتمادات ، الإيرادات والقروض
- مساهمة المؤسسة نمو الدخل الوطني بإعتبارها وحدة إقتصادية .
- المؤسسة كنظام مشكل من هياكل يمكن وصفها بأنها عناصر ثابتة لفترة معينة مثل هياكل الإنتاج و التوزيع.

#### الفرع الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية

يسعى منشئ المؤسسة الاقتصادية العمومية منها والخاصة الى تحقيق عدة أهداف تختلف حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها ، من بين هذه الأهداف نذكر مايلي<sup>2</sup>:

- 1- الأهداف الاقتصادية : يمكن جمع عدد كبير من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي :
  - تحقيق الربح: إن إستمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها و بالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى .
  - تحقيق متطلبات المجتمع : عند قيام المؤسسات بعملية بيع منتجاتها فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة بها ، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الجهوي و الدولي .
  - عقلنة الإنتاج : يتم ذلك بواسطة الإستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد و التدقيق للإنتاج و التوزيع بالإضافة الى مراقبة تنفيذ هذه الخطط و البرامج<sup>3</sup>.
- 2- الأهداف الإجتماعية : من بين هذه الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية الأهداف الإجتماعية و تتمثل في :

<sup>1</sup> أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقت الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص75

<sup>2</sup> جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص36

<sup>3</sup> برايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، عنابة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة عنابة، 2005-2006، ص06

- ضمان مستوى مقبول للأجور : يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها ، حيث يتقاضون أجورهم مقابل عملهم بها ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونيا و شرعا و عرفا ، إذ يعتبر العمال من العنصر الحيوي و الحي في المؤسسة .
  - تحسين مستوى معيشة العمال : أي تحسين و عقلنة الإستهلاك الذي يكون بتنويعو تحسين الإنتاج و توفير إمكانيات مادية و مالية أكثر فأكثر للعامل من جهة و للمؤسسة من جهة أخرى .
  - إقامة أنماط إستهلاكية معينة : وذلك بتقديم المؤسسة منتجات جيدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار و الدعاية
  - الدعوة الى تنظيم و تماسك العمال : وهو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسات و تحقيق أهدافها
  - توفير تأمينات و مرافق للعمال : تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل : التأمين الصحي ضد حوادث العمل و كذلك التقاعد.
- 3- الأهداف الثقافية و الرياضية : نجدها في<sup>1</sup>:

توفير وسائل ترفيهية و ثقافية : تعمل المؤسسات على إعتياد عمالها على الإستفادة من وسائل الترفيه و الثقافة التي توفرها لهم و لأولادهم من مسرح و مكاتب و رحلات نظرا لتأثير هذا الجانب على المستوى الفكري للعامل و الرضى بتحسين مستواه .

تدريب العمال المبتدئين : مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريباً كفيلاً بإعطائها إمكانية إستعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالاً عقلانياً ، رغم إمكانية تحصيلهم على تكوين نظري أحياناً في إطار المنظومة التربوية و الجامعية .

تخصيص أوقات للرياضة : تعمل المؤسسات الخاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد مما يجعل العامل يتخلص من الملل و يحتفظ بصحة جيدة .

4- الأهداف التكنولوجية : بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة دوراً هاماً في الميدان التكنولوجي نذكر : البحث و التنمية : مع تطور المؤسسات عملت على توفير الإدارة ، مما زاد أهمية الإتصال لنسبة عالية وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طردياً معها كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دوراً هاماً مسانداً للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث و التطوير التكنولوجي ، نظراً لما تمثله من وزن في مجموعها و خاصة المؤسسات.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 07

الضخمة منها ، من خلال الخطة التنموية للدولة المتوسطة الأجل التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات إبتداءً من الهيئات و مؤسسات البحث العلمي و المؤسسات الاقتصادية و كذا هيئات التخطيط الأخر كالمجلس الاقتصادي الاجتماعي ..... إلخ .

المبحث الثاني : تصنيف المؤسسة الاقتصادية و أهم وظائفها و مدى أهميتها

المطلب الأول: تصنيف المؤسسة الاقتصادية

توجد عدة أصناف للمؤسسة الاقتصادية و يقوم هذا التصنيف على أساس عدة معايير هي<sup>1</sup>:

- المعيار القانوني

- معيار طبيعة الملكية

- معيار طبيعة النشاط

- معيار الحجم

1- حسب المعيار القانوني : أنواع المؤسسات حسب المعيار القانوني نستطيع أن نميز نوعين هما :

1-1- المؤسسات الفردية :هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة و يمكن هذا الشخص الذي يؤسس هذه المؤسسة أن يورثها أو يشتريها من الغير و يقوم بنفس الوقت بتقديم رأس المال و العمل من جهة أخرى وهو توجد عدة أصناف للمؤسسة الاقتصادية و يقوم هذا التصنيف على أساس عدة معايير هي المعيار القانوني المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمال الشركة.

2-1- المؤسسات الجماعية (الشركات) : تمتاز الشركات بالإدارة و التعاون بين شخصين أو أكثر و للشركة شخصية معنوية و لها ملكية خاصة تختلف عن ملكية كل أعضاء الشركة و الشركاء كما أن لها إسم و إقامة و تنقسم إلى قسمين هما :

3-1- شركة الأشخاص : كشركات التضامن و شركات التوصية البسيطة و الشركات ذات المسؤولية المحدودة... إلخ، وهي شركات سهلة التكوين ، فهي تحتاج إلى عقد شركائه و يتضمن على الأقل قيمة المساهمة لكل مشترك و هدف المؤسسة و كيفية توزيع الأرباح بحيث يكون الشركاء في هذه الحالة مسؤولين تضامنية أو تكون مسؤولية غير تضامنية (شركات ذات المسؤولية المحدودة SARL) وقد تكون متكونة من مساهمات مجموعة من الأشخاص في هذه الحالة تسمى شركة المساهمة .

إن شركات الأشخاص معرضة للخطر نتيجة إنسحاب أو وفاة أحد الشركاء كما أن وجود عدة شركاء يؤدي لسوء التفاهم و تناقض و تعارض بعض القرارات تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم مما يعود بالسلب على المؤسسة، بسبب هذه المساوئ لشركة الأشخاص تم إنشاء شركة الأموال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1993 ، ص15

<sup>2</sup> سعاد نانف برنوطي، مرجع سابق، ص137

4-1- شركات الأموال : هي على شكل كل مؤسسات مالية و مصرفية حيث سمحت للعديد من الأفراد أن يستثمروا ما لديهم من أموال في هذه المؤسسات ومن خصائص هذا النوع من المؤسسات أنه لا أثر للإعتبار الشخصي فيها ، كما أن إسمها يجب أن يشير إلى غايتها ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول .

2- حسب معيار طبيعة الملكية : نجد عدة أنواع منها :

- المؤسسات الخاصة : وهي مؤسسات تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة أفراد لشركات الأموال و الأشخاص.
- المؤسسات المختلطة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع الخاص و القطاع العام.
- المؤسسات العمومية : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كما يشاؤون و لا يحق لهم بيعها و إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك ، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير و إدارة المؤسسات العامة مسؤولين عن أعمالهم هذه إتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة و تهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الإقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع و ليس هناك أهمية كبيرة للربح وإنما تعما من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من عمل من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة، بمعنى تحقيق أقصى إنتاج أو تحقيق نصيبها المحدود من الخطة الوطنية ومن خلال ذلك يمكن أن تحقق الربح، فالربح في المؤسسة العمومية لا يكون دائما هدفها بحد ذاته

3- حسب معيار طبيعة النشاط الإقتصادي : يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لمعايير إقتصادية معينة أي تبعا للنشاط الإقتصادي الذي تمارسه و عليه نميز هذه الأنواع<sup>1</sup>:

- المؤسسات الصناعية : و تنقسم هذه المؤسسات بدورها تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي الي ما يلي : مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الإستخراجية
- مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة . وهي المؤسسات المتخصصة في إنتاج المنتجات الصناعية و وسائل الإنتاج و تتميز بالضخامة و التفرع و تعرف بالمؤسسة الإستراتيجية مثل مؤسسة الحديد و الصلب و تحتاج إلى أموال كبيرة و توفير مهارات و كفاءات عالية .
- المؤسسات الفلاحية : هي مؤسسات تهتم بالقطاع الزراعي وذلك بزيادة الإنتاجية للأرض وإصلاحها و تقوم بتوفير ثلاث أنواع من الإنتاج<sup>2</sup>

<sup>1</sup> راجع خوني، حساني رقية، آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، "الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات، الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2005

<sup>2</sup> نفس المرجع

- الإنتاج النباتي .
  - الإنتاج الحيواني .
  - الإنتاج السمكي .
- المؤسسات التجارية : هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسة الأروقة التجارية الجزائرية ومؤسسات سوق الفلاح....إلخ .
- المؤسسات المالية : وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين و مؤسسات الضمان الإجتماعي....إلخ
- المؤسسات الخدمائية : وهي المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات معينة كمؤسسات النقل، البريد و المواصلات ،المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية .
- 4- حسب معيار الحجم : يعتبر حجم المؤسسة من العناصر التي غالبا ما ترتب على أساسها المؤسسات إلى أن هذا الحجم يقاس بعدة مؤشرات، منها ما هو أقل نعتي أو أهمية و نستعمل مؤشرات مختلفة حسب إختلاف القطاعات الاقتصادية<sup>1</sup>.
- حجم الأرض أو المحل المادي : إن هذا العنصر الذي يعتبر سهل القياس يمكن إستعماله خاصة في المؤسسات الزراعية التي تربط نشاطها كبير بالمساحة التي بحوزتها
- رأس المال : يمكن أن يأخذ هذا العنصر عدة أشكال هي :
- رأس المال القانوني : وهو رأس المال للمؤسسة عند التأسيس و الملاحظة أن المقارنة بهذا الأساس تتصادم مع زمن تأسيس المؤسسات نظرا لأن هذا الزمن له تأثير على الأموال المرصد للمؤسسات
- رأس المال (الدائم) : وهو يتكون من مجموعة رأس المال الذي تأسست به المؤسسة ، بالإضافة إلى كل الإحتياجات و الديون لأجل طويل حيث تؤثر هذه العناصر في تكوين أصول المؤسسة التي تقابلها عادة.
- رأس المال التقني : وهو يعبر رأس المال الثابت بالمعنى الإقتصادي عند ماركس و هذا يبدو أحسن مقياس للمؤسسة الاقتصادية ولكن إذا كانت في نفس الفرع من النشاط الاقتصادي، فلا يصح أن نقارن مثلا مؤسسة تجارية بواسطة هذا المقياس مع مؤسسة صناعية ، لأن طبيعة الأولى لا تلزم رأسمالا ثابتا كبيرا العمل : وهو عنصر رغم بساطته السطحية، فهو يتميز بصعوبة القياس الحقيقي حيث نستطيع أن نقيسه بالقيمة النقدية ، غير أنه لا يعطي معنا حقيقيا لأن العمل يختلف طبقا لنوعيته و التي تتأثر بمستوى الأقدمية .
- نسبة رأس المال التقني : وهي نسبة تتكون من بسط يعبر عن رأس المال الثابت و المقام يعبر عن رأس المال المتغير، وهذه النسبة لها دلالة جد مهمة فإرتفاعها يدل على إستعمال أكثر للتقنية وأقل للعمل و يكون العكس في حالة إنخفاضها.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق

رقم الأعمال و القيمة المضافة : هناك عنصر آخر للقياس وهو رقم الأعمال و الذي بدوره يبقى ذو أهمية ضعيفة و ذلك لعدة أسباب منها أنه يشمل كل الأرباح و التكاليف كما أنه لا يشمل المخزونات الإضافية المحصل عليها من طرف المؤسسة .

### المطلب الثاني : وظائف المؤسسة الاقتصادية و أهم الموارد المستخدمة بها

#### الفرع الأول : وظائف المؤسسة الاقتصادية

مع التوسع والتطور الكبير الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية وكذا الأبحاث في مجال إدارة وتسيير المؤسسة، أو فيما يتعلق بمعالجة جوانبها المختلفة، فقد ظهرت عدة اقتراحات في ما يتعلق بالوظائف في المؤسسة، منها ما يجمع بعضا منها في نفس الوظيفة، ومنها ما يضيف أخرى، وذلك حسب الحاجات التي ازدادت في المؤسسات إلى عدد آخر من الوظائف<sup>1</sup>.

#### أولا: الوظيفة التجارية

تعتبر من أهم الوظائف فالمؤسسة تتشكل من الأقسام والورشات التي تتغير من حيث الكم والحجم، حسب متطلبات الإنتاج الذي يحدد التوزيع والتبادل والاستهلاك. وتهتم الوظيفة التجارية بحسن التدبير في استخدام القدرة المتاحة، بما يؤدي إلى استخدام القدرة المتاحة، بما يؤدي إلى الاستفادة منها قدر الإمكان في رفع الإنتاجية حسب الأهداف المسطرة.

#### ثانيا: الوظيفة التموينية

إن عملية التمويل تعتبر العملية الأساسية لسير عملية الإنتاج وتتكون من عمليتين متكاملتين: الأولى في عملية الشراء والآخر في عملية تسيير المخزون، فالأولى تتم في السوق الداخلية أو الخارجية، غير أن المشتريات التي يتم اقتناؤها من الخارج تمثل أكبر جزء من عمليات الشراء التي تتم على نطاق المؤسسة، أما عملية تسيير المخزون فتعتبر من أهم العمليات التسيير الحسن للعملية وهو يمثل حلقة وصل بين التمويل وعملية الإنتاج وعملية التسويق.

#### ثالثا: وظيفة الصيانة

تعتبر عامل رئيسي لضمان صيانة الآلات والاستفادة من سير عملية الاهتلاك وإطالة عمر الآلات وعليه استمرار العملية الإنتاجية، والملاحظ هنا على العموم هو عدم قدرة الكفاءة الوطنية على التحكم في تسيير معداتها حيث نجد المؤسسات الوطنية تعاني من تعطيل كبير، وهذا راجع إلى ندرة الخبرة الفنية، وكذلك عدم علم المسيرين لهذه الآلات عند عطبها وبالتالي بعض التعطلات تستلزم مهارة كبيرة، إن التكنولوجيا المالية.

<sup>1</sup> يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص : علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص19

تتطلب صيانة خاصة لتحقيق أقصى استغلال لها، لأن المشاريع الاستثمارية لا يمكنها أن تحقق عتبة مردودية إلا بضمان صيانة جيدة للأصول.

#### رابعاً: الوظيفة التسويقية

تقوم المؤسسة بعملية بيع السلع والخدمات ومحاولة معرفة الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى انخفاض قيمة المبيعات، ومن أجل معالجتها في أسرع وقت، لتمكين منة تعظيم الربح أي رفع قيمة المحصلات النقدية للسلع والخدمات المنتجة ويحاول المسؤولون على نطاق المؤسسة معرفة السوق، المتعاملين وقنوات التوزيع لأسعار منافسة، من خلال تحليل هذه المعطيات تستطيع أن تصنع التنبؤات الصحيحة التي تمكنها من الاستجابة لمتطلبات السوق، لهذا الغرض بالذات تم إنشاء عدد من المؤسسات التي تقوم بعملية التوزيع، وهذا بتحقيق توزيعاً عادلاً للمنتوجات على الصعيد الوطني.

#### خامساً: الوظيفة الإدارية

تهتم المؤسسة بعملية التسيير وذلك لمحاولة إيجاد العلاقات بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة لضمان السير الحسن لها، ومن أجل بلوغ هذا المبتغى نظم التسيير والتنظيم المتبعة داخل المؤسسة وهي تشمل ما يلي: التمويل، البيع، التنظيم العلمي للعمل، مراقبة التسيير وبصفة عامة نجد أن التنظيم يمثل احد العناصر المكونة للتسيير فهو يأتي بعد رسم العناصر المكونة للتسيير فهو يأتي بعد رسم الخطة أي إجراء عملية التخطيط وذلك بهدف تحقيق هدف، ومن أجل تحقيقه لا بد من القيام باستهلاك مواد وتجهيزات وباستهلاك قدرات إنسانية (فكرية وجسدية)، والهدف من هذا الاستهلاك هو الحصول على أكبر مردود ممكن اعتماداً على التنظيم السليم. فكما أشار إليه الأستاذ أحمد طرطار "تتجلى عمليات التقويم والتدقيق والتصحيح والمراقبة بصورة دورية ومستمرة في مواكبة إدارية منتظمة الأهداف المتوخاة من طرف المؤسسة، أو الوحدة الإنتاجية والمسطر عبر الزمان كترجمة الإمكانيات وكذلك الأعمال المنجزة المنفذة ضمن الأجل المحدد في الخطة أو البرنامج المستهدف تحقيقه لكي يتسنى لها اتخاذ القرار الملائم المنسجم مع ظروف وملازمات محيطها والمستنبت من تلك الإمكانيات المعبر عنها فالرقابة على الأداء أو ما يسمى بمراقبة التسيير، وهي عبارة عن نظام متكامل من الإجراءات والأدوات الإدارية التي تهدف إلى إيجاد التناسق والتناسب بين مجموع الأهداف المسطرة عبر الإجراءات المختلفة للمؤسسة"<sup>1</sup>

#### سادساً: الوظيفة التمويلية

تعتبر الوظيفة التمويلية من أهم الوظائف في نشاط الأعمال فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق وغيرها من وظائف المشروع دون توفر الأموال اللازمة لتمويل الإدارات التشغيلية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص20

كما أنها تقرر مع هذه الإدارات حجم الأموال التي تسددها والأغراض التي ستوجه لها، لذلك فإن الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو الانسجام الحكيم والعقلاني للأموال. الفرع الثاني : الموارد المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية :

يعني بالموارد المستخدمة في نشاط المؤسسة كل الإمكانيات و المواد المختلفة اللازمة للمؤسسة للقيام بنشاطاتها وتحقيق أهدافها المبرمجة على أساس إرتباطها و علاقتها الفعالة و الدائمة وهذا يتوقف بالدرجة الأولى على التنسيق و التنظيم يتدرج منه هياكل منظمة و توزيع محكم وبالتالي حيوية في نظام الإنتاج في حد ذاته وتنقسم هذه الموارد إلى ثلاثة أنواع:

- الموارد البشرية
- الموارد المالية
- الموارد المادية

الموارد البشرية : تتمثل في مجموعة من العمال أي بعبارة أخرى حجم العمال و المكونين لجميع المصالح و الوحدات المتمثلة لهياكل المؤسسة ويمكن تقسيم الموارد البشرية إلى قسمين :

الفئة المنتجة : وهي مجموعة من العمال المساهمين بطريقة مباشرة في عملية الإنتاج ويتمركزون في قسم الإنتاج و قسم الصيانة (المهندسون و التقنيون) . الفئة الغير منتجة :تتمثل في الفئة التي تخدم عملية الإنتاج بطريقة غير مباشرة و تتمثل في المسيرين و مراقبي العمال و الحراس.

الموارد المالية : تتمثل في الإعتمادات المالية المقدمة من طرف الجهات المختصة وفق الخطة الإستثمارية العامة التي تتبعها المؤسسة .

الموارد المادية : يقصد بها الأصول المنتجة بما فيها أجهزة الإنتاج المختلفة و الآلات و المعدات و معدات النقل لجانب الأصول الثابتة المتمثلة في المباني و الأراضي الموضوعة تحت تصرف المؤسسة .

#### المطلب الثالث : أهمية المؤسسة الاقتصادية

إن وجود المؤسسات الاقتصادية داخل المجتمع أي في حيز زماني و مكاني يجعلها تؤثر و تتأثر به و من خلال هذا التأثير تضح لنا أهمية المؤسسة الاقتصادية و المصنفة في نوعين أساسيين<sup>1</sup>:

الأهمية الإجتماعية : و يمكن حصرها فيما يلي :

توفير الشغل : إن إنشاء مؤسسات اقتصادية يعمل على توفير مناصب الشغل وهذا يسمح بامتصاص البطالة من المجتمع المعني و تختلف نسبة توفير الشغل حسب حجم المؤسسة و نوع النشاط الذي تنشط فيه و كذا التكنولوجيا المتبعة في هذه المؤسسة .

<sup>1</sup> عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 ، ص 24



التأثير على الأجور : للمؤسسة دور هام في تحديد الأجور وبقوة استقطابها لليد العاملة إلى المناطق النائية أو قصد تحويل العمال نحو قطاع معين قصد تنميته وتطويره دفع عجلة التغيير: إن ظهور مؤسسات اقتصادية في جهات ريفية أو مناطق تتأثر بتخلف عمراني تعمل على التغيير وذلك بإنشاء مساكن للعمال وإعداد الطرق ، والمرافق العامة كما تقوم ببناء المدارس و المستشفيات وقد يؤدي ذلك إلى ظهور تجمعات سكانية أو مدن جديدة وهذا ما يمكن ملاحظته غالبا ، وكمثال واقعي على هذا ظهور مدن جديدة بعد أن تكونت مركبات صناعية .

الأهمية الاقتصادية : بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية التي سبق ذكرها للمؤسسة أهمية اقتصادية تمكنها من تغيير وجهة الإقتصاد الوطني والتي تكمن فيما يلي :

ظهور منشآت تجارية جديدة : بحيث إن زيادة عدد السكان في منطقة أو مدينة مما يؤدي إلى ظهور مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجديدة وبالتالي ضرورة القيام بإعداد منشأة تجارية جديدة لتلبية حاجات العمال الجدد وتلبية مختلف مرافق الحياة الضرورية ولهذا تظهر الأهمية المتمثلة في ظهور ودفع حركة تنموية في المؤسسات .

التأثير على الإستهلاك : إن سياسات البيع والديوان التي تتبعها المؤسسة تؤثر على إستهلاك المجتمع، فزيادة المبيعات وتنوعها تؤدي إلى المنافسة وبالتالي إنخفاض الأسعار مع التنوع في السلع المعروضة وهذا ما يفيد الطبقة العاملة من خلال هذه العناصر تظهر لنا أهمية المؤسسات الاقتصادية كما أن هذه الأخيرة سواء كانت عمومية أو خاصة تسعى من خلال القيام بنشاطها إلى تحقيق أهداف والتي درست سابقا

المبحث الثالث : القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية والهيكل التنظيمي لها ومحيطها

المطلب الأول : القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية

تعد القوائم المالية أحد المؤشرات في تقييم أداء المؤسسات الهادفة للربح و سنسلط الضوء على أهمية هذه القوائم والمعلومات العامة التي ينبغي الإلمام بها من قبل العاملين بهذه القوائم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية التي أصبح مجال تطبيقها شبه ملزم لأية دولة تريد النهوض بمستواها الاقتصادي والمالي أولا : التعريف بالقوائم المالية وفوائدها<sup>1</sup>:

تمثل القوائم المالية Financial Statements ترجمة لمكونات أية مؤسسة مالية حيث تعرض أصول (Assets) وخصوم ( Liabilities) تلك المؤسسة وإيراداتها ومصروفاتها أي تشخيص قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها من جهة و مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي من جهة أخرى، ويعالج الاطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية ( IAS ) لإعداد القوائم المالية ذات العرض العام المعدة من طرف مؤسسات القطاع الخاص والتي تملكها الدولة ويتم إعدادها بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجين من ضمنهم البنك المركزي وضريبة الدخل والعملاء الذين لهم ارتباطات مالية مع المؤسسات بمختلف صورها أي جميع من لهم مصلحة في المؤسسة<sup>2</sup>.

وتبرز أهمية هذه القوائم للمستثمرين لذلك فإن تزويد هؤلاء المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها يشكل دافعا قويا في تنمية يحتاجونها بشكل دافعا قويا في تنمية المؤسسات التي سيشاركون في تأسيسها ومن ثم التنوع في نشاطات هذه الشركات ما يعطي بعدا للتنمية الاقتصادية الشاملة، كما أنها تعد لأغراض عديدة منها النواحي القانونية .

ثانيا: مكونات القوائم المالية: لقد حددت معايير المحاسبة الدولية ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مكونات هذه القوائم وفقا لما يلي :

الميزانية العمومية The Balance Sheet

قائمة الدخل An Income Statement

قائمة الموارد و الإستخدامات Source Use of Funds

قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flow

لجانب هذه القوائم المالية توجد عدة مجموعة من الملاحظات و الإيضاحات المتممة لها فهي توفر معلومات تفصيلية مثل الجداول الزمنية لإعادة سد الديون المستحقة على المنشأة وتشكل هذه الإيضاحات أهمية خاصة للمحل المالي .

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص55

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص56

الميزانية العمومية : "قائمة المركز المالي" تمثل قائمة المركز المالي إحدى الركائز المهمة في بيان صورة الشركة أو المؤسسة للأطراف المتعاملة معها فهي تترجم بالأرقام ما تملكه المؤسسة من أصول (موجودات) لديها بمقارنتها . بالمطلوبات (الخصوم)<sup>1</sup>.

- المصطلحات الهامة بهذه القائمة :

**الأصول : Assets**

الأشياء التي تملكها الشركة من نقد ومعدات ومخزون وخلافه وتنقسم :

1. الأصول المتداولة (أو الموجودات المتداولة)<sup>2</sup> **Current Assets**:

وهي النقد والأصول التي يمكن تحويلها لنقد خلال أقل من عام وعلى هذا فهي تشمل: النقد، الحسابات المدينة (النقد الذي سيتم تحصيله من العملاء وغيرهم)، المخزون، أوراق مالية (أسهم وسندات) تملكها الشركة .

2. الأصول الثابتة (أو غير المتداولة) **Fixed Assets** :

وهي الأشياء التي تملكها الشركة والتي لا يمكن تحويلها لنقد خلال فترة قصيرة (عام) مثل: المعدات، المباني، الأراضي. لاحظ أن المعدات والمباني يتم تدوين قيمتها الدفترية وهي قيمة شرائها الفعلية مخصصا منها قيمة الإهلاك الذي تم احتسابه منذ شراء هذا الأصل (أو بداية تشغيل الأصل) حتى تاريخ هذه القائمة (المركز المالي)، وفي حالة بيع الأصول فإنها بالطبع تباع بسعر السوق وليس بالقيمة الدفترية .

**الإلتزامات (الخصومات أو المطلوبات) : Liabilities**

وهي الإلتزامات التي على الشركة تسديدها من ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل والأموال التي يجب على الشركة أن تدفعها للموردين مقابل خدمات تمت بالفعل أو مقابل أشياء تم شراؤها. الإلتزامات (أو الخصومات أو المطلوبات) تنقسم إلى :

1. الإلتزامات المتداولة **Current Liabilities** هي الإلتزامات التي على الشركة تسديدها خلال عام من

تاريخ قائمة المركز المالي وتشمل الديون قصيرة الأجل، حقوق الموردين التي سيتم سدادها خلال الأشهر المقبلة، وأي مصروفات مستحقة قريبا

2. الإلتزامات غير المتداولة (أو طويلة الأجل) **Long Term Liabilities**: وهي الإلتزامات التي سوف

تسددها الشركة على المدى البعيد مثل الديون طويلة الأجل . c) حقوق المساهمين Shareholders Equity حقوق المساهمين تشمل رأس المال الذي دفعه المساهمون عند شرائهم أسهم الشركة مضافا إليها الأرباح المرحلة (أو المحتجزة أو المستبقاة) والإحتياطيات، جزء من الأرباح يوزع والآخر يحتجز للإستثمار وهذه القائمة تحقق دائما المعادلة التالية :

<sup>1</sup> عبد الغفور عبد السلام وآخرون، مرجع سابق، ص24

<sup>2</sup> مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000 ، ص

الأصول= الالتزامات + حقوق المساهمين يمكن القول أن الأرباح المحتجزة تمثل حلقة الوصل بين الميزانية العمومية للمشروع وقائمة الدخل .

### 1- قائمة الدخل<sup>1</sup>:

تعتبر بيان مفصل للمعاملات المؤثرة في الأرباح المحتجزة خلال العام ويتمثل الغرض الرئيسي لقائمة الدخل في قياس نتائج أعمال المنشأ خلال فترة زمنية عادة سنة ، وقد إستخدم معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ضمن التعديل الذي تم إدخاله عام 2003 مصطلح الربح أو الخسارة بدلا من صافي الربح أو الخسارة للدلالة على الرقم الأخير الذي يظهر في قائمة الدخل، ويعرف الإطار العام لمجلس المعايير المحاسبة الدولية (الدخل) بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية عدا المساهمات التي فقائمة الدخل تضمن في مفرداتها إيرادات ومصروفات المؤسسة موزعة بهيكلية محاسبية تعطي مدلولات اقتصادية عن نوعية نشاط المؤسسة ودورها الفاعل من الناحية الاقتصادية ولذلك فان قائمة الدخل وفي منحى آخر تزود مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمؤسسة كما أنها تقدم معلومات مفيدة على قدرة الإدارة في إستغلال موارد المؤسسة بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف المخطط، لأن قائمة الدخل تعطي نتائج ملخصة ومؤشرات اقتصادية ذات دلالة على نجاح أو فشل أية مؤسسة اقتصادية.

### 2- قائمة الموارد والإستخدامات :

توضح هذه القائمة كل من مصادر الحصول على الأموال وكيفية إستخدامها وهدف الإدارة من وراء إعدادها إلى :

- الإستخدام الأفضل للأموال التي تحت تصرف الشركة .
- اللجوء للمصادر المناسبة للتمويل .
- التعرف على حركة الأموال خلال العام بما يمكن من تحليل هذه الحركة وتقييم السياسات المتبعة في هذا الخصوص . وإعداد هذه القائمة يتطلب توافر بيانات ميزانيتين عموميتين لسنتين متتاليتين لجانب قائمة الدخل عن السنة الأخيرة ، كما يجب أن يتساوى مجموع الإستخدامات مع مجموع مصادر الأموال.

### 3- قائمة التدفقات النقدية<sup>2</sup> :

وهي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة تنسجم وفترة إعداد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وهذه القائمة وضح معالمها وأهميتها معيار المحاسبة الدولي رقم

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص57

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص58

(7) وهي توضح أثر التدفقات النقدية الناشئة عن أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي في نهاية الفترة وتبعا لذلك فهي تعتمد على كافة المعلومات الواردة بكل من قائمة الدخل و الميزانية العمومية وتتضمن ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول : النشاطات التشغيلية (Operating Activitie) وهي نشاطات رئيسية لتوليد الإيراد.
- المستوى الثاني : النشاطات الاستثمارية (Investment Activities) : وهي النشاطات المتمثلة في إمتلاك أصول طويلة الأجل والتخلص منها بحيث تتوقع المؤسسة من الحصول على إيرادات متوقعة من خلال عملية إستغلال تلك الأصول.
- المستوى الثالث : النشاطات التمويلية (Financing Activities)) : وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض التي تقوم بها المؤسسة. لذلك فان قائمة التدفقات النقدية بعناصرها الثلاثة تسعى إلى تقديم معلومات حول التغيرات في النقدية وذلك من أجل المساعدة لمستخدمي القوائم المالية في تقييم الوضع النقدي حيث توفر السيولة وتوقيتها. ونخلص مما تقدم أن القوائم المالية من حيث حيثياتها وإتجاهاتها الإقتصادية هي ترجمة واقعية لنشاطات المؤسسات المالية ما يعطي الدلالة الواضحة بصورة رقمية لمتخذ القرار.

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

#### فرع الأول: مفهوم الهيكل التنظيمي

- يعتبر الهيكل التنظيمي من الأمور التي لا تنفصل عن تحقيق الأهداف المرجوة داخل المؤسسة<sup>1</sup>.
- ليس بالضرورة أن يترتب على الهيكل التنظيمي الجيد أن يكون ذو أداء كالقلم والمسطرة.
- لأنه لا يحتوي على رؤساء جمهورية أو قوانين صارمة.
- ولكن الهيكل التنظيمي هو إمكانية الوصول إلى تحقيق أداء متكامل للعمل.
- ويطلق عليه البناء التنظيمي الذي ينتج عنه بشكل نهائي عملية الهيكل التنظيمي. ه حيث يشار إلى ذلك بأنه توزيع للأفراد بطرق مختلفة بين المهام والوظائف الاجتماعية. التي تؤثر فيها علاقات متشعبة الأدوار بينها وبين هؤلاء الأفراد.
- إن الهيكل يعني بتقسيم العمل والتخصصات وكذلك يتضمن رتب وتسلسل.
- ولكن لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول معنى الهيكل التنظيمي لأن هناك اختلاف في تعريف الهيكل التنظيمي.
- بحسب وجهات النظر والمفاهيم التي تم تقديمها طبقا الشمولية والعمق.

<sup>1</sup> لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص4

- ولكن الغالبية منهم يرون أن الهيكل التنظيمي هو وسيلة أو طريقة أو أداة لأجل تحقيق الأهداف. فعلى سبيل المثال يقول روبرت أبيلي أن الهيكل التنظيمي هو ذلك الإطار الموجه لسلوك الرئيس المنظمة لاتخاذ القرار.

عكس الكاتب جبسون الذي يرى أن الهيكل التنظيمي ناتج عن قرارات تنظيمية متعلقة بعدة أمور

وهي<sup>1</sup>:

- الأسس الخاصة بتكوين الوحدات والتنظيم.

- تقسيم العمل والمهام.

- حجم الوحدات.

- تفويض السلطة.

أما تعريف جون شيلد فإنه يرى أن الهيكل التنظيمي يتضمن جوانب أساسية متمثلة في:

- توزيع المهام والمسؤوليات بين أفراد العمل

- تحديد العلاقات المتبعة لكل فرد.

- القيام بتجميع أفراد العمل داخل أقسام والأقسام داخل دوائر والدوائر داخل وحدات وهكذا.

- تفويض السلطة والقيام بتصميم الإجراءات المراقبة.

- تنسيق الأنظمة والطرق المناسبة لأجل ضمان تحقيق الاتصالات الداخلية الفعالة مع مشاركة أفراد

التنظيم في صنع القرار.

فرع الثاني: خطوات الهيكل التنظيمي

هناك خطوات رئيسية لا بد من الاعتماد عليها للقيام بتصميم هيكل تنظيمي داخل المؤسسة والتي منها<sup>2</sup>:

- تحديد الأهداف الأساسية والفرعية وأيضا الثانوية حتى يتم تحديد متطلبات الهيكل

- التنظيمي بشكل جيد.

- القيام بتحديد الأعمال والمهام المحددة حتى يتم تحقيق الأهداف السابق ذكرها. القيام بتجميع كافة

الأنشطة والمهام المتشابهة والمتقابلة داخل تقسيم أو وحدات وإسناد الإدارة التابعة لها إلى مدير.

- القيام بتجميع كافة الأنشطة والمهام المتشابهة والمتقابلة داخل تقسيم أو وحدات وإسناد الإدارة

التابعة لها إلى مدير. أو رئيس له سلطة أو مسئول مع تخويل الصلاحيات الهامة لإنجاز كافة أعماله

وتحقيق فعاليتها بكفاءة عالية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 06

<sup>2</sup> طارق محمود عبد السلام السالوس، حاضنات الأعمال، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 34

- تحديد وصف للوظائف بوجه عام مع القيام بتحديد كل الأعمال والأنشطة الاعتيادية والاستثنائية وأيضا تحديد الصلاحيات والعلاقات وكافة مؤهلات الوظيفة
- العمل على تحديد المستوى التنظيمي الذي يوجد داخل كل تقسيم أو وحدة في الهيكل التنظيمي.

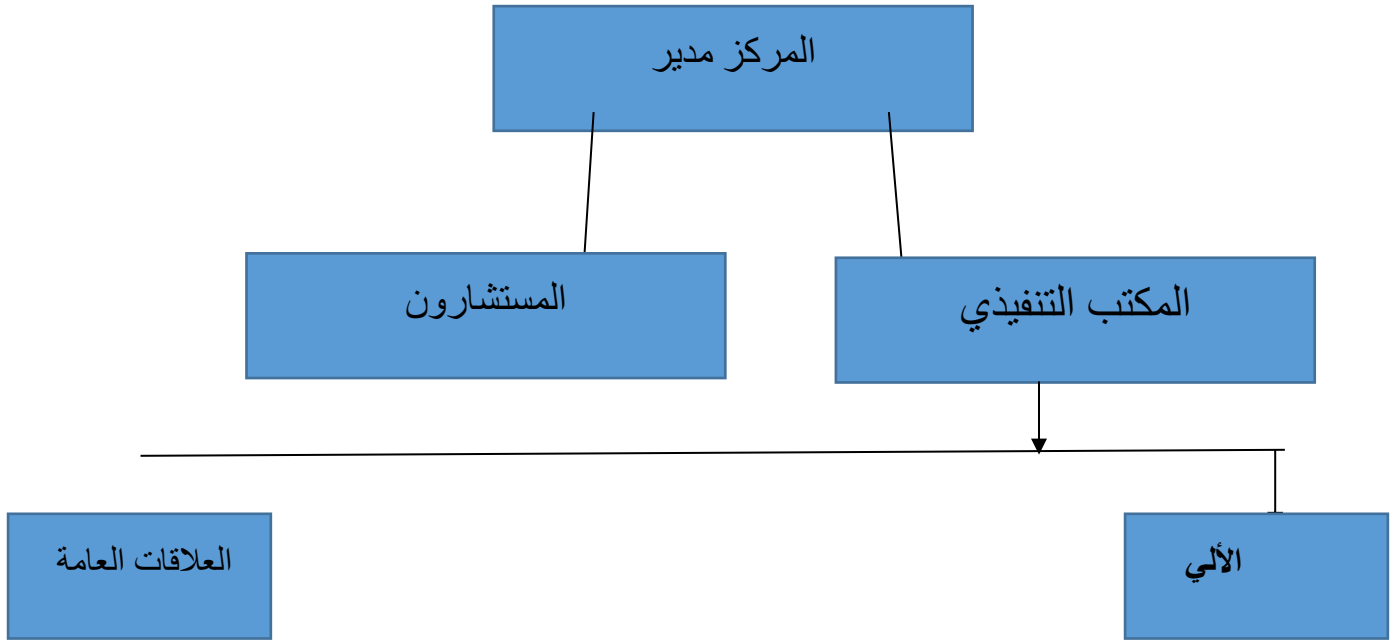
#### فرع الثالث: أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة

بالرغم من تباين وجهات النظر في تعريف الهيكل التنظيمي لكن هناك إجماع كامل بأن الهيكل التنظيمي تصميم يقوم لمساعدة المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها وبالتالي فإن أهمية الهيكل التنظيمي تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- تحقيق منتجات منظمة والعمل على ضمان جيد للأهداف بشكل منظم.
- يقوم الهيكل التنظيمي بالعمل على تقليل أي اختلافات بين أفراد العمل والسير بالتزام وتقييد بمتطلبات الهيكل التنظيمي.
- القيام بالمساعدة في إتمام أي أهداف بنجاح وكذلك تحديد الأنشطة التي ينبغي القيام بها والعمل على تخ خصيص الموارد الهامة وتوافر التنسيق بينهما.
- المساعدة على أن يتخذ الأفراد قرار مناسب.
- القيام بتحقيق استخدام أفضل للموارد.
- الفصل بين التداخل والازدواجية بين الأنشطة والمهام.
- المساعدة في تجنب أي اختلاف داخل العمل.
- والمساعدة في تحقيق التناغم والتناسق بين الوحدات الإدارية المختلفة.
- المساعدة في أن تتمكن المنظمة داخل الهيكل التنظيمي من أن تستجيب لأي تغيرات داخلية وخارجية والعمل على التأقلم معها.
- كما أن أهمية الهيكل التنظيمي تكمن أيضا من خلال عرض النتائج السلبية المختلفة التي تحدث من خلال الهيكل التنظيمي الغير جيد والتي منها:
- افتقار وتدني لمعنويات الموظفين والحافز لديهم بسبب اختلاف القرارات وعدم الموضوعية نتيجة لعدم وجود معيار محدد.
- تعرض أفراد العمل للكثير من الضغوط والمتطلبات المتناقضة من وحدات كثيرة

<sup>1</sup> صوراية بوريدح، دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص10

الشكل (01): الهيكل التنظيمي



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما تم ذكره

### المطلب الثالث : محيط المؤسسة الاقتصادية

#### فرع الأول : تعريف المحيط

يعرف محيط المؤسسة الاقتصادية على أنه ( البيئة) على انه ذلك الوسط الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها اليومي حيث تكون من وحدات منفصلة ولكنها متداخلة تتفاوت درجة تأثيرها وعلاقتها مع المؤسسة حسب درجة تبادليتها<sup>1</sup>.  
البيئة الداخلية ومكوناتها .

تتمثل في مجموعة المكونات و المتغيرات المادية و المعنوية و تنظيمية ذات الصلة الوثيقة بحدود المنظمة الداخلية ، و هي بذلك تمثل المستوى البيئي التنظيمي الداخلي المرتبط بشكل محدود و دقيق بالتطبيقات الادارية للمؤسسة و لتعرف على المؤسسة من بيئتها الداخلية أو تقييم إمكاناتها الداخلية يجب تمييزها عبر نقاط القوة و الضعف.

<sup>1</sup> ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جبل عمان، الأردن، أيار، 2006



نقاط القوة: هي أشياء متوفرة في المؤسسة تساهم بشكل إيجابي أو هي خصائص تعطي للمؤسسة إمكانيات جيدة تعزز قدرتها في إنشاء العمل.

نقاط الضعف: هي نقاط التي تأثر في نقص \* إمكانيات المؤسسة وخاصة عند مقارنتها بالمؤسسات

المنافسة

مكوناتها<sup>1</sup>:

الموارد: وهي كل الموجودات والإمكانيات / التنظيمية والمهارات والخصائص التنظيمية التي تمتلكها المؤسسة وتتمثل في: الموارد المالية، البشرية، التقنية والتكنولوجية

الهيكل التنظيمي: بموجبه يتم توزيع / الأفراد والمسؤوليات والمهام على الأفراد كما تتحدد شبكة

الإتصال وإنسياب المعلومات بين مختلف المستويات التنظيمية الإدارية والهيكل: التنظيمي يتميز بما يلي

- التعقيد: ويشير إلى عدد الأنشطة الوظائف والأقسام داخل المنظمة ودرجة التخصص و تقسيم العمل

- المعيارية: وتعني مدى اعتماد المنظمة على القواعد والإجراءات من أجل توجيه سلوك العاملين في إنجاز الوظيفة وهي إجراءات متشابهة تخضع لقوانين إدارية.

المركزية: تشير المركزية إلى مستوى التنظيمي الذي له حق اتخاذ القرار وتختلف درجته باختلاف

الإدارة العليا هناك مركزية أقل درجة.

الثقافة التنظيمية: هي سلوكيات معتقدات، ديانات الأفراد داخل المنظمة تتميز بصعوبة تحليلها

نظرا لكون مفرداتها غير ملموسة وتعتبر في وقتنا الحالي إذا تم تداركها نقطة قوة تستطيع المؤسسة أن تواجهها بها. "المنافسين" النموذج الياباني

الجوانب التسيرية: حيث البعض يدمج هذا العنصر في الموارد بإضافة موارد معنوية أي جانب تسيير

، والبعض يعتبره عنصر أساس ومكون من مكونات البيئة الداخلية منفصل ومتكامل مع باقي المكونات، و

المقصود هنا كل الوظائف الإدارية. "للمؤسسة" التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة

البيئة الخارجية.

هي الخصائص والمتغيرات التي تعمل في ظلها المنظمات وتؤثر بها وتؤثر فيها، وتتميز البيئة الخارجية

بعدم التأكيد وعدم السيطرة وعدم اليقين لهذه المتغيرات الخارجية وتتميز بالتعقيد وعدم الاستقرار وحتى

يتم تحليلها والتنبؤ بها يجب معرفة الفرص والتهديدات حيث أن الفرص: هي تلك الظروف المحيطة

بالمؤسسة في سوق معين وفي فترة زمنية معينة تتمكن المؤسسة من استغلالها وتحقيق أهداف من خلالها.

<sup>1</sup> محمد الهادي مباركي، المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 8-9 أبريل 2009، ص 84

التحديات : فهي تلك الأحداث المحتملة التي إذا ما حصلت تسبب خطرا و آثار سلبية للمؤسسة  
مكوناتها:

بيئة عامة: هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تحيط بالمؤسسة تؤثر فيها بطريقة غير مباشرة  
لأنها المحيط العام الذي تنشط فيه المؤسسة<sup>1</sup>:

- العوامل الاجتماعية والثقافية: تتمثل في القيم السائدة الاجتماعية، العادات الخصائص السكانية و  
والتقاليد الجغرافية.

- العوامل السياسية وقانونية: و تتمثل في القوانين و التشريعات و العلاقات السياسية بين الدول

- العوامل تكنولوجية : تتمثل في كل ما هو جديد في التكنولوجيا و مجالات العرفة و العلم.

- العوامل الاقتصادية: تتمثل في الوضع الاقتصادي السائد و مؤشراتهم المختلفة كالتضخم و سعر  
الفائدة ، سعر الصرف...إلخ.

البيئة الخاصة : هي عوامل خاصة فقط بالمؤسسة و مميزاتا التأثير المباشر على : المؤسسة ممثلة في:

- العوامل تكنولوجية : تتمثل في كل ما هو جديد في التكنولوجيا و مجالات العرفة و العلم.

- العوامل الاقتصادية: تتمثل في الوضع الاقتصادي السائد و مؤشراتهم المختلفة كالتضخم و سعر  
الفائدة ، سعر الصرف.

البيئة الخاصة : هي عوامل خاصة فقط بالمؤسسة و مميزاتا التأثير المباشر على المؤسسة ممثلة في:

- المنافسون : هم عبارة عن مؤسسات تنتج نفس المنتج في نفس الوقت و في نفس السوق و يشكلون في  
أغلب الأحيان تهديدا للمؤسسة.

الزبائن: هم ركيزة المؤسسة و على أساس احتياجاتهم و أذواقهم تقوم المؤسسة بانتاج سلعها.

الموردون :هم مصدر المواد الأولية و لوازم العمل للمؤسسة و يعتبرونه تهديدا في حالة تفضيل المنافس عن  
المؤسسة .

القوى العاملة: يمثلون العمال و سوق العمل الموجود في بيئة المؤسسة الخارجية و هم أفراد لا يشغلون  
مناصب عمل لكن يطلبونه.

السلع البديلة: تتمثل في تلك السلع التي يلجأ إليها الزبون في حالة وجود مشاكل في منتجات المؤسسة كما  
تعتبر سلع تلجأ إليها المؤسسة لتغطي الخلل الموجود في منتوجها (تلي نفس حاجات و رغبات) الزبائن و تكون  
مشابهة بسلع المؤسسة.

<sup>1</sup> إسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الدورة التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية"، جامعة سطيف، 25-28 ماي، 2003

## خاتمة الفصل

لقد تناولنا في فصلنا هذا مفهوم المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة نشأتها والخصائص والأهداف التي تقوم بها وبالإضافة إلى مختلف تصنيفات التي تتخذها المؤسسة الاقتصادية حيث تتم حسب المعايير وحسب الحجم والوظيفة والدور.

وعلى الرغم من إختلاف الأهداف التي تصيب إليها المؤسسة الاقتصادية إلا أن أهم هدف هو الهدف الاقتصادي والذي يبنى على تحقيق المؤسسة لأرباح دائمة ، وكذا الرقي بها والتمتع بوضعية مالية جيدة .

## الفصل الثالث

# إتخاذ القرارات المالية

## مقدمة الفصل

تعتبر وظيفة إتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في أي مؤسسة، بل يمكن القول أن الإدارة التي لا تمارس إتخاذ القرار في منهجها اليومي لا يمكن أن تسند لها وظيفة الإدارة و في هذا الفصل سنقوم بدراسة عملية إتخاذ القرارات حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول: عموميات حول إتخاذ القرارات.
- المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية.
- المبحث الثالث: دور التحليل المالي في إتخاذ القرار.

## المبحث الأول: عموميات حول إتخاذ القرارات

تعد عملية إتخاذ القرارات عملية مهمة و حساسة في الإدارة ، حيث أي خطأ قد يكلف المنظمة تكاليف إضافية، ولهذا خصصنا هذا المبحث لنقدم فيه معلومات شاملة ومختصرة عن هذه العملية.

## المطلب الأول: ماهية إتخاذ القرار

إن عملية إتخاذ القرار من أهم العمليات الإدارية التي يكون لها الأثر البالغ في حياة المؤسسة.

## الفرع الأول: مفهوم إتخاذ القرار

هو جوهر ولب العملية الإدارية في أي مشروع وبشكل عام يعرف بأنه اختيار المدرك والواعي والقائم على أساس التحقق والحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين، وبعبارة أخرى إتخاذ القرار هو ليس الاستجابة التلقائية ورد الفعل المباشر اللاشعوري وإنما هو اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين، واعي قائم على التدبير والحساب في تفاصيل الهدف المراد تحقيقه والوسائل التي ينبغي استخدامها<sup>1</sup>.

وبالنظر إلى أهمية تحديد مفهوم إتخاذ القرار قد تفرغ لهذا الغرض العديد من الكتاب والباحثين المختصين بالعلوم الإدارية ، والغرض من ذلك هو تحديد مفهوم علمي للقرار يمكن أن يتفق أو يبتعد عن المفهوم الدارج وذلك كما يلي:<sup>2</sup>

يونغ : عرف القرار بأنه " الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة معينة أو لمجموعة حالات أما محتملة في المنظمة.

هاريسون: يعرف القرار بأنه " اللحظة في عملية تقييم البدائل المتعلقة بالهدف والتي عندها يكون توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات جعله يتخذ اختيار يوجه آلية قدراته وطاقاته لتحقيق غاياته ". من هذه التعاريف يمكن استنتاج أن إتخاذ القرار هو عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل في ظل توفر ظروف معينة لتحقيق نتائج وأهداف مسطرة.

## الفرع الثاني: الصعوبات التي تعترض عملية إتخاذ القرار

من أهم المشاكل التي تواجه أي قرار مهما كان، هو عدم وجود أي قرار يرضي الجميع، وعموما يمكن حصر هذه العوائق فيما يلي:

- عدم إدراك المشكلة وتحديد بدقتها.
- عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تحقق بإتخاذ القرار.
- البيئة أو المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة وهذا من أجل تحديد مزايا وعيوب البديل المتوقع.

<sup>1</sup> حسين بالعجوز ، المدخل لنظرية القرار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 99.

<sup>2</sup> نواف كنعان ، إتخاذ القرارات الإدارية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 75.

- شخصية متخذ القرار.

### المطلب الثاني: أهداف وخصائص القرارات المالية

إن عملية إتخاذ القرارات المالية عدة أهداف وخصائص سنتطرق إليها في هذا المطلب<sup>1</sup>.

#### الفرع الأول: أهداف القرارات المالية

يتطلب المجال المالي كغيره من المجالات الإدارية الصلاحية في إتخاذ القرار أي أن المدير المالي يمتلك من المؤهلات والمهارات والصفات التي تمكنه من إتخاذ النسبة العظمى من القرارات، ونظريا فإن القرار السليم هو القرار الذي يترتب عنه زيادة الأرباح، و إذا ما تم إدخال عامل الوقت أو الزمن فهذا معناه أن القرار المتخذ قد يكون سليما في لحظة معينة حيث يكون خاطئ في لحظة أخرى<sup>2</sup>.

لتقسيم القرارات المالية فلا بد أن ندرك أن اهتمام المسيرين لا يوجه فقط للأرباح في حد ذاتها، بل يوجه أيضا إلى توقيت هذه الأرباح، كما أن هدف تعظيم الربح هو هدف غامض لا يأخذ بعين الاعتبار عنصر التوقيت أو عنصر الخطر، بالتالي يجب البحث عن هدف آخر للقرارات المالية وهو ما يتعامل مع التوقيت والخطر ليصبح الهدف هو تعظيم القيمة الحالية في المؤسسة وتنعكس في زيادة السعر السوقي للسهم في حالة تداول أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية، لتحقيق هذا الهدف هناك منهج يجب إتباعه مع الأخذ بعين الاعتبار كل القوى التي تعرقل تحقيق الهدف وهذا المنهج هو:

- دراسة وتحليل البيانات الماضية أو التاريخية المتعلقة بالمشكلة الحالية والمستقبلية أيضا.
- تقييم هذه المعلومات والبيانات.
- تعتبر هذه الخطوة الأكثر أهمية لأنها تتعلق بإتخاذ القرار.
- متابعة القرار.

إن الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه القرارات المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمنشأة كما ذكرنا

سابقا وهناك أهداف أخرى تسعى الإدارة المالية لتحقيقها وراء هذه القرارات وتتمثل في:

- تحقيق مستوى ملائم من الأرباح وهو المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي تحققه المنشأة المماثلة والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس الدرجة من المخاطر.
- تحقيق سيولة نقدية كافية.
- التشغيل وتحمل مصاريف أعبائه النقدية بشكل ملائم يضمن استمرار العمل.
- سداد الديون في مواعيد استحقاقها بدون تباطؤ.

<sup>1</sup> إسماعيل السيد، نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الإدارية، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000، ص41

<sup>2</sup> حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل إتخاذ القرار، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000 ، ص169.

## الفرع الثاني: خصائص القرارات المالية

تصنف القرارات المالية إلى قرارات رئيسية وأخرى ثانوية، فمثال قرار إنشاء مصنع جديد هو قرار رئيسي وقرار تخفيض أرصدة أوراق القبض بسرعة تحصيل هذه الأرصدة هو قرار ثانوي بالإضافة إلى أنه يترتب على القرارات الرئيسية مخاطر أكبر من القرارات الثانوية نتيجة لعدم التأكد من النتائج المترتبة عليها بدقة ومن خصائص القرارات المالية ما يلي :<sup>1</sup>

- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المنشأة.
- القرارات المالية هي قرارات ملزمة للمؤسسة ولذا وجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.
- إن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية.
- إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعاً بل تستغرق زمناً قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة مما يتطلب من متخذ القرار الحذر والفتنة واستغلال المعلومات استغلالاً عقلانياً.

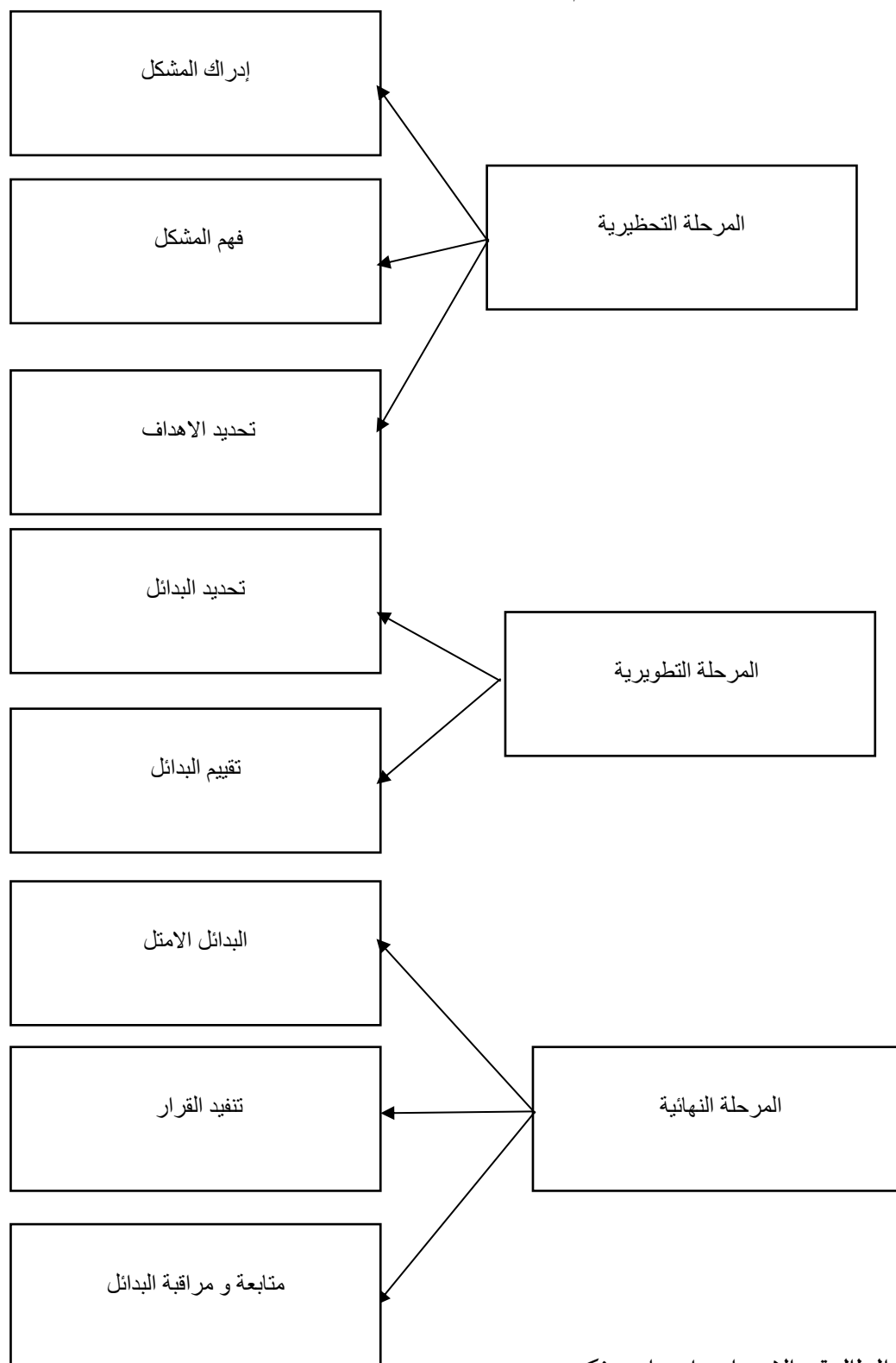
## المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين وهناك عدة تصنيفات وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة ، ويمكن تبني وجهة النظر حسب الشكل التالي :

<sup>1</sup> زياد سليم رمضان، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص 16-17.



الشكل رقم (02): مراحل عملية اتخاذ القرار



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما تم ذكره

## الفرع الأول : المرحلة التحضيرية

تتألف هذه المرحلة من ثلاث خطوات<sup>1</sup>:

## 1. إدراك المشكلة

تنشأ المشكلة نتيجة وجود خلاف بين الحالة القائمة والحالة المرغوب الوصول إليها أي تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة وبين مستوى الانجاز أو الأداء الفعلي فيقوم الرجل الإداري بإتباع أسلوبين لحل المشكلة القائمة يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو تغيير الحالة المرغوب في تحقيقها (الأهداف).

## 2. فهم المشكلة

يعني اكتشاف طبيعة المشكلة وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى، وغالبا ما تكون المشكلات الإدارية في

شكل:

مشاكل تقليدية أو روتينية: تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل توقيت العمل والدوام للعاملين.  
مشاكل حيوية: وهي المشاكل التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ومستقبلها.

وقد تكون مثل هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المنظمة والتي يصعب التنبؤ بها كتعطل وسائل الإنتاج أو تأخر التمويين ووصول المواد.

## 3. تحديد الأهداف

يتوجب على المدير (متخذ القرار) من اجل حل المشكلة تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار

المناسب لتحقيقها .

## الفرع الثاني: المرحلة التطويرية

وتتألف من خطوتين هما:<sup>2</sup>

## 1. تحديد البدائل

البدائل هي الحلول أو الوسائل والأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل المشكلة القائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة ، بحيث يجب القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج وتجارب الآخرين في نفس المجال وهذا في حدود الموارد المتاحة أمام متخذي القرار.  
إن إيجاد الحلول البديلة يعتمد على التفكير الإبتكاري الذي يركز على التصوير والتنبؤ وخلق الأفكار، وفي هذه المرحلة لابد من طرح جميع الحلول والبدائل بغض النظر عن إمكانية تنفيذها من عدمه.

<sup>1</sup> خليل محمد السماعيل وآخرون ، مبادئ إدارة الأعمال ، مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع، العراق، ص 102.

<sup>2</sup> 1- خليل محمد السماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103.

## 2. تقييم البدائل

تعد هذه المرحلة صعبة جدا قياسا بالمراحل السابقة لأنها تتطلب تنبؤ بحوادث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار وهذا يقوم على معلومات يغلب عليها صفة عدم التأكد. كما تتمثل صعوبة هذه المرحلة في إن مزايا وعيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة، لكنها تظهر فعليا في المستقبل ويفترض أن يكون التقييم وفقا لمعايير وأسس موضوعية من أجل تبيان مزايا وعيوب كل بديل من هذه البدائل وفي حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية :

- إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه
- التكاليف المالية لتنفيذه والأرباح التي يتوقع تحقيقها والخسائر محتملة الحدوث
- الانعكاسات النفسية والاجتماعية لتنفيذه ومدى استجابة الرؤوسين للبديل وحسن توقيت تنفيذه
- اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه للسرعة المطلوبة عندما يكون الحل يتطلب السرعة والعجلة.

## الفرع الثالث: المرحلة النهائية

وتتشكل من ثلاث خطوات:<sup>1</sup>

## 1. اختيار البديل الأنسب

في هذه المرحلة يتم اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل، وهنا يقوم المدير الإداري باتخاذ القرار استنادا إلى البديل الأفضل الذي تم اختياره، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلائم كافة المتطلبات والعوامل الأخرى للمشكلة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة؛ فقد يفضل أحيانا حلا آخر غير الحل أو البديل الأفضل لاعتبارات يراها المدير ضرورية مثل سهولة التنفيذ أو أن تكون الظروف الحالية للمنظمة لا تسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبيرة من قبل العاملين المسؤولين عن التنفيذ، وهكذا فإن هذه المرحلة يراعى فيها عدة عوامل أهمها :

- التأكد من قابلية البديل الذي تم اختياره للتنفيذ ومدى ملائمته للمتطلبات وللظروف الحالية للمؤسسة.
- الصيغة العملية لهذا البديل بشكل قرار إداري وفقا للمتطلبات القانونية السائدة.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب .
- مراعاة اختيار البديل الذي يساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة .

## 2- تنفيذ القرار

تعد هذه المرحلة تابعة للمرحلة السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب

<sup>1</sup> أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة "الاتصالات المعلومات والقرارات"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2000، ص330.

دورا مهما من الرجل الإداري (المدير) لانجاز تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحفيز للعاملين ويعتبر القرار عديم القيمة والفائدة ما لم يتم تنفيذه.

### 3- المتابعة والملاحظة والمراقبة

تتطلب هذه الخطوة من المدير متابعة تنفيذ القرار والتوجيه الذي يمارسه على مرؤوسيه المنفذين وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد، وبعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخلص الأخطاء لتطوير الحلول في المستقبل.

### المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية

خصصنا هذا المبحث لأنواع القرارات المالية المتمثلة في قرارات الاستثمار، قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح وكذلك العلاقة التي تربط بينهما، و التطرق لجميع الجوانب التي تخص هذه القرارات وما يتعلق بها.<sup>1</sup>

#### المطلب الأول: القرارات الاستثمارية

تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات المالية و أعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية، و الغالب في هذه القرارات إن الإدارة المالية تلجأ لها أم لا في زيادة العائد على الاستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

#### الفرع الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية

يمكن القول أن القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بديلين أو أكثر. تنحصر قرارات الاستثمار في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلية.

#### الفرع الثاني: خصائص القرارات الاستثمارية

أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص و من أهمها.<sup>2</sup>

- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا علبفترات زمنية متباعدة .
- القرار الاستثماري استراتيجي يحتاج إلى أداة تمتد البصر إلى المستقبل.
- القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ،الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 38

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص 69.

- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر

### الفرع الثالث: أنواع القرارات الاستثمارية

للقرارات الاستثمارية الكثير من التصنيفات و من أهم هذه التصنيفات و أكثرها شيوعا التصنيف

الآتي:<sup>1</sup>

- 1- قرارات تحديد أولويات الاستثمار: ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة و الممكنة لتحقيق نفس الأهداف و يصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، و من ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا الذي يحكم تفضيلا تكذ فإنه سيقوم بترتيب البدائل طبقا لهذا المدخل.
- 2- قرار قبول أو رفض الاستثمار: و في هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها، أي قبوله للفرصة أو رفضها لعدم إمكانية التنفيذ.
- 3- قرارات الاستثمار المتناعة تبادليا: و في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر من اختيار نشاط آخر.<sup>2</sup>

- 4- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد و المخاطرة و عدم التأكد: يمكن اتخاذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة و ذلك راجع لتوفر المعلومات و الدراية بالمستقبل و نتائجه، أما في ظروف المخاطر فيتم اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل المخاطرة و ذلك يرجع لقلة المعلومات المتوفرة، أما القرارات الاستثمارية التي تتم في ظروف عدم التأكد تعتبر مغامرة و غير مستحبة حيث تعتمد على الخبرات و ذلك يعود لعدم توفر الحد الأدنى للمعلومات.
- 5- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والكمي: حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي و هذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط و هي أيضا ليست بالكثيرة و لكن واقعنا العملي يفرض علينا الأخذ بالتحليل الوصفي و الكمي معا.

### الفرع الرابع: العائد و الخطر

- 1- العائد: هو عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة ، أما الربحية فتعني الاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العوائد مع خفض التكلفة، و هذا يعني أن العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي، و العائد قد يكون عوائد فعلية أو عوائد متوقعة .

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص

<sup>2</sup> دريد كامل آل شيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار الميسر للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص155

يمكن قياس العائد باستخدام النسب المالية فيتم استخراج نسبة العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية وعائد الاحتفاظ بالأسهم وفق المعادلة التالية:<sup>1</sup>

- العائد على الاستثمار : و يقيس لنا مقدار العائد أي صافي الربح الذي تحصل عليه من كل دينار مستثمر في الأصول التي يمتلكها المشروع خلال الفترة المالية.  
العائد على الاستثمار = صافي الربح / إجمالي الأصول .

- عائد فترة الاحتفاظ: يمثل العائد المتحقق من المحفظة الاستثمارية خلال فترة الاحتفاظ بالأوراق المالية، وتأخذ هذه العوائد على الاستثمار في الأوراق المالية أشكال مختلفة فمنها عبارة عن توزيعات لأرباح في حالة كون الأصول عبارة عن حقوق ملكية، و على شكل فوائد إذا كانت الأصول عبارة عن أدوات دين، ويضاف إليها الأرباح الرأس مالية الناتجة عن الفرق بين سعر الشراء وسعر بيع الأصول المالية، ويمكن احتساب العائد كما يلي:

$$\text{عائد الاحتفاظ} = \text{التدفقات الجارية} + (\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}) / \text{سعر الشراء}.$$

- العائد على حق الملكية: يعد مقياس لمقدار كفاءة المشروع في استغلال أموال المالكين لتوليد الأرباح بعد الضريبة فيتم احتسابه كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق الملكية}.$$

2- الخطر: هو احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في الابتعاد تحقيق قيمة التدفقات، و مصادر الخطر متعددة ولكنها تصنف إلى مصادر خطر خارجية و مصادر خطر داخلية.

- الخطر الخارجي: وهو الخطر الذي يأتي من البيئة المحيطة بالمشروع و خاصة الاقتصادية و تكون بعيدة عن تأثير قرارات الإدارة أو الإدارة المالية للمشروع، و مصادرها متنوعة أهمها التغير في الاقتصاد من رواج و انكماش.

- الخطر الداخلي: هي مصادر الخطر التي تظهر من داخل المشروع و أهمها خطر المديونية المرتبطة بالتمويل من مصادر خارج المشروع و الائتمان التجاري الممنوح للعملاء و درجة السيولة التي تتم بها عناصر الموجودات و الخطر التشغيلي الناتج عن تأثير نسبة مساهمة الأصول الثابتة في رأسمال المشروع و طبيعة رأس المال و القدرة على الوفاء بالالتزامات.

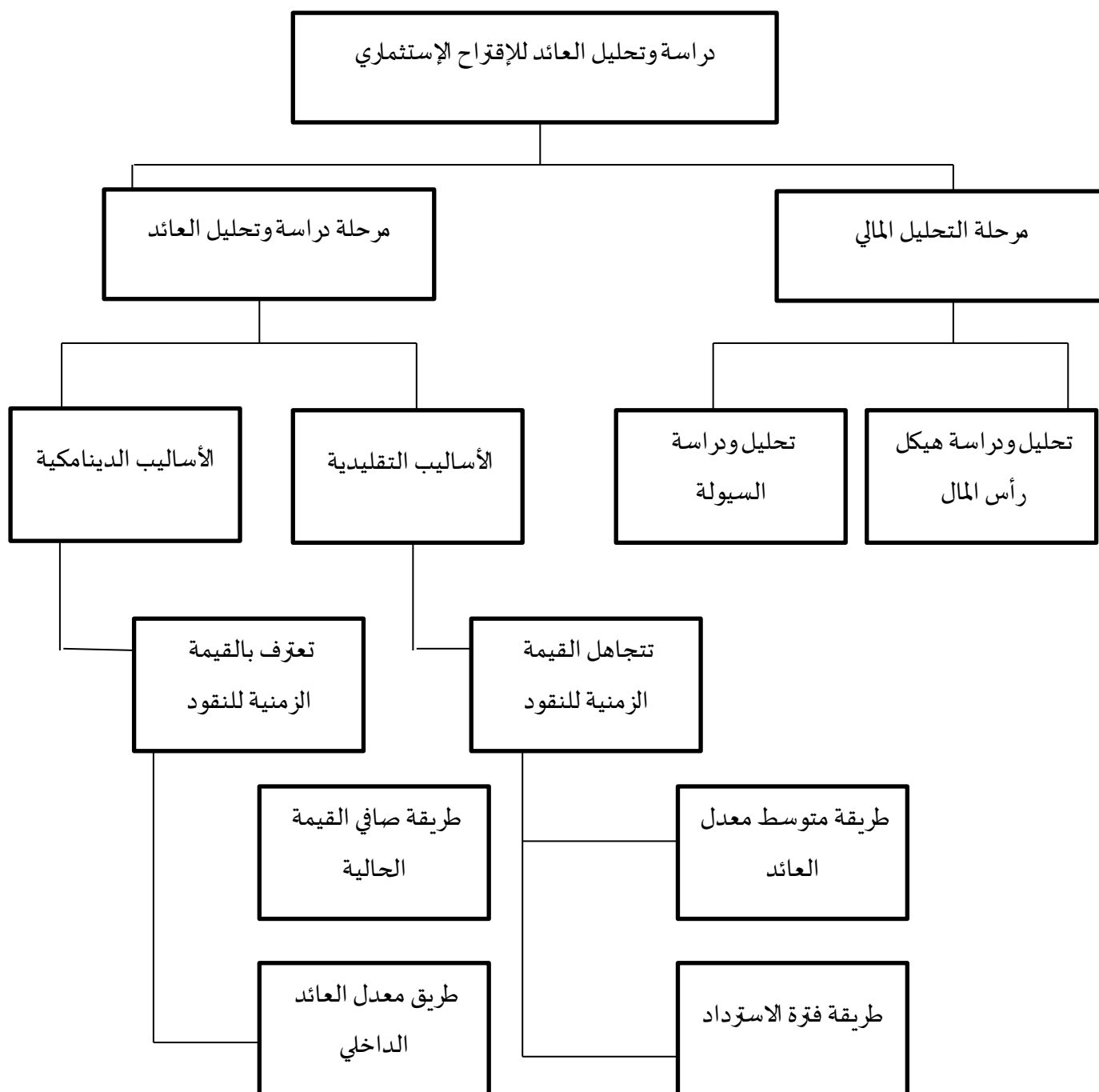
3- علاقة العائد بالخطر: إن قبول المستثمر بالعائد مرتبط بسلوكه تجاه الخطر الذي يتعرض له و لذلك فكل مستثمر تفضيل لدرجة الخطر فهناك المستثمر المتجنب للخطر و هناك المستثمر المحب للخطر، وبالتالي فإن العائد المتوقع هو الذي يقبله المستثمر لقاء الخطر الذي يتحمله

<sup>1</sup> دريد كامل آل شيب .مرجع سبق ذكره . ص155-158.

- تقييم الاقتراحات الاستثمارية: الخطوة الأهم في عملية التقييم والمفاضلة بين المشروعات هي الخاصة بدراسة وتحليل الربحية لكل بديل، أي التعرف على المنافع المتوقعة ومقارنة هذه المنافع بالتكاليف، حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وبصفة عامة تضم هذه الخطوة مرحلتين أساسيتين هما:
  - مرحلة تحديد ودراسة العائد للاقتراح.
  - مرحلة التحليل المالي للتعرف على أوضاع السيولة بعد قبول الاقتراح وأثر الاستثمار على الهيكل المالي.
  - مرحلة تحديد العائد وتعني معرفة وقياس العائد المتوقع على الاستثمار بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة الاستثمار، وهي تلك الخاصة بالفوائد على القروض وكذلك أقساط هذه القروض. المرحلة الثانية وهي الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته، وتتضمن هذه المرحلة جانبين هما:
    - تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذه وتشغيل الاستثمار
    - تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الموائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة.
 بصفة عامة يتم تقييم مقترحات الاستثمار إما بطريقة واحدة أو أكثر من الطرق الآتية التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:
- المجموعة التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وتتضمن هذه المجموعة الطريقة المحاسبية ( طريقة متوسط العائد، و طريقة فترة الاسترداد ) وتسمى هذه المجموعة بالطرق التقليدية.
- المجموعة الثانية التي تسمى بالطرق الديناميكية ، حيث تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود، وتتضمن هذه المجموعة طريقة صافي القيمة الحالية و طريقة معدل العائد الداخلي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حنفي عبد الغفار ، مرجع سبق ذكره ، ص 269.

شكل (03): مراحل تقييم الاقتراح بالاستثمار وأساليب التقييم



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما تم ذكره.



## المطلب الثاني: قرارات التمويل

تحتاج المؤسسة إلى قرارات تهدف إلى تمويل عملياتها الإنتاجية، وذلك من خلال عدة طرق للتمويل لتحقيق عوائد منها .

## الفرع الأول: تعريف قرارات التمويل

هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمار، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للاستدانة<sup>1</sup>.

هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد و صياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال و التي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم القيمة السوقية للسهم. إن اهتمام المدير المالي قبل إتخاذ القرار التمويلي وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يكن:

- توفيرها في الوقت المناسب.
- توفيرها خلال فترة زمنية مناسبة.
- توفيرها بأقل تكلفة ممكنة.
- استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

تعتبر الإدارة المالية جملة من المتغيرات ضرورية و أساسية في إتخاذ القرار التمويلي وهي:

- هيكل التمويل المطلوب
- المرونة.
- الكلفة.
- الزمن.

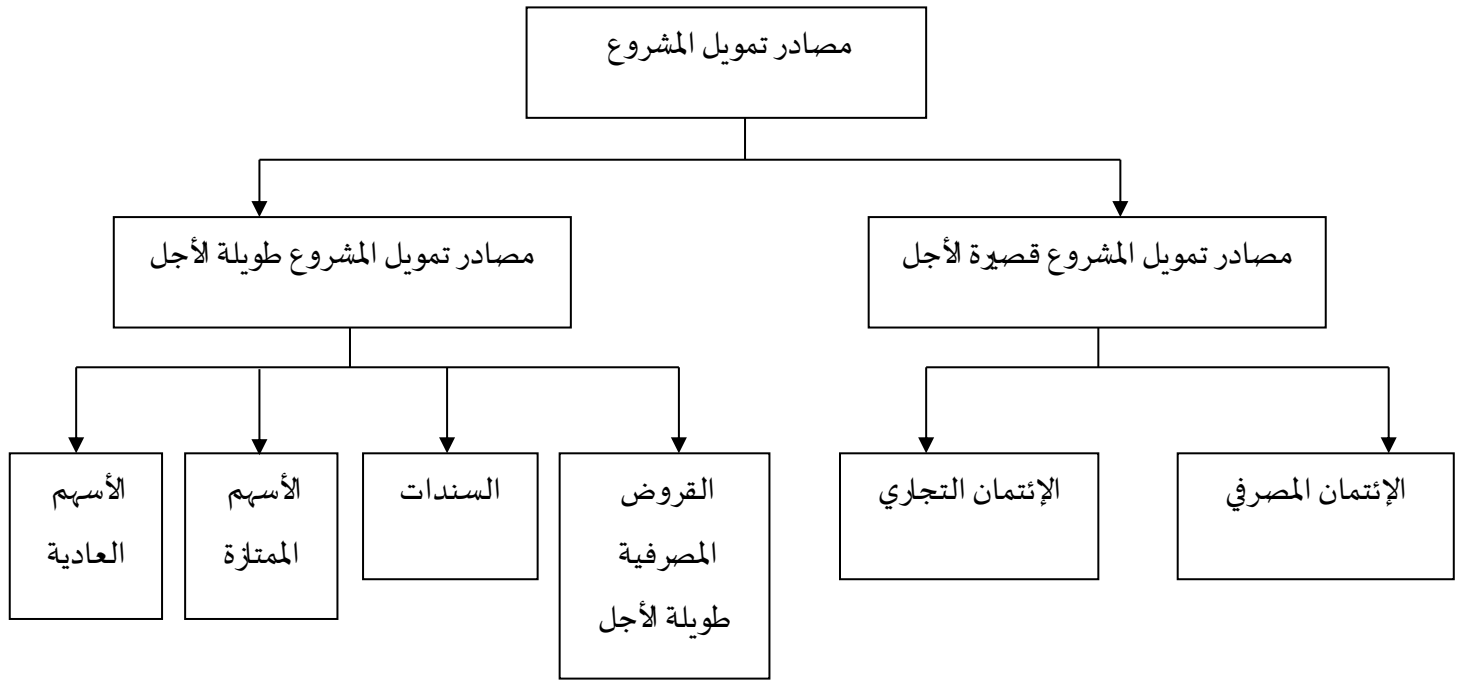
حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لاتخاذ القرار المالي.

## الفرع الثاني: مصادر التمويل

يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر أموال قصيرة الأجل و مصادر طويلة الأجل و الشكل التالي يبين لنا أنواع هذه المصادر:

<sup>1</sup> مليكة زغيب ، إلياس بوجعادة ، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية ، دراسة أسس صناعة القرار التمويلي بالمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، 2009 ، ص1.

الشكل رقم (04) : مصادر التمويل



المصدر: دريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره ، ص 199.

#### 1- مصادر التمويل طويلة الأجل

هي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة و تستخدم في الاستثمارات الطويلة، أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة و تقسم لقسمين<sup>1</sup>:

##### 1-1 مصادر التمويل الخارجي

تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من خارج المشروع و يمكن تصنيفها إلى نوعين من هي المصادر:

##### 1. أموال الملكية: وهي:

- الأسهم العادية: السهم وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام و لها القابلية على التداول و غير قابلة للتجزئة من قبل حاملها و لا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي أنها أبدية على طول عمر المشروع.
- الأسهم الممتازة: هي أسهم تمنح حاملها مجموعة من الامتيازات التي تظهر الفرق بينها و بين الأسهم العادية و المتمثلة في حصول حاملها على نسبة أرباح ثابتة ، حصول حامل السهم على حقه أولاً في حالة التصفية ، و على غرار الأسهم العادية لا يحق لصحاب الأسهم الممتازة بالتصويت عند انعقاد الجمعية العمومية.

<sup>1</sup> دريد كامل آل شيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 200 – 218.

2. الأموال المقترضة: يمكن الحصول عليها بواسطة السندات أو القروض طويلة الأجل.
- السندات : هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدرها الشركة و تطرح للتداول إلى الأفراد و المؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل ، و بفائدة سنوية و لها تاريخ استحقاق.
  - القروض المصرفية طويلة الأجل : إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل و التي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي و تكون مدتها أكثر من سنة، و تمنح مثل هذه القروض من البنوك و مؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية من خارج البلد، و يتم تحديد مبلغ القرض و سعر الفائدة و طريقة الدفع بالاتفاق مع المقترض و كذلك أسلوب إعادة المبلغ المقترض
- 2-1- مصادر التمويل الداخلي
1. تصنيف مصادر التمويل: هي تلك المصادر التي يحصل عليها داخل المشروع نفسه و يمكن تصنيفها إلى ما يلي:
- الإهلاك : يعرف على أنه مصرف لا يستخدم أموال الحاضر، و إن كان يترتب عليه خصم جزء
  - المؤونات: هي من الإيراد و احتجازه لفترة إلى أن يحين وقت أحلال الأصول التي خصم لحسابها أقساط الإهلاك.<sup>1</sup>
  - الأرباح المحتجزة: هي الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد اقتطاع الضريبة منها.
  - الاحتياطات: الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع و لكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع.
- 2- مصادر التمويل قصيرة الأجل: إن المقصود بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل، توجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل و يمكن إجمالها بنوعين أساسيين هما:<sup>2</sup>
- الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، و يحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.
  - الائتمان المصرفي: تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المشروع، و يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عبد الكريم ، الإدارة المالية والتخطيط المالي ، مكتبة عين شمس ، مصر، 1995 ، ص 96.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

## 3- هيكل التمويل و اختيار مصادر التمويل الخارجية :

## ● هيكل التمويل

تؤثر طريقة التمويل في الشركة على ربحيتها، و بالتالي لا بد من اختيار هيكل التمويل المناسب، أي الخليط المتجانس من مصادر التمويل، و الذي من خلاله تتمكن الإدارة من تعظيم مستوى ربحيتها و بالتالي تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم ثروة المالك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم. لا بد للإشارة إلى أن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي يحمل الشركة كلفة المخاطر المالية و ترتبط هذه المخاطرة بنمط التمويل الذي تختاره الشركة، فزيادة الأموال المقترضة إلى مجموع الأموال يعني الإدارة المالية ستتحمّل مخاطرة دفع كلفة نقدية ثابتة ممثلة بالفائدة، بغض النظر عن مستوى الربحية المتوقعة و بين كلفة المخاطرة المالية، و من ذلك نلاحظ بأن هيكل التمويل الأمّك لا تحكمه القرارات الاعترارية إنما قرارات مستمدة من سعي الإدارة المالية بتحقيق أهدافها بأحسن كفاءة و بأقل كلفة اقتصادية.

## ● اختيار مصادر التمويل الخارجية:

يتأثر اختيار مصدر التمويل المناسب بالعديد من العوامل منها عوامل داخلية تتعلق بالمشروع نفسه و عوامل خارجية كطبيعة السياسات المالية المتبعة و هدف المشروع و إمكانياته المالية و سمعته في السوق و كفاءة الإدارة و النظرة المستقبلية و مدى توفر التمويل و مصادره و كلفته ، كلها عوامل تؤثر على اختيار أسلوب التمويل الأمّك و على العموم هناك مصدرين أساسيين للتمويل:<sup>1</sup>

1. المصدر الأول: الاقتراض و المقصود هو الحصول على الأموال من الغير على شكل قروض من خلال إصدار السندات أو القروض المصرفية طويلة الأجل.
2. المصدر الثاني: الملكية و هو المصدر الذي يعتمد على أصحاب المشروع من خلال إصدار أسهم جديدة أو استخدام الأرباح المحتجزة و الاحتياطات للتمويل.

## ● العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل

إن اختيار مصادر الأموال المناسبة أي تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمشروع يؤدي إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، و إن اختيار مصادر تمويل الاستثمارات يعتمد على العديد من العوامل ذات الطابع التنافسي و أخرى ترتبط بالمشروع و طبيعة أعماله و ظروفه و الحالة الاقتصادية في البيئة المحيطة، و يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل داخلية ترتبط بالمشروع نفسه و عوامل خارجية:

<sup>1</sup> دريد كامل آل شيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 234-235

## 1. العوامل الداخلية

- طبيعة الاستثمارات المقترحة تنفيذها و التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها و مركز المشروع ودرجة ملاءته المالية.
- تركيب هيكل رأس المال و نسبة المديونية و درجة سيولة الأصول و نسبة عنصر النقدية من هذه الأصول و معدل دوران البضاعة في المخزن.
- أسعار الأسهم للمشاريع المنافسة في السوق المالي ، و قدرتها على الاستمرار.
- المخاطر التي يتعرض لها المشروع أو الاستثمارات المقترحة تنفيذها.
- كفاءة إدارة الشركة و سمعتها.

## 2 - العوامل الخارجية

هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على اختيار مصدر التمويل نذكر قسما منها على سبيل المثال<sup>1</sup>:

- معدل أسعار الفائدة في السوق المالي و مدى توفر البدائل للتمويل.
- القوانين التي تحكم عملية إصدار أدوات التمويل والشروط المطلوب تحققها عند عملية الإصدار
- كالضمانات المطلوبة و حجم الاحتياطات الواجب احتجازها.
- معدلات الضريبة على الدخل.
- الدورات الاقتصادية من تضخم و كساد اقتصادي و مدى تأثير ذلك على المشروع و نسبة هذا التأثير.
- طبيعة الاقتصاد و النشاط الإقتصادي و درجة انفتاح السوق و المنافسة و نوعية الاتفاقيات الاقتصادية الدولية والمنظمة إليها الدولة كاتفاقيات منظمة التجارة العالمية و التجارة الحرة بين الدول وغيرها من الاتفاقيات.

## ● طرق اختيار مصادر التمويل

تعتمد الطريقة المتبعة في تقييم مصادر التمويل على الهدف من ذلك، ويمكن قياس تكلفة مزيج هيكل رأس المال الأمثل من خلال استخدام طريقة التكلفة المرجحة للأموال و أوزانها في ضوء هيكل رأس المال المشروع، و تعتمد طريقة كلفة الأموال بواسطة حساب كلفة التمويل لكل مصادر التمويل المختارة، كما يتم استخدام طريقة حساب ربحية السهم الواحد من خلال استخراج معدل الربح للسهم.

<sup>1</sup> بريد كامل آل شيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 236.

## المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوعاً ثالثاً من القرارات وهي قرارات توزيع الأرباح، و تتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، و زمن توزيع الأرباح.

## الفرع الأول: سياسة توزيع الأرباح

تتضمن سياسات التوزيعات إتخاذ قرار بتوزيع أو احتجاز الأرباح عادة لإعادة استثمارها في المنشأة، و هناك سياسات عديدة نذكر منها:<sup>1</sup>

- سياسة فائض التوزيعات: و تقوم هذه السياسة على أساس أن المستثمر يفضل قيام المنشأة باحتجاز الأرباح بدلا من إجراء التوزيعات، إذا كان العائد الذي يحققه المنشأة على الأرباح المعاد استثمارها يفوق العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر بإعادة استثماره للأموال عند مستويات خطر مماثلة.
- التوزيعات الثابتة: و التي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، و تقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المنشأة. الثابتة و في الفترات التي ترتفع فيها أرباح المنشأة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.
- سياسة الحد الأدنى زائد الفائض: و التي تنطوي على قيام المنشأة بإجراء حد أدنى من التوزيعات
- خطة إعادة استثمار التوزيعات: تتيح هذه الخطة قيام المنشأة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض الشركات، و تتلاءم هذه السياسة مع المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية.
- تجزئة الأسهم و التوزيعات في صورة أسهم: تقوم المنشأة بزيادة الأسهم المصدرة، و غالبا ما يؤدي ذلك لتخفيض سعر السهم، بينما تضير عملية إجراء توزيعات في صورة أسهم إلى قيام المنشأة بدلا من دفع توزيعات نقدية على المساهمين بدفع أسهم إضافية.
- إعادة شراء الأسهم: تتضمن هذه العملية قيام المنشأة بشراء بعض الأسهم التي أصدرتها من قبل، و هو ما يترتب عليه تخفيض عدد أسهم المنشأة، و من ثم زيادة ربحية السهم، و غالبا ما يؤدي ذلك إلى زيادة سعر السهم، و هناك نوعين من عملية شراء الأسهم الأولى عندما يتاح للشركة أموال نقدية لتوزيعها على المساهمين، حيث تقوم توزيع هذه الأموال من خلال شراء الأسهم بدلا من دفع توزيعات نقدية، أما

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية مدخل القيمة و إتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2010 ، ص 397.

النوع الثاني فقد ترى إدارة المنشأة أن نسبة حق الملكية مرتفعة في هيكل رأس مال المنشأة، و هو ما يدفعها إلى إصدار سندات واستخدام حصيلتها في إعادة شراء الأسهم.

#### الفرع الثاني: المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح

بالرغم من أن الاتجاهات المعاصرة تشير إلى بؤادر العمل بإستراتيجية تخفيض توزيع الأرباح، إلا أن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء الشركات باستمرار هي المقدار المطلوب توزيعه على حملة الأسهم لتحقيق الرضا ، إن مثل هذه الإستراتيجية تحتاج إلى الكثير من التحسينات في سياقها و عمقها التحليلي، لوجود محددات أساسية تحكم التغيير في توزيع الأرباح و التي يمكن إيجازها بالآتي :

- الأرباح المتوقعة ( ربحية السهم ).
- النقد
- الأنماط السابقة لتوزيع الأرباح.
- نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم الواحد .
- القابلية للتسويق.

### المبحث الثالث : دور التحليل المالي في إتخاذ القرار

إن للتحليل المالي دور كبير في إتخاذ القرارات والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيتها وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ إستراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات المالية.

### المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في إتخاذ القرار

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط بالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول الهيكل المالي للمؤسسة فبالتالي هي تساعد على إتخاذ القرار المقترح الاستثماري.<sup>1</sup>

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار وذلك للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته. تحليل السيولة: وهذا التحليل يهدف لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ و تشغيل الاستثمار. تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل إلى التحقق من أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل.

### المطلب الثاني: دور النسب المالية في إتخاذ القرار

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية لتكون قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار في أداء عمله و بما أن النسب المالية هي محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومات الخاصتين إما بالقائمة و هي تزود الأطراف المعنية بالتحليل المالي فهم أفضل عن حقيقة وضع المنشأة و أما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدا.

سيقدم العدد الكبير للمحلل المالي معلومات هامة عن ربحية المؤسسة في كسب النشاط الربحية والسوق وعن مخاطرها، كسب السيولة و المديونية وخدمة الدين، كما أنه لا يعطي نسبة واحدة للمعلومات الكافية لاتخاذ القرارات ، أو التعرف على أسباب المشكلة، بل يجب تحليل مجموعة من النسب أن عدد

<sup>1</sup> حنفي عبد الغفار ، مرجع سبق ذكره ، ص 272-283



النسب المالية سوف يعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من هذه النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة وكل نسبة لها دور في إتخاذ القرار.

و من أنواع النسب المالية تذكر ما يلي:

#### 1- نسب السيولة

تهدف هذه الأخيرة إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم هذه النسب بتهيئة المناخ المناسب لإتخاذ القرار وأهم هذه القرارات قرار التمويل وقرار الائتمان.

#### 2- نسب الربحية

محصلة لمختلف البيانات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، إذا فالتحليل بنسب الربحية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.

#### 3- نسب النشاط

تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول، وهي تساعد على قرار التخطيط و الرقابة المالية و إتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات و نشاط المؤسسة و الحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة. و من استخدامات النسب المالية في إتخاذ القرار ما يلي:<sup>1</sup>

#### استخدامات النسب

استخدام النسب المالية في التخطيط المالي: بحيث يمكن للشركة إتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي و كذلك قائمة المركز المالي التقديرية و التقدير الشخصي و استرشادا بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام: تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي و تقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال التوسعات الإنتاجية و التي تطلب زيادة بنود نقدية، الذمم.

نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية و بين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغيرهن هذه العلاقات.

<sup>1</sup> 1 مبارك لسوس ، التسيير المالي ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 16

فإذا كان الاقتراح متشابهًا للاستثمارات المالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض و المخزون التي تساعد على إتخاذ القرار.

### المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال في إتخاذ القرار

بالنسبة تحليل الاستغلال الوظيفي فإنه يحدد المسؤوليات حسب الوظائف أي أنه يحدد الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدا وتقسيمها في نهاية الدورة وبالتالي فهو يساعد على إتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج قرار التخلي عن منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة كما يساعد على الرقابة وإتخاذ القرارات التصحيحية، بالنسبة تحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في إتخاذ القرار منها:<sup>1</sup>

- قرار التوسع في حجم العمليات.
- قرارات البيع.
- قرار التغيير.

كما أن تحليل الاستغلال يساعدنا على إتخاذ القرارات التخطيطية بحيث يعتبر مفهوم التكلفة المناسب لإتخاذ القرارات التخطيطية وهو التكلفة التفاضلية وحيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة متوقعة في المستقبل. كما أن التكلفة التفاضلية المناسبة لإتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة ورغم ذلك فهذه العناصر في مجملها البد أن تكون متغيرة، ويمكن القول أن المعيار المناسب لحساب التكلفة أغراض إتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين وبصرف النظر عن كون هذا العنصر متغيراً أو ثابتاً.

من خلال ما قلناه نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع تكاليف أغراض القرارات التخطيطية.

<sup>1</sup> عبد العي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في إتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة، مصر، 1993، ص221.

## خاتمة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل المتمثل في دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات وترشيدها نستنتج أن عملية إتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهميتها و الخصائص التي تتميز بها إلا أن البيانات المحاسبية لديها نقاط ضعف تحد من استخدامها في إتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالتقييم. القرارات التي تأخذ بعين الاعتبار التحليل المالي هي القرارات الاستثمارية ، قرارات التمويل و سياسات توزيع الأرباح، حيث أن كل هذه القرارات تطلب لها معلومات دقيقة خاصة فيما يتعلق بالسيولة و الربحية و النشاط و الاستقلالية المالية. إن التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في إتخاذ القرار حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في إتخاذ القرار ابتداء من النسب و مؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة و النشاط و الربحية و غيرها، ثم تحليل الاستغلال الذي يعطي لنا معلومات حول دورة الاستغلال التي تقوم بتحليل المخاطر المالية و التشغيلية لتهيئة المناخ الملائم لإتخاذ القرار. و بعد الدراسة من الناحية النظرية كان لابد من إعطاء الصيغة العملية لها لجعلها أكثر موضوعية لذلك سنقوم بإسقاط كل المعارف النظرية والتي تطرقنا لها في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي.

## الفصل الرابع

دراسة حالة لمؤسسة ميناء

مستغانم

## مقدمة الفصل

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في ثلاثة فصول نظرية نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري وذلك من خلال دراسة ميدانية على ميناء مستغانم و الوثائق المقدمة من خلال مصلحة المحاسبة محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا المنطبقة للمؤسسة ،و بالتالي في هذا الفصل سنقوم بتحليل المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة للوصول إلى النتائج وقبل البداية في هذه الدراسة الميدانية كان لزاما علينا إعطاء صورة واضحة لمكان التبرص مؤسسة ميناء مستغانم .

حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة ميناء مستغانم .

المبحث الثاني: التحليل المالي للمؤسسة ميناء مستغانم .

المبحث الثالث: القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناء على نتائج التحليل المالي للمؤسسة

## المبحث الأول: البطاقة الفنية مؤسسة ميناء مستغانم

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل، فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري. سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم، دور وأهداف مؤسسة ميناء مستغانم، والهيكل التنظيمي العام لهذه المؤسسة.

## المطلب الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم

يتم تطوير ميناء مستغانم بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزءا أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة، اذ انه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط<sup>1</sup>

## ● نشأة الميناء:

كان ميناء مستغانم خليجا صخريا حادا يمتد بين الرأس البحري صلامندر و الرأس البحري الخروبة، استخدمها القراصنة لاقتسام الغنائم سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 ب -مرسى الغنائم- و من هنا سميت المدينة مستغانم في سنة 1848، انشئ أول رصيف الميناء بطول 80 متر ليصل امتداده 325 متر بحلول سنة 1881، انطلق أول مشروع تهيئة الميناء في سنة 1882 و بعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذا منفعة عامة.

تلت ذلك اعمال تهيئة ضخمة بين 1890 و 1904 انتهت بميلاد أول حوض للميناء.

بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941، تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 و بداية 1959.

## ● التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم:

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، و تشرف على مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية /شركة ذات اسهم أنشأت في اطار اصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-82 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982 و قد ورثت الميناء شهر نوفمبر 1982 و أيضا الخدمات و التجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحل و كذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن و التفريغ كما أسندت إليها مهام القطر، في 29 نوفمبر 1989 حصلت على استقلاليتها، و تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة ذات طابع اجتماعي إلى شركة ذات أسهم تحمل للسجل التجاري رقم 01-00-88 و تخضع للقوانين التجارية و المدنية.

<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة

مؤسسة ميناء مستغانم هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تشرف على تسيير الميناء يبلغ رأس مالها الاجتماعي 500000000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة مساهمات الدولة.

مقرها الاجتماعي: الطريق الرئيسي صلامندر ص ب: 131 مستغانم.

الهاتف: 045-35-13-22.

الفاكس: 045-35-11-15.

### المطلب الثاني: دور مؤسسة ميناء مستغانم وأهدافها

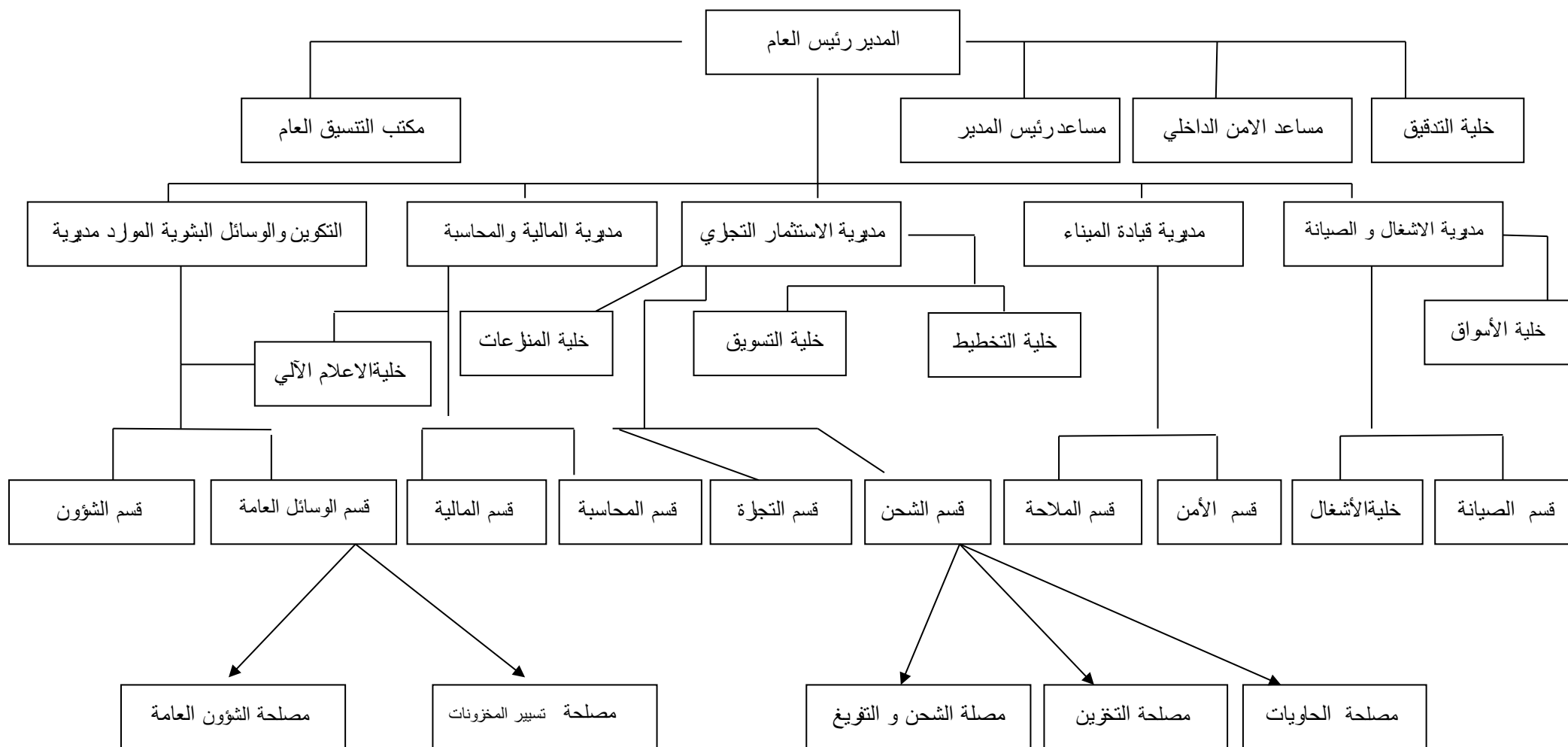
1. دور مؤسسة ميناء مستغانم<sup>1</sup>:
  - القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية والعقارية ذات الصلة المباشرة والغير مباشرة بها.
  - السهر على احترام القوانين والتنظيم المكلف بالوظيفة.
  - تحديد سياسة التمويل في المؤسسة وتطوير مخططاتها.
  - إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين.
  - مباشرة عمليات الشحن والتفريغ المينائية.
2. أهداف مؤسسة ميناء مستغانم:
  - تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.
  - كون الأذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين.
  - تقديم تسهيلات حقيقية – وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية-
  - تسيير الاستثمار وتطوير الميناء.
  - استغلال الوسائل والتجهيزات المينائية.

### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم وأهم مصالحتها<sup>2</sup>

<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة

<sup>2</sup> معلومات متحصل عليها من مديرية الموارد البشرية

الشكل(05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.





شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم:

الإدارة العامة: يشرف على الإدارة العامة رئيس المدير العام الذي يعتبر المسير و المسؤول الأول للمؤسسة بالمساعدة مع مساعد المدير العام ، حيث أن هذه المديرية مكلفة باستقبال و الربط و التنسيق و مراقبة كل النشاطات، و من خلال المخطط العام للمؤسسة نلاحظ أنها مقسمة الى 5 مديريات التي بدورها مقسمة الى دوائر تتفرع منها مصالح و خلايا و بالتالي يمكن القول بأنه يوجد ترابط دائم و متواصل بينها.

1. مديرية الموارد البشرية: مكلفة بتنظيم وتنفيذ النشاطات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية و التي بدورها تحتوي على 3 دوائر:

- دائرة المستخدمين و التكوين: التي يتفرع منها 3 مصالح وهي:

مصلحة المستخدمين و التكوين، المصلحة الاجتماعية، مصلحة الرواتب.

- دائرة الشؤون الاجتماعية و الثقافية: بها مصلحة النشاط الثقافي و الرياضي و مصلحة المستندات.

- دائرة الاعمال العامة: بها 3 مصالح وهي:

مصلحة الوسائل العامة، مصلحة تسيير المخازن، مصلحة التموين.

2. مديرية المالية و المحاسبة: هي أساس المؤسسة و تشارك في تحديد نشاط الأهداف العامة و تسهر

عليها مع السياسة المالية للمؤسسة و التي تتكلف بتنفيذه، تملك سجلات محاسبية للعمليات بها قسمين:

- قسم المحاسبة: به مصلحة المحاسبة العامة و مصلحة المحاسبة التحليلية.

- قسم المالية: به مصلحة المالية و مصلحة التغطية.

3. مديرية الاستثمار التجاري: مكلفة بتنظيم و مراقبة النشاط المتعلق بالتطورات التقنية للميناء بها

قسمين:

قسم التجاري: به مصلحة الفواتير و مصلحة الإحصاء.

قسم شحن و التفريغ: به مصلحة المخازن تقوم بعملية التخزين، و مصلحة شحن و التفريغ.

4. مديرية القيادة: هي مكلفة بالتسيير الحسن لحركة البواخر وقت دخولها الى الميناء و حتى خروجها -

مع تحقيق سلامة السفن- و تنقسم الى قسمين:

- قسم الشرطة و الأمن: يتشكل من فرقتين هما: فرقة حراسة الميناء و فرقة الضباط.

- قسم الملاحة: به محطتين هما محطة ادارة المركب و الربط، و محطة الجر و الدفع التي تقوم بتقييد

الباخرة.

5. مديرية الأشغال و الصيانة: تعمل على التنبؤ، التنظيم و مراقبة جميع الأشغال و الصيانة و تحتوي

على قسمين:

- قسم الصيانة: به مصلحة العتاد و مصلحة الصيانة.

- قسم الأشغال: به مصلحة الأشغال والصيانة.

إن مؤسسة ميناء مستغانم دور مهم في تحقيق المبادلات التجارية التي تكون عبر البحر، بحيث أنها المسؤولة عن تسيير الميناء، وقد قمت بالتربص في هذه المؤسسة وبالأخص في مديرية المالية والمحاسبة .  
و سأقوم بتقديم هذه المديرية في المبحث الموالي والذي يتضمن التعريف بمديرية المالية والمحاسبة  
مؤسسة ميناء مستغانم وأقسامها، هيكلها التنظيمي وأهم نشاطاتها.

#### المطلب الرابع: مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم

تعتبر مديرية المالية والمحاسبة المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للشركة وذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة ومدى مطابقتها للأهداف المسطرة، واحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، و امسك الدفاتر التجارية المبينة للنشاط التجاري و سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أقسام هذه المديرية وهيكلها التنظيمي وكذا نشاطاتها<sup>1</sup>.

##### ● قسم المالية مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم

يقوم هذا القسم بالعمل على مباشرة مسؤوليات الوظيفة المالية للمحافظة على سلامة المركز المالي للمؤسسة كما يعمل على تأكيد التسيير المالي وأخذ الوثائق المالية للمؤسسة وتقييم ميزانيتها بالإضافة الى أخذ تحميلات الميزانيات وتوزيعها وتركب من مصطلحين هما:

- مصلحة المالية: مكلفة بتنفيذ هذه الميزانات و ميزان المدفوعات للمؤسسة و تقديم ملفات الاستثمار ومتابعة الالتزامات و القروض الممنوحة كما تتحمل تسيير الخزينة.
- مصلحة التغطية: تكليف مجموعة العمليات لتغطية ذمم المؤسسة و أخذ ملف الزبون و تثبيت حالة الذمم و التحليلات الفترية عند وضعية تغطية المؤسسة .

##### ● قسم المحاسبة بمديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم

مكلفة بإتيان المحاسبة بموجب قانون المخطط الوطني للمحاسبة وتتكون من المصالح التالية:

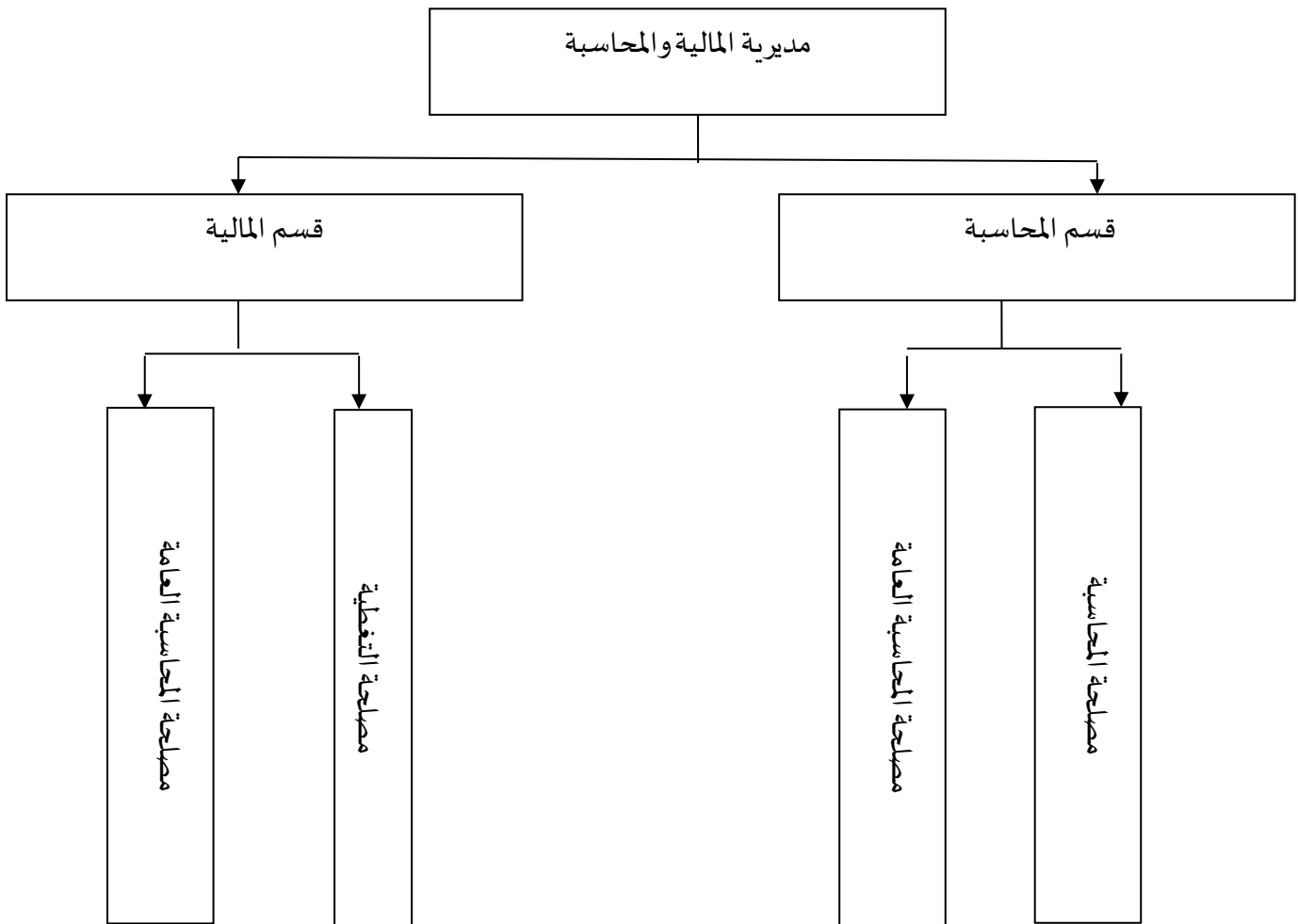
- مصلحة المحاسبة العامة: مكلفة بتسجيل جميع العمليات و كشف الحالات الطورية من طرف الميزانية والوثائق الأخرى و الملحقات و ذلك عن طريق الجرد لمختلف السلع في المؤسسة و في جميع الاتجاهات الأخرى المكلفة بمراقبة و متابعة تسيير المخزونات و الفحص المحاسبي لمصاريف الأجراء مثلا: أرصدة المحاسبة والميزانية.
- مصلحة المحاسبة التحليلية: مكلفة بأخذ المحاسبة و التي تسمح بالتحكم في تقنيات التكاليف وسعر التكلفة في مختلف الأقسام أو وثائق التسيير و مراقبة الشروط الداخلية للاستغلال و الترتيبات الدورية على التسيير و التي تقترح على المقياس لتحسين المعطيات.

<sup>1</sup> معلومات متحصل عليها من قسم المالية والمحاسبة

ان طبيعة الاتصال في مديرية المالية والمحاسبة يكون عن طريق الالتقاء المباشر بين أفرادها وأيضا عن طريق استعمال الهاتف بالاضافة ايضا الى استخدام الفاكس.

1/ الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة

شكل (06): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة



مصدر: من وثائق متحصل عليها من مديرية الموارد البشرية للمؤسسة .

نشاطات مديرية المالية والمحاسبة بمؤسسة ميناء مستغانم:

- مكلفة بمتابعة هذه الميزانيات والميزانية المالية للمؤسسة.
- تقديم ملفات للاستثمار ومتابعة التزامات القروض الممنوحة.
- تتحمل تسيير الخزينة ومتابعة حركة الماليين مع التأسيس.
- تمثل دورات الوضعية المالية.
- حساب مختلف التكاليف وأسعار التكلفة.
- تقييم عناصر أصول الميزانية لتحديد النتيجة التحليلية للاستغلال.
- انجاز الدراسة التقديرية وتحليل المعطيات الداخلية لنشاط المؤسسة.
- أخذ ملف الزبون وثبوت حالة الذمم عند وضعية تغطية المؤسسة.
- مكلفة بمنازعات المؤسسة من أجل ذمم المؤسسة.
- تعطى حرية القرار و تبين أسلوب التسيير.

## المبحث الثاني : التحليل المالي لمؤسسة ميناء مستغانم

بعد تقديمنا لميناء مستغانم ننتقل في هذا المبحث إلى تحديد القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناء على نتائج التحليل المالي للسنوات المالية 2019 – 2020 حيث سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة باستعمال المعلومات المالية المتوفرة لدينا وحساب المؤشرات المالية والقرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناء على نتائج المتوصل إليها.

## المطلب الأول : عرض القوائم المالية واعداد ميزانية مختصرة وحساب النتائج

استنادا بالمعلومات المقدمة من طرف قسم المحاسبة قمنا بإعداد الميزانية المالية لكل سنة وحساب النتائج على النحو التالي :

1. تقديم الميزانية المالية :

جدول رقم (02): الميزانية المالية لميناء مستغانم 2019-2020 جانب أصول

2020	2019	أصول مالية
2185370722	1643477613,29	الاستخدامات الثابتة أصول مثبتة غير جارية
2.613.078,72	1875533,67	تثبيثات معنوية
1737001951.15	1.435.409.352,20	تثبيثات عينية
-	-	أراضي
407773160.85	298516927.68	المباني
1329228790.3	1136892927.5	سندات عينية أخرى
69960177.95	26507830.11	التثبيثات الجارية إنجازها
270000000	70000000	الثبيثات المالية
70000000	70000000	حسابات دائنة
200000000	-	سندات مثبة أخرى
105.795.564,18	109.684.897.31	أصول الضريبة المؤجلة
1577329318.60	2.206.594.637,27	أصول جارية ( متداول)
316019900.07	247173638	أصول جارية للإستغلال
57670682.7	36042646.42	مخزونات
258349217.37	211130991,58	حسابات دائنة
186434509.42	80755337.25	الزبائن
3794139.67	9085113.79	الزبائن المدنون الآخرون
68120568.28	121317540.54	الضرائب
1261309418.47	1959420999.27	الموجودات وما يمثلها
950000000	1450000000	إستثمارات و أصول مالية
311309418.47	509420999.27	الخزينة أول
3.762.700.090.60	3.850.072.250,56	مجموع الأصول

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف ميناء مستغانم رقم (1) و (2).

جدول رقم (03) : الميزانية المالية لميناء مستغانم 2019 - 2020 جانب خصوم

2020	2019	خصوم
3220197993.24	3377041441.81	الموارد الثابتة
2462577012.60	2580185921,70	الموارد الخاصة ( رؤوس الأموال خاصة)
1500000000	1500000000	راس المال الصادر
859665921.70	806786580,78	العلاوات والاحتياطات
102911090.90	273399340,92	نتيجة السنة المالية
757620980.64	796855520,11	خصوم غير جارية
2293463.83	2293463.83	ديون مالية
755327516,81	794562056,28	مؤونات ومنتجات
542502097,36	473030808,75	الخصوم المتدولة
68557433,22	34758591,26	خصوم جارية للاستغلال الموردون وحسابات ملحقة
473944664,14	438272217,49	خصوم جارية خارج الإستغلال
84463652,81	112616376,27	الضرائب
389481011,33	325655841,22	الديون الأخرى
0	0	خزينة الخصوم
3762700090,60	3850072250,56	مجموع الخصوم

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف ميناء مستغانم رقم (1) و (2).  
الميزانية الوظيفية المختصرة : انطلاقا من الميزانية الوظيفية المفصلة يمكننا استخراج الميزانية الوظيفية المختصرة التي تعد صورة مصغرة والموجزة الميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار القيم الأكثر دلالة:  
اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة 2019:

جدول رقم (04) : الميزانية الوظيفية المختصرة السنة المالية 2019

الأصول	المبالغ	%	المخصصات	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	1643477613.29	43	الموارد الثابتة	337704144.81	88
			الموارد الخاصة	2580185921.70	67
			الموارد المالية	76985520.11	21
الأصول المتداولة :	2206594637.27	57	المخصصات المتداولة	473030808.75	12
للاستغلال	247173638	6	للاستغلال	34758591.26	1
خارج الاستغلال	0	0	خارج الاستغلال	438272217.49	11
خزينة الأصول	1959420999.27	51	خزينة الصافية	0	0
مجموع الأصول	3850072250.56	100	مجموع المخصصات	3850072250.56	100

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف ميناء مستغانم .  
إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة 2020:

جدول رقم (05) : الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة المالية 2020

الأصول	المبالغ	%	المخصصات	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	2185370722	58	الموارد الثابتة	3220197993.24	85
			الموارد الخاصة	2462577012.60	65
			الموارد المالية	757620980	20
الأصول المتداولة :	1577329318.60	42	المخصصات المتداولة	542502097.36	15
للاستغلال	07316019900	8	للاستغلال	68557433.22	2
خارج الاستغلال	0	0	خارج الاستغلال	473944664.14	13
خزينة الأصول	1261309418.47	34	خزينة الصافية	0	0
مجموع الأصول	3762700090,60	100	مجموع المخصصات	3762700090,60	100

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف ميناء مستغانم .  
إعداد حساب النتائج لسنة 2019 2020 :



جدول رقم (06) : حساب النتائج لسنة المالية 2019 2020

2020	2019	البيان
1354570642.84	1588954421.3	رقم الأعمال
401038155,50	384934045.22	كلفة المبيعات
953532487.34	1204020376.12	هامش الربح الإجمالي
51527840.46	10867043.07	المنتوجات العملياتية الأخرى
260736180.81	274963242.88	التكاليف التجارية
687963282,82	675996360.26	الأعباء الإدارية
9986974,80	7002630.03	الأعباء العملياتية
53829455.87	10007032.34	الاسترجاعات عن الخسائر القيمة
100203345.24	26692218,36	النتيجة العملياتية
38382361.09	39627158.32	المنتجات المالية
		الأعباء المالية
38382361.09	39627158.32	النتيجة المالية
138595706.33	306559376.68	النتيجة العادية قبل الضريبة
31795282.30	66532659.02	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
3889333.13	33338290.51	الضرائب المؤجلة (تغيير) عن النتائج العادية
10921190.90		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	34332.75	المنتجات الغير عادية
		الأعباء الغير عادية
	34332.75	النتيجة الغير عادية
10921190.90	273399340.92	النتيجة الصافية لسنة المالية

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف ميناء مستغانم .

المطلب الثاني : التحليل المالي لمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي

سنقوم فيما يلي باستخدام مؤشرات التوازن المالي لغرض التحليل المالي للمؤسسة .

الفرع الأول: حساب وتحليل رأس المال العامل

1. حساب رأس المال العامل : تم حساب كل من رأس المال العامل : تم حساب كل من رأس

المال العامل الدائم الصافي ورأس المال العامل الخاص وقد كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول

التالي :

جدول رقم (07): رأس المال العامل لسنة المالية : 2019-2020 مؤسسة ميناء مستغانم

البيان	2019	2020
الموارد الثابتة	3377041441.81	3220197993,24
-	-	-
الاستخدامات الثابتة	1643477613.29	2185370722
رأس المال الصافي في frng	1733563828.52	1034827271,24
أموال الخاصة	2580185921.70	2462577012.60
-	-	-
أموال الثابتة	1643477613.29	2185370722
رأس المال العامل الخاص	936708308.41	277206290.6

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف ميناء مستغانم .

2. تحليل رأس المال العامل :

نعلم أن رأس المال العامل كلما كبر مبلغه وكان موجب دل ذلك على أن الوضعية المالية للمؤسسة

من حيث التوازن المالي في تحسن مستمر ، وهذا ما سيكسب المؤسسة ثقة المتعاملين معها وخاصة

الموردون ، ومن خلال دراسة رأس المال العامل مؤسسة ميناء مستغانم وجدناه موجب حيث بلغ سنة

2019 ( 17333563828.52 ) وانخفض في سنة 2020 الى (1034827271,24) وهو ما يعني أن المؤسسة

تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث الدورة الاستغلال التي تمس السيولة ، وأن المؤسسة تقوم

بتمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة .

كما نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2019 )

(936708308.41) بلغت سنة 2020 ( 277206290.6 ) وهذا يعني أن الأموال الخاصة في المؤسسة تغطي

الأصول الثابتة التي تمتلكها.

## الفرع الثاني حساب احتياج رأس المال العامل BFR وتحليله

يجب على المؤسسة من خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتهما مدينوها ( احتياطات ) بالديون قصيرة الأجل ( موارد) فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، وهذا ما يسمى ( احتياجات رأس المال العامل ) .

احتياجات رأس المال = ( أصول جارية للاستغلال + أصول جارية خارج الاستغلال ) - ( خصوم

جارية للاستغلال + خصوم جارية خارج الاستغلال )

والجدول التالي يبين لنا حساب احتياج رأس المال العامل BFR

## جدول رقم (08) حساب النتائج رأس المال العامل للسنوات 2019-2020

2020	2019	البيان
316019900.07	247173638	أصول جارية للاستغلال + أصول جارية خارج الاستغلال
542502097,36	473030808.75	خصوم جارية للاستغلال + أصول جارية خارج الاستغلال
-226482197.29	-225857170.75	احتياجات رأس المال العامل

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأس المال كان سالبا خلال كل السنوات المالية 2019-2020 وهذا معناه وجود مواد مالية قصيرة الأجل قادرة على تغطية جميع الأصول المتداولة وهنا يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال للموارد الدورة.

## الفرع الثالث: حساب الخزينة وتحليلها:

تعبر الخزينة عن الوضعية التي تكون عندها المؤسسة في وقت ما اذا تعتبر عن مدى تغطية رأس المال العامل للاحتياجات ويمكن حساب خزينة المؤسسة خلال السنة 2019-2020 من خلال الجدول التالي :

خزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل .

جدول رقم (09) الخزينة الصافية للمؤسسة خلال السنوات 2019-2020

2020	2019	البيان
1034827271.24	1733563828,52	رأس المال العامل
-	-	-
-226482197.29	-225857170.75	احتياجات رأس المال العامل
1261309468.53	1959420999,27	خزينة صافية

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال النتائج الخزينة الصافية كان موجبا من خلال كل سنوات 2019-2020 وعليه المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الإستغلال بإستخدام رأس المال العامل الصافي الإجمالي في التمويل.

## المطلب الثالث : التحليل المالي لمؤسسة ميناء مستغانم باستعمال النسب المالية

سنطرق في هذا المطلب الى تحليل المالي بواسطة النسب المالية لمؤسسة ميناء مستغانم باستخدام

النسب المالية كالأتي :

## فرع الأول: حساب وتحليل نسب السيولة

سنقوم بحساب نسب السيولة لمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في

آجالها المحددة وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة ميناء مستغانم من خلال الجدول التالي:

1- حساب نسبة سيولة

جدول رقم (10) : نسب السيولة خلال 2019-2020

نسبة السيولة	2019	2020
السيولة العامة = الأصول الجارية/ ديون قصيرة الأجل	5,03	3,32
السيولة السريعة = (الأصول الجارية- المخزون)/ ديون قصيرة الأجل	4,21	3,20
السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ) خزينة / ديون قصيرة الأجل	4,47	2,66

2- تحليل نسبة السيولة :

1-2- تحليل نسبة السيولة العامة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تتراوح بين (3 و 5) خلال سنة 2020-2019 هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل ديون قصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال العامل موجب خلال 2020-2019 وهذه النسبة تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة.

2-2- تحليل نسبة السيولة السريعة :

تقوم هذه البنية على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه ان هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة التحول الى نقدية .

ومن خلال الجدول ونتائجه نلاحظ أن قيمة هذه النسب تتراوح ما بين (3.4) وهي نسب مرتفعة و يعود الارتفاع في قيمة هذه النسب خلال فترة 2019 إلى ارتفاع قيمة مدينو الاستثمار ومن اجل الوصول الى نسبة النموذجية يجب المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينه لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير .

2-3- تحليل نسبة السيولة الجاهزة :

كما سبق الإشارة اليه فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة ، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى مؤسسة ميناء مستغانم للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء التي بيع مخزونها أو تحصيل مینتها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه البنية 0.2 و 0.6 ومن خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة تقدر ما بين 2.66 و 4.47 وهي نسبة مرتفعة جدا .

الفرع الثاني: حساب وتحليل نسب النشاط

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس الفعالية لإدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة مجهوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمال ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

1. حساب نسب النشاط

جدول رقم (11) : نسب النشاط خلال سنوات 2019-2020

البيان	العلاقة	2019	2020
معدل دوران نسب الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.41	0.35
معدل دوران أصول غير جارية	رقم الأعمال / أصول غير جارية	0.96	0.61
معدل دوران أصول جارية	رقم الأعمال / أصول جارية	0.72	0.85

المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق

2. تحليل نسب النشاط :

2.1. تحليل معدل دوران إجمالي الأصول :

يقدر معدل الدوران أصول للمؤسسة ب 0.41 هذا يعني أنم كل دينار مستمر في المؤسسة سنة 2019 يولد 0.41 دينار وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وتعمل المؤسسة بمستوى لا بأس به من طاقتها الإنتاجية ،

اما بنسبة 2020 فيقدر المعدل ب 0.35 حيث انخفض قليلا ولكن يبقى في مستوى جيد.

2.2. تحليل معدل دوران الأصول غير الجارية

بالنسبة لهذا المعدل. يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلف المبيعات ، فالبنسبة لسنة 2019 يقدر المعدل ب 0.96 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الغير الجارية يولد ب 0.96 دينار من المبيعات وهذا ما يدل على محل متوسط وآمن خلال سنة 2020 حب أصبح 0.61 .

2.3. تحليل معدل دوران الأصول الجارية

معدل دوران الأصول الجارية 0.85 و 0.72 سنة 2019 و 2020 وهو معدل متوسط وقد يكون هذا راجع الى سوء التسيير مخزون .

الفرع الثالث: حساب وتحليل نسب التمويل

يوضح الجدول التالي مختلف النسب التمويل للمؤسسة ميناء مستغانم

1. حساب نسب التمويل

جدول رقم (12) : نسب للتمويل خلال السنوات 2019 2020

البيان	العلاقة	2019	2020
نسبة التمويل الدائمة	أصول دائمة/ أصول غير جارية	2.05	1.47
نسبة التمويل الخاص	أموال خاصة / أصول غير جارية	1.56	1.12

المصدر: الجدول من اعادة الطالبة اعتمادا على الملاحق

2. تحليل نسب التمويل

2.1. تحليل نسب التمويل الدائمة

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة الغير الجارية ومن خلال حساب النسبة للمؤسسة واتضح ان المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الغير جارية من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل لأن نسبة تفوق 1 حيث قدرت ( 1.47 و 2.05)

2.2. تحليل نسب التمويل الخاص

توضح هذه النسبة مدى تغطية أموال خاصة للأصول غير جارية ، وبما أن هذه النسب تفوق 1 فذلك يعني أن كل الأصول الغير جارية ممول عن طريق أموال خاصة وهذا يدل على وجود رأس مال العامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: القرارات المالية التي يمكن إتخاذها بناء على نتائج التحليل المالي للمؤسسة قبل التطرق إلى أهم القرارات نبدا اولاً بتقديم ملخص لنتائج التحليل المالي الذي قامنا به.

#### المطلب الأول: ملخص نتائج التحليل المالي

من خلال الدراسة المالية للمعلومات المقدمة من طرف مؤسسة ميناء مستغانم توصلنا للنتائج التالية :

ان التوازن المالي للمؤسسة محقق لكون راس المال لا العامل موجب هذا يعني أن وضعية المؤسسة من حيث التوازن المالي في تحسن مستمر ، وتملك هامش أمان يمكنها مواجهة وتمويل استثمارها واحتياجاتها المالية ، باستخدام موارد مالية دائمة كما نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة وهذا يعني أن مؤسسة قادرة على تغطية جميع احتياجاتها بمرد الدورة.

ونلاحظ ان تمكنت مؤسسة من تغطية احتياجاتها باستخدام رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل من خلال نتائج خزينة الصافية الموجبة .

أما بالنسبة للنتائج المتحصل عليها من خلال التحليل المالي باستخدام النسب فقد أكدت نسبة السيولة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة وتغطية كل الديون القصيرة الأجل.

ومن خلال نسب التمويل اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها غير جارية وهذا يدل أن المؤسسة متوازنة ماليا.

نتائج المالية لسنة 2019 أفضل من 2020 حيث اتضح انخفاض في الموارد المالية .

#### المطلب الثاني : القرارات المالية التي يمكن إتخاذها

لقد اعتمد تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم على الميزانيات المالية لسنة 2019-2020 وتوضح لنا وضعية مالية متوازنة للمؤسسة ولكن نلاحظ انخفاض في النتائج لسنة 2020 مقارنة بنتائج 2019 وهنا يجب على إدارة المؤسسة اتخاذ قرارات من الإبقاء على التوازن المطلوب وتحسب وضعيتها أكثر وهذه القرارات تتمثل في :

- إيجاد توظيفات جديدة أو التوسع في النشاطات الجارية ( دورة الاستغلال) من أجل رفع مردوديتها
- إعادة تحصيل المؤسسة ديونها ( حقوقها على الغير) وإعادة استغلالها في توسيع نشاطها
- التقليل من الاحتفاظ المؤسسة لي أموالها المعطلة واستغلالها في الإستثمارات من أجل تحقيق الربح



## خاتمة الفصل:

ليقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات مالية سليمة وتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات ومن بين هذه الأدوات نجد المؤشرات المالية والنسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعاً واستخداماً في التحليل المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة حتى تعطي قراءة صحيحة للوضع المالي للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيها مما يمنح المؤسسة مجالاً واسعاً لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.

خاتمة العامة

إن عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية أمر مهم وضروري جدا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وتحقيق أهدافها المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي والذي هو التحليل المالي والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة عن طريق دراسة وضعها المالي خلال فترة زمنية معينة، ومن أجل الحصول على معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الصائبة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وتهتم بالحكم على التوازن المالي للمؤسسة ودراسة الوضعية المالية في لحظة معينة، ومنها ما تسمى بالأدوات التحليل المتحرك و تهدف إلى دراسة حركة التغيرات التي تحصل في أموال المؤسسة .

أما عملية اتخاذ القرار فهي تبني على التفكير والدراسات العليا العملية للوصول إلى البدائل المناسبة، والحلول صائبة .حيث تنقسم هذه القرارات إلى (قرارات الاستثمار والتمويل توزيع، الأرباح، الاندماج، التصفيه وغيرها .....). كما أنه عملية اتخاذ القرارات تمر بعدة مراحل نبدأ بمرحلة البحوث والدراسات و مرحلة التحليل وأخيرا مرحلة التخطيط والرقابة حيث تهدف هذه العملية إلى زيادة الأرباح بقدرة اكبر .  
ومن خلال إنجاز هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج :

#### ❖ نتائج الفرضيات :

- نواتج التحليل المالي من أهم المعطيات التي تمكن المسيرين من اتخاذ القرارات المناسبة .
- يعتمد التحليل المالي على نواتج القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة إلا بعد الانتهاء من إنجازها.

#### ❖ النتائج النظرية:

- يعتبر التحليل المالي أحد الركائز لبقاء المؤسسة واستمراريتها .
- يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة الا بعد الانتهاء من إنجازها .
- يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية و ترشيدها لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وكشف عن سياساتها والظروف التي تمر بها المؤسسة .

#### ❖ نتائج تطبيقية ( ميدانية) :

- من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى مؤسس ميناء مستغانم استخلصنا بعض النتائج التي يمكن أن أخصها في ما يلي:
- نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب أي أن المؤسسة في حالة التوازن المالي وأنها تمتلك هامش أمان يمكنها مواجهة به حوادث الدورة.

- كما نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب أيضا أي أن أموال المؤسسة الخاصة تغطي أصولها الثابتة التي تمتلكها .
  - نلاحظ أنه احتياجات رأس المال العامل سلبية هذا يفسر انه موارد المؤسسة غطت كل احتياجاتها وليست بحاجة إلى وسائل مادية إضافية أخرى.
  - نلاحظ أن الخزينة موجبة فهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة ولديها مبالغ نقدية لم تقوم بتوظيف فيها بعد .
  - بالنسبة لسيولة في المؤسسة جيدة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ معتبرة تحتفظ بسهولة معتبرة.
  - بالنسبة لنسبة التمويل جيدا خلال سنوات الدراسة في المؤسسة تحقيق التوازن المالي.
  - نلاحظ نسبة النشاط في المؤسسة جيدة يدل على حالة المؤسسة جيدة.
  - هناك تراجع في أداء المؤسسة سنة 2020 مقارنة بين سنة 2019 وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل خزينة المالية للمؤسسة ومردودية المؤسسة ما أدى إلى تراجع في أدائها واستغلال اموالها الخاصة.
- ❖ توصيات الدراسة:

- من خلال النتائج المتوصل إليها في فترة دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات التالية:
- التقليل من الاحتفاظ المؤسسة الأموال المعطلة واستغلالها في الاستثمارات.
- إعادة تحصيل المؤسسة ديونها وإعادة استغلالها .
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة.
- يجب على المؤسسة أن تستعين بمسيرين وخبراء ماليين أكفاء وكذلك العمل على تدريب متخذي القرارات المالية في مجال التحليل المالي، وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات.
- يجب على المؤسسة اعتبار التحليل المالي إجراءات تسييرها ، يجب القيام به بصفة دورية لأجل المعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة لتحسينها.
- إعطاء أولوية للتحليل المالي والمعلومات المالية لما لها أهمية في نجاح القرارات المالية.
- وفي الأخير تشجيع الباحثين والدارسين بإجراء المزيد من الدراسات من أجل التوسع و إثراء هذا الموضوع بشكل أكثر.

❖ آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وجهزنا عوائق في الجانب المالي أثناء القيام بهذه الدراسة حيث صدفنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي يمكن أن تكون موضوع من البحوث والدراسات اللاحقة.

- دورة التحليل المالي في تحديد مسار الاقتصادي للمؤسسة.
- نواتج التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية .
- أثر التحليل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

- أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999
- أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة "الاتصالات المعلومات والقرارات"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2000
- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الإدارية، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000
- اسماعيل عرجا جي ، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001
- الحياي وليد ناجي ،الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004
- الطاهر لطرش، تقنية البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001،
- جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- حسين القاضي ،مأمون حمدان، المحاسب المالية و معاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن 2008.
- حسين بالعجوز ، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2015
- حمزة حمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.
- حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004
- حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000
- خليل محمد السماع وآخرون ، مبادئ إدارة الأعمال ، مؤسسة دارالكتب للنشر والتوزيع، العراق
- دريد كامل آل شيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دارالميسر للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006
- رضوان وليد عمار، أساسيات في إدارة المالية ،الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 1997
- زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي ،الطبعة الرابعة ،داروائل للنشر،الأردن،1997
- زياد سليم رمضان، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن، 1996
- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، داروائل لنشر، عمان، الأردن ، 2005
- شعيب شنوف ،محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2012

- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1993
- صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1999
- طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسبة إلى تطبيق التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية ، مصر، 2006
- طارق محمود عبد السلام السالوس، حاضنات الأعمال، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005
- عبد العلي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة، مصر 2000،
- عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001
- عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية، مصر، 2001
- علي الشرفاوي، المشتريات وإدارة المخازن، الدار الجامعية ، بيروت، 2000
- علي محمد حسين، الادارة المالية، دار المعارف، مصر، 1999 ص 160 162
- ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جبل عمان، الأردن، أيار، 2006
- مبارك لسوس ، التسيير المالي ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012
- محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر، 2010
- محمد عبد العزيز عبد الكريم ، الإدارة المالية والتخطيط المالي ، مكتبة عين شمس ، مصر، 1995
- محمود المبروك أبو زيد . التحليل المالي ( شركات والأسواق )، دار المريخ للنشر، السعودية، بدون سنة
- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000 ، ص
- مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ، دارالمستقبل للنشر، 2000
- ناصر دادي عدون ، تقنية مراقبة التسيير (التحليل المالي) ، الطبعة الأولى المحمدية العامة ،الجزائر 1998،
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دارالمحمدية العامة،الجزائر، الطبعة الثانية، 1998
- نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية ، دارالثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009
- ❖ الرسائل والاطروحات الجامعية
- إبراهيم بختي، دور الإنترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003



- برايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، عنابة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة عنابة، 2005-2006
- صوراية بوريدح، دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005
- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005
- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005
- ❖ الدورات التدريبية والملتقيات العلمية
- إسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الدورة التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25-28 ماي، 2003
- رابح خوني، حساني رقية، آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات، الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2005
- محمد الهادي مباركي، المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2009
- مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة القرار التمويلي بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2009
- 
- ❖ المجالات والدوريات
- عمارزيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 09، مارس 2006
- ❖ النصوص القانونية
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009
- ❖ ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية
- Pierre Conso, La Gestion Financière de l'entreprise, Édition noir, Paris, 1999

ENTREPRISE PORTUAIRE DE MOSTAGANE

EPM

Exercice 2020

01: 2020

DATE: 07/03/2022

HEURE: 09:27

PAGE: 1

**Bilan Actif**

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : [REDACTED]

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	4 153 259,96	1 540 181,24	2 613 078,72	1 875 533,67
Immobilisations corporelles	02	3 723 584 125,84	1 986 582 174,69	1 737 001 951,15	1 435 409 352,20
Terrains					
Bâtiments		617 342 353,95	209 569 193,10	407 773 160,85	298 516 927,68
Autres immobilisations corporelles		3 106 241 771,89	1 777 012 981,59	1 329 228 790,30	1 136 892 424,52
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	03	69 950 177,95		69 950 177,95	26 507 830,11
Immobilisations financières	04	270 000 000,00		270 000 000,00	70 000 000,00
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		70 000 000,00		70 000 000,00	70 000 000,00
Autres titres immobilisés		200 000 000,00		200 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif	05	105 795 564,18		105 795 564,18	109 684 897,31
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>4 173 493 127,93</b>	<b>1 988 122 355,93</b>	<b>2 185 370 772,00</b>	<b>1 643 477 613,29</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		137 168 718,46	79 498 035,70	57 670 682,76	36 042 646,42
Créances et emplois assimilés		283 904 694,37	25 555 477,00	258 349 217,37	211 130 991,58
Clients		211 989 986,42	25 555 477,00	186 434 509,42	80 755 337,25
Autres débiteurs		3 794 139,67		3 794 139,67	9 058 113,79
Impôts et assimilés		68 120 568,28		68 120 568,28	121 317 540,54
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		1 261 309 418,47		1 261 309 418,47	1 959 420 999,27
Placements et autres actifs financiers courants		950 000 000,00		950 000 000,00	1 450 000 000,00
Trésorerie		311 309 418,47		311 309 418,47	509 420 999,27
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 682 382 831,30</b>	<b>105 053 512,70</b>	<b>1 577 329 318,60</b>	<b>2 206 594 637,27</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>5 855 875 959,23</b>	<b>2 093 175 868,63</b>	<b>3 762 700 090,60</b>	<b>3 850 072 250,56</b>



ENTREPRISE PORTUAIRE DE MOSTAGANE

EPM

Exercice 2020

الملاحه رقم: 02

DATE: 07/03/2021

HEURE: 09:27

PAGE: 2

**Bilan Passif**

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : [REDACTED]

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis			
Capital non appelé		1 500 000 000,00	1 500 000 000,00
Primes et réserves / (réserves consolidées (1))			
Ecart de réévaluation		859 665 921,70	806 786 580,78
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net - part du Groupe (1))			
Autres capitaux propres - Report à nouveau (1)		102 911 090,90	273 399 340,92
part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>		<b>2 462 577 012,60</b>	<b>2 580 165 921,70</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunt et dettes financières			
Impôts (Différés et provisionnés)		2 293 463,83	2 293 463,83
Provision et produits constatés d'avance			
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANT</b>		<b>755 327 516,81</b>	<b>794 562 056,28</b>
<b>PASSIFS COURANT</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts		68 557 433,22	34 758 591,26
Autres Dettes		84 463 652,81	112 616 376,27
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS</b>		<b>389 481 011,33</b>	<b>325 655 841,22</b>
		<b>1 542 502 097,36</b>	<b>473 030 808,75</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIFS</b>		<b>3 762 700 090,60</b>	<b>3 850 072 250,56</b>

## Comptes de Résultat

(par Nature)

De Janvier A Décembre < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal [REDACTED]

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires			
Variation stocks produits finis et en cours		1 354 570 642,84	1 588 954 421,34
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>			
Achats consommés		1 354 570 642,84	1 588 954 421,34
Services extérieurs et autres consommations		34 471 935,35	36 250 748,81
<b>II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		135 083 214,29	108 171 188,64
<b>III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		169 555 149,64	144 421 937,45
Charges de personnel		1 185 015 493,20	1 444 532 483,89
Impôts, taxes et versements assimilés		842 133 544,32	837 278 626,07
<b>IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		29 839 988,22	33 861 028,67
Autres produits opérationnels		313 041 960,66	573 392 829,15
Autres charges opérationnelles		51 527 840,46	10 867 043,07
Dotations aux amortissements et aux provisions		9 986 974,80	7 002 630,03
Reprise sur pertes de valeur et provisions		308 208 936,95	320 332 056,17
<b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>		53 829 455,87	10 007 032,34
Produits financiers		100 203 345,24	266 932 218,36
Charges financières		38 392 361,09	39 627 158,32
<b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>			
<b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		38 392 361,09	39 627 158,32
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		138 595 706,33	306 559 376,68
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		31 795 282,30	66 532 659,02
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		3 889 333,13	-33 338 290,51
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		1 498 320 300,26	1 649 455 655,07
<b>VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		1 395 409 209,36	1 376 090 646,90
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		102 911 090,90	273 365 008,17
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			34 332,75
<b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>			34 332,75
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		102 911 090,90	273 399 340,92
<b>XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



الملخص:

تعالج هذه الدراسة دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية. ولي تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي و عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، من خلال أدواته أكثر استخداما ، و نظرا لطبيعة موضوعنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي والذي تمت على مستوى المؤسسة ميناء مستغانم .

وقد توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي له أهمية كبرى في اتخاذ القرارات فهو يعتبر الركيزة الأهم لمتخذي القرارات وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مع تحديد نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف لتفاديها وتصحيحها

الكلمة المفتاحية: التحليل المالي، اتخاذ القرارات، القوائم المالية ،أدوات التحليل المالي

**Abstract:**

This study deals with the role of financial analysis in making financial decisions. To achieve the objectives and answer its questions, we relied on collecting information about financial analysis and the decision-making process in the economic institution through its more widely used tools due to the nature of our topic. We relied on the descriptive analytical method. It also relied on the case study on the practical side, which was carried out at the level of the institution, Mostaganem Port. The study concluded that financial analysis is of great importance in making decisions, as it is considered a crucial pillar for decision-makers by diagnosing the financial position of the institution with the identification and strengthening of strengths and weaknesses to avoid and correct them.

**Keywords:** financial analysis, decision-making, financial statements, financial analysis tools